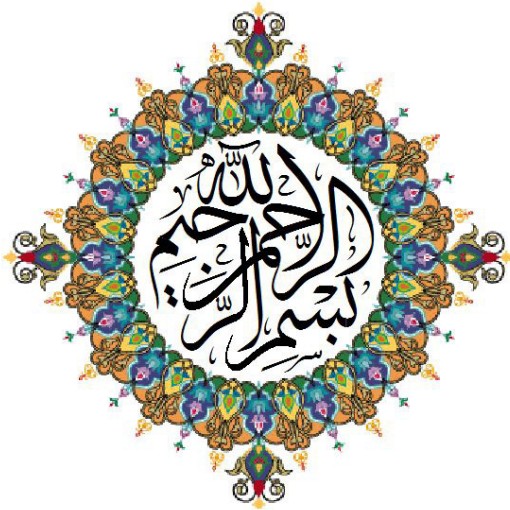


**المشير البشير
في محكمة التاريخ
من حي كوبر الى سجن كوبر**

صديق البادي



المقدمة

بمشيئة الله سبحانه وتعالى أجبرت الإرادة الشعبية الرئيس السابق عمر البشير مكرهاً وبلا رغبة منه للتخلي مجبراً عن كرسي الرئاسة الذي أمضى فيه ثلاثين عاماً حتى أصاب الشعب السوداني السأم والملل والضجر وأصبح لسان حاله يردد أما لهذا الليل الطويل من آخر ويردد أيضاً قول لبيد بن ربيعة (وقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذي الناس كيف لبيد). وقد عاصر الرئيس السابق البشير عندما كان في سدة الرئاسة خمسة رؤساء أمريكيان هم بوش الأب وكلنتون وبوش الابن وأوباما وترامب وعاصر عدداً من الرؤساء والملوك الذين تعاقبوا على الحكم في دول أخرى.. وان الأزمات قد بلغت ذروتها القصوى ولا يحتاج هذا لشرح وتفصيل وحدث الانفجار التلقائي والمسيرات السلمية ولكن النظام الحاكم بكل أسف لم يهتم ويكثرث لما يدور في الشارع السوداني كأن بأذنيه صمم والمؤسف أن السودان المؤهل ليكون سلة غذاء العالم أصبح في أخريات عهد البشير دولة متسولة تحمل (قرعة الشحدة) رغم أن السودان كان وما زال محطاً للاجئين والمؤكد أن دولاً كثيرة في المحيطين الدولي والاقليمي قد أبدت امتناعها ورفضها التعاون مع البشير ووصلت معه لطريق مسدود لا سيما بعد أن أعلن رغبته الملحة وشهوته العارمة للاستمرار في السلطة وتعديل الدستور وتمديد دوراته الرئاسية، وثبت أن هذا مرفوض شعبياً في الداخل ومرفوض في الخارج، ولكن أهل المصالح كانوا يزينون له أنه لا بديل له وأنه صمام الأمان ودخري الزمان وهم يتمسكون به لا حياً فيه ولكن من أجل الحفاظ على مصالحهم مع إدراكهم أنه إذا استمر سيترك لهم الحبل على الغارب لتمضي الأمور على وتيرتها بلا تغيير أو تبديل وثبت أن البشير كان مصراً إصراراً عنيداً على البقاء والاستمرار بدليل أن الفريق أول عبد الفتاح البرهان قد ذهب هو وضابطان آخران عند فجر يوم الخميس الموافق الحادي عشر من ابريل عام

٢٠١٩م ليبلغاه أن اللجنة الأمنية العليا قررت عزله وفوجئ بهذا القرار وكان يظن أنهم أتوا ليخبروه بأنهم فضوا الاعتصام بالقوة أو أنهم بصدد فعل هذا!!! وعزله بهذه الطريقة يؤكد أن ما جرى ليس فيه تمثيلية كما يتوهم البعض ويشيعون أنه على علم بما جرى ويجري حالياً والمؤكد أنه فارق السلطة فراقاً أبدياً (فراق الطريفي لي جملو) وما كنا نود له كرمز للسيادة أن يطاح به بهذه الطريقة التي تسبب هو فيها وكنا نود أن يترجل بطريقة محترمة كالرؤساء الذين سبقوه في حكم السودان دون أن تطالهم اتهامات وقضايا جنائية ومهما يكن فإن كل متهم برئ حتى تثبت إدانته وكنا ولا زلنا نأمل أن تحفظ كرامته وهيبته وكرامة الموقع الذي كان يعتليه، وليس من الأمانة ان نجرده من محاسنه وهو بشر يصيب ويخطئ وقطعا إن فترة حكمه شهدت محاسن ومساوئ ولكن من أخطائه الكبيرة تشبته بالسلطة وإستماتته في الدفاع عن كرسي الرئاسة رغم الأزمات الخانقة التي مرت ولا زالت تمر بالبلاد.

وان ملفات حقوق الإنسان والفساد الاخطبوطي تحتاج لمعالجات ناجزة دون اطلاق للحديث على عواهنه ودون اطلاق الاتهامات الجرافية بالباطل. إذ توجد كفتين إحداهما تضم الشرفاء النبلاء الأمناء المخلصين للوطن وتضم الكفة الأخرى الفاسدين الذين أثروا ثراءً فاحشاً بالحرام ولا نظلم كل الأثرياء إذ أن منهم من اجتهد وأثرى بعرق الجبين وكد اليمين والتفكير والتخطيط السليم والعلاقات المبنية على الصدق والثقة ولهؤلاء أياد بيضاء في خدمة المجتمع وتقديم الخدمات ومساعدة المحتاجين والمال ليس في قلوبهم وأيديهم ممر لفعال الخيرات. ويوجد مستقلون يدورون مع الحق حيث دار ولا يرهنون إرادتهم لغيرهم ويؤيدون ما يروا أنه صحيح ويعارضون دون أن تأخذهم في الحق لومة لائم ما يروا أنه خطأ ويوجد معارضون نبلاء شرفاء أفتياء مخلصين ويوجد معارضون انتهازيون أثروا بالطرق الملتوية باسم النضال المزعوم ثراء فاحشاً وبعضهم كالمشاعرا طالع يأكل نازل يأكل سرا من الحكومة واجهزتها ومن مصادر تمويل المعارضة (وخلوها مستورة) كما قال صاحب تلك العبارة المشهورة التي اصبحت مثلاً شروداً.

لقد مرت ثلاثة أشهر بعد نجاح الثورة ظل الوطن فيها بلا حكومة وبلا رئيس وزراء ووزراء وبلغت الفوضى في الأسواق ذروتها القسوي وتضاعفت أسعار كثير من السلع في هذه الأشهر وارتفعت ارتفاعاً جنونياً. مع أزمات عديدة والتحديات التي تجابه الوطن يشيب لها رأس الوليد وهي لا تحتمل الأنانية والذاتية والمكاسب الضيقة والصراع حول كراسي السلطة ولا تحتمل وجود خفافيش ظلام يضربون تحت الحزام بالمساهمة في افتعال الأزمات.. والسودان مؤهل بإمكانياته الضخمة وموارده الهائلة وعقوله الخيرة النيرة وسواعد بنيه القوية ليكون سلة غذاء العالم ومارداً اقتصادياً جباراً ويحتاج لحكومة قوامها عدد من الوزراء من ذوي الخلق الرفيع والورع والوزن الثقيل والتأهيل العالي والخبرات والقدرات الهائلة على البلاء والعطاء..... والقطاع الاقتصادي يحتاج لثورة اصلاحية جذرية . والوطن يحتاج لحكومة عمالقة في المرحلة القادمة... وأقدم لكم الصفحات التالية بعنوان: (البشير في محكمة التاريخ. من حي كوبر الى سجن كوبر) ويتبع ذلك نشر كتب أخرى تحوي ملفات فيها أسرار وخفايا وعلى رأسها كتاب بعنوان: (من حكاياتنا يوليو)..... والله ولي التوفيق

صديق محمد أحمد البادي



في صبيحة يوم الجمعة الموافق الثلاثين من شهر يونيو عام ١٩٨٩م بثت الموسيقى والمارشات العسكرية في الإذاعة والفضائية وأدرك الجميع ان انقلاباً عسكرياً قد وقع، وأعلن أن بياناً مهماً سيذيعه عميد اسمه عمر حسن أحمد البشير الذي أطل عبر الشاشة البلورية ورأيناه لأول مرة وتأكد بعد فترة أن البيان الأول الذي أذاعه العميد قد تم تسجيله بالصوت والصورة في مكاتب منظمة الدعوة الإسلامية بالخرطوم، وأشرف الأستاذ عوض جادين على الجانب الفني المتعلق بالتسجيل وإعداد الشريط الذي نسخت منه عدة أشرطة تحوطاً خوفاً ضياع النسخة الأصلية. وكان الأستاذ عوض محل ثقة وظلوا حافظين له ذلك الدور الذي أداه في تسجيل الشريط والحفاظ على السر الذي أوتمن عليه وتولى في عهد الإنقاذ منصب مدير الإذاعة وأدار التلفزيون وكان المدير العام لوكالة السودان للأنباء لسنوات طويلة بالإضافة لترؤسه لمجلس إدارة صحيفة الصحافة في إحدى الدورات. وقبل تنفيذ الانقلاب كلفت قيادة التنظيم الأستاذ عمر سليمان ليذهب لأهله في ديار المسيرية ويصطحب معه العميد عمر حسن من تلك الديار ويحضره في معيته للخرطوم بعد أن وقع اختيار التنظيم عليه ليكون رئيساً لمجلس قيادة الثورة بعد تنفيذ الانقلاب، وأضحى الأستاذ (دكتور فيما بعد) عمر سليمان رئيساً لمجلس الولايات حتى تم حله بموجب القرارات التي قرأها الفريق أول عوض ابن عوف الذي تولى الرئاسة. وقبل تنفيذ الانقلاب بعدة أيام قام المهندس محمود شريف بإعداد وتجهيز إذاعة بديلة ليث البيان الأول عبرها إذا حدث عطل للإذاعة لأي سبب من الأسباب وقام بتأمين كل ما يتعلق بالاتصالات والإشراف على أية عملية تقتضي قطع بعضها إذا تطلب الأمر ذلك. وعمل بمهنية واقتدار مديراً للهيئة القومية للكهرباء منذ بداية عهد الإنقاذ ولكنه اختلف مع التنظيم وقادته لرفضه تنفيذ أمر تنظيمي طلبوا منه فيه إعفاء عدد من المهندسين والفنيين المنتمين للحزب الشيوعي من الخدمة لأنهم معارضون للنظام ورفض المهندس محمود شريف بكل نبل إعفاء هؤلاء المهندسين والفنيين الأكفاء الموظفين على أداء عملهم بكل إخلاص كما تؤكد تقارير تقييم أدائهم وهي أهم عنده وأقيم من التقارير الأمنية التي ترد

من المصادر التنظيمية التي لا علاقة لها بالمسائل المهنية والفنية وتم إعفاء المهندس محمود شريف من منصب المدير العام للهيئة القومية للكهرباء لمجرد رفضه تنفيذ أمر تنظيمي رأى أن فيه ظلم وقطع عيش تتضرر منه أسر لا ذنب لها. ومن الذين تمردوا على الأوامر التنظيمية ورفض تنفيذها الطيار العسكري أحمد بابكر رحمة الله. وقد كان منتظماً في تنظيم الاخوان المسلمين منذ أن كان طالباً في المرحلة المتوسطة في خمسينيات القرن الماضي وأحيل للتقاعد عن العمل قبل قيام نظام الإنقاذ وصدر إليه أمر تنظيمي بالعودة للعمل والقيام بالهجوم بالطيران الحربي على المتمردين في الجنوب فرفض تنفيذ هذا الأمر خشية أن يقتل أبرياء لا ذنب لهم وتكون جريرتهم معلقة في عنقه وترك التنظيم وتصوف في بقية سنوات عمره.

لم نسمع باسم العميد عمر حسن قبل إذاعته البيان الأول وقام الصحفي الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن من مقر صحيفة الشرق الأوسط بلندن بالاتصال هاتفياً بكتور صديق حسن أحمد البشير الطبيب الذي كان ولازال يقيم ويعمل ببريطانيا وقدم له تعريفاً عن شقيقه العميد عمر نشرته صحيفة الشرق الأوسط وتداولت محتواه أجهزة الإعلام المحلية والعالمية، وبين غمضة عين وانتباهتها صار اسم العميد عمر حسن على كل لسان، وعند دخوله في عالم السياسة فإن أول منصب شغله هو رئيس الدولة ورئيس الوزراء بالإضافة لمواقعه الأخرى أي أنه لم يتدرج في العمل السياسي والسيادي والتنفيذي واعتلى القمة فور ولوجه لهذه المجالات لأول مرة.

ولد العميد عمر حسن بقرية حوش بانقا بولاية نهر النيل ومن ناحية والدته الحاجة هدية فهو ينتمي للجعليين. ومن جهة أبيه حسن أحمد البشير فهو ينتمي للبديرية الدهمشية وجزء كبير من أسرته من جهة أبيه يقيمون بقرية صراصر الواقعة بمحلية الحصاصي بولاية الجزيرة وأسرتهم تمتد في عدد من القرى المجاورة لصراصر مثل العمارة كاسر وأم دليبة وودبهاي وله بعض الأهل بقرية سليم. وولد عمر حسن في يوم ١/١/١٩٤٤م وهذه شهادة تسنين والمؤكد أنه ولد قبل هذا التاريخ شأنه في ذلك شأن كل الذين ليست لديهم شهادات ميلاد من السودانيين. وعندما اعتلى سدة الرئاسة

كان عمره وفقاً لشهادة التسنين خمسة وأربعين عاماً ولعل عمره الحقيقي أكبر من ذلك قليلاً وعندما أجبر وفرض عليه التخلي عن السلطة والرئاسة كان في نحو الخامسة والسبعين وبضع أشهر وفقاً لشهادة التسنين. ومن أجل تعليم أبنائه استقر والده ونفر من أهله وأقربائه بحي كوبر وعمل بمزارع آل كافوري للألبان وكانوا يتقون فيه ويحترمونه وكان أميناً وجاداً في عمله وله مكانة محترمة وكلمة مسموعة وسط أسرته الممتدة. وكان أبناؤه يعملون في الإجازات عمال طلبية أو في بيع اللبن وهذه مسألة تحسب لهم لا عليهم، وكان المنزل على ضيقه يسع برحابة صدر أهله الضيوف والزائرين القادمين من حوش بانقا وصراصر وغيرهما (والجود بالموجود) وكانت الحاجة هدية أما للجميع ويصفها عارفو فضلها بأنها امرأة فاضلة. ويجدهم واجتهادهم نال الأبناء قدراً محترماً من التعليم. وكان من بين زملاء عمر حسن في المدرسة الصغرى الفنان علي إبراهيم اللحو. وفي عام ١٩٥٦م قبل عمر حسن بمدرسة شندي الأهلية الوسطى وفي عام ١٩٦٠م قبل بمدرسة الخرطوم الثانوية وكان أول تلك الدفعة على مستوى السودان عند إذاعة أسماء الطلبة المقبولين بالمدارس الثانوية هو عوض الكريم موسى الشاعر المفكر (والجمهوري السابق) وكان ضمن تلك الدفعة الطالب عبدالباسط صالح سبدرات الذي قبل بمدرسة ودمدني الثانوية. وزملاء عمر حسن بالخرطوم الثانوية يذكرون أن النصف الأول من ستينيات القرن الماضي شهد منافسات حادة وجدل ومناقشات حامية في التشجيع الكروي وكان صوته يعلو ويهدر وهو يرد على الطرف الآخر ويشجع فريق الهلال بحماس. وأمضى فترة قصيرة في الخرطوم الثانوية متعاطفاً تارة ومنتقياً تارة أخرى لتنظيم الإخوان المسلمين، ولعل هذا حدث بتأثير من ابن عمته الأخو المسلم عطا المنان صالح النيل الذي كان طالباً بمدرسة حنتوب الثانوية ويتقدم عليه بعامين دراسيين، ولعل عمر حسن كان متعاطفاً معهم ولكنه لم يكن ملتزماً تنظيمياً لرفضه الرضوخ لضوابطهم الكثيرة التي رأى أن فيها ترمناً كمحاولة محاسبته لأنهم وجدوه ذات مرة يحمل سيجارة وينفث دخانها مع استمتاعه بالفناء والطرب في احتفالات المدرسة وخارجها في بيوت الأفراح والأعراس ولم يطق قيودهم

التنظيمية ومنهجهم الصارم في التربية في ذلك الوقت. وكان أقرب للحزب الوطني الإتحادي الذي كان والده ينتمي إليه ولاحقاً عندما أصبح ضابطاً في القوات المسلحة وبعد سنوات طويلة جنده الأستاذ حسن عثمان رزق للحركة الإسلامية وكان الأستاذ أحمد محمد علي الفششوية والمهندس عبد الوهاب محمد عثمان والأستاذ الزبير أحمد الحسن مكلفين تنظيمياً بتجنيد الضباط وضباط الصف والجنود للحركة الإسلامية والانخراط في فعاليتها السرية داخل الجيش.

وفي مدرسة الخرطوم الثانوية كان من بين معلمي عمر حسن الأستاذ الشاعر محمد عبد القادر كرف رئيس شعبة اللغة العربية والأستاذ إبراهيم عبد القيوم المعلم بشعبة اللغة العربية وكان للأستاذ إبراهيم باب يكتبه يومياً بصحيفة الصحافة وذات يوم سلمه تلميذه عمر حسن موضوعاً كتبه وطلب منه أن ينشره له ببابه ووافق الأستاذ على نشره وسلمه لسكرتارية التحرير ولكن لسبب أو آخر تم إيقاف الباب لعدة أشهر توقف فيها الأستاذ إبراهيم عن كتابة بابه ولكن تلميذه لم يكن راضياً عن عدم نشر موضوعه وأسرها واختزنها في نفسه. ومن ملاحظات الأستاذ كرف كما ذكر الأستاذ عبد القيوم أن عيون ونظرات التلميذ عمر تشير لأنه (قتيت) وكان يحب الاستماع للغناء ويستهو به الطرب كثيراً في الحفلات التي تقام في المدرسة أو يحضرها في بيوت الأعراس ولذلك فإن عروضاته أو رقصه في الاحتفالات الشعبية التي يحضرها أو تقام على شرفه عندما أصبح رئيساً هي امتداد لحبه القديم للغناء العاطفي أو الغناء الحماسي. وإن العلاقة التي كانت تربطه بالفنان عثمان اليميني الذي غنى كثيراً في احتفالات عهد الإنقاذ مردها أنهما التقيا على غير موعد لأول مرة في استراحة السيد أحمد عبد القيوم بكوستي وتالت لقاءتهما بعد ذلك وكان الفنان اليميني يحضر من العاصمة وكان الضابط عمر حسن عندما يكون في طريقه من مكان عمله أو يكون عائداً إليه فإنه يقضي فترة راحة قصيرة تمتد ليوم أو يومين أو أكثر بتلك الاستراحة المهيأة بكل أسباب الراحة والمطلوبات من مأكلاً ومشرب وكان الفنان اليميني يطرب الحاضرين بغنائته وعزفه على ربابته وكان الضابط عمر يبشر ويهز،

وذكر الأستاذ أبوهريرة حسن في لقاء تلفزيوني اشترك فيه أنه كان مسؤولاً عن الناشئين وكانوا يقيمون احتفالات يشارك فيها عدد من الفنانين وحضر البشير بعضها وقال لهم إن الذي ينقصها هو عدم مشاركة الفنان محمود عبد العزيز ويبدو أن المشير كان من المعجبين به ولما أخبروه سر لاهتمام البشير به وحضر وغنى لهم. وحملت الصحف أن رجل المال والأعمال المعروف أسامة داؤود أقام في منزله حفل عشاء على شرف عودة الفنان محمد وردي للبلاد بعد غياب طويل وشرفهم بالحضور السيد رئيس الجمهورية السابق عمر البشير ومرافقه الدائم عبد الرحيم محمد حسين وأحضر الفنان وردي معه شريط انتقى فيه عدد من أغانيه ليسمعها الحاضرون أثناء أنسهم ولكن البشير قال له طالما أنت موجود بشخصك لا داعي للشريط ونرجو أن تغني بنفسك وطلب وردي إحضار الموسيقار دكتور الماحي سليمان ليعزف على العود وتم الاتصال به وحضر، وورد في العرض الصحفي الذي قدمه من حضر تلك الليلة ويعتبر وثيقة مهمة أن البشير كان يردد أحياناً خلف وردي وحملت الصور المصاحبة أنه كان في قمة الفرح والسرور وكان يحرك يديه كأنه يعزف مع وردي وفي نهاية الحفل قال وردي عبارته الشهيرة: (لو كنت أعرف أن الجبهجية يحبون الغناء والطرب بهذه الطريقة لعدت للوطن منذ سنوات) ويجدر بالذكر أن للفنان وردي أرضاً مساحتها عدة آلاف من الأمتار المربعة صدقت له لإقامة مسرحه الغنائي وتنفيذ مشروعه الفني. ولعل نائب الرئيس أراد أن يبعث رسالة مماثلة يؤكد فيها للآخرين في الداخل والخارج أنهم يقدرون الفن والفنانين. وبث التلفزيون سهرة قدمها الأستاذ حسين خوجلي واشترك فيها الأستاذ عبد الباسط سبدرات وكانت بعنوان: (في بيت علي) والمقصود الأستاذ علي عثمان وتم إعدادها في بيته وكان الفنان المشارك في السهرة هو الأستاذ عبد الكريم الكابلي الذي قدم عدة أغنيات وطلب الأستاذ علي عثمان أغنية قمر دورين واستجاب الكابلي لطلبه. وهذا الاستطراد مرده التأكيد على أن عرضة البشير في الاحتفالات الجماهيرية وتجاوبه مع الفنانين مردها حبه المتأصل للغناء والطرب منذ أن كان طالباً بالخرطوم الثانوية وقبلها في الوسطى والأولية.

بعد أن أكمل عمر حسن المرحلة الثانوية وحصل على الشهادة السودانية كان يرغب في العمل معلماً بالمدارس الوسطى وذهب لوزارة التربية والتعليم وأراد أن يقدم طلبه وكان القبول والتعيين سهلاً ولكنه تردد ولم يقدم طلبه لأن أحد معارفه ذكر له أنه قرأ في الصحف إعلاناً للراغبين في دراسة الطيران الحربي في مصر من الطلبة السودانيين الناجحين في امتحان الشهادة لتقديم طلباتهم إن أرادوا واعتلى عمر حسن دراجته وخرج من وزارة التربية والتعليم وقدم طلباً لدراسة الطيران الحربي وعندما أعلن الذين تم قبولهم كان هو من بينهم واجتاز الكشف الطبي والمعاينة وقبل أن يذهبوا لمصر تم إلغاء البعثة لأسباب تدرکها الأجهزة الرسمية المعنية وأضيف كل الطلبة الذين أُنغيت بعثتهم للطلبة المقبولين للدراسة بالكلية الحربية ولذلك أصبح عدد الطلاب الحربيين بتلك الدفعة كبيراً ومضاعفاً زاد عددهم على التسعين وكان عمر حسن من الطلبة المجتهدين وحصل عند التخرج على المرتبة الثالثة وهي نتيجة ممتازة نسبة لكبر عدد المتخرجين. وبعد تخرجه عمل في الخرطوم وتنقل للعمل في مواقع وحاميات عديدة وعمل بجنوب السودان وله هناك علاقات حبيبة لنفسه. ومن الأماكن التي عمل بها كادوقلي وعمل في ديار المسيرية وأكمل كل الدورات الحتمية ونال الماجستير في العلوم العسكرية (أركان حرب) وأثناء عمله نال زمالة أكاديمية العلوم الإدارية وكان من بين أساتذته دكتور التجاني السيسي الذي يصغره سناً بعدة أعوام وأمضى فترة بماليزيا وأثناء رئاسته لرئاسة الجمهورية وتقلده لمواقع أخرى التحق بمعهد إسلامية المعرفة التابع لجامعة الجزيرة وكان ضمن عدد محدود درسوا هنا في الخرطوم وفق جدول زمني محدد ونال درجة الماجستير وكان من أساتذته في علم الاجتماع دكتور خليل عبد الله المدني. والبشير ضابط مظلي عمل بسلاح المظلات وفي أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م كان البشير من بين الضباط وضباط الصف والجنود الذين أنتدبوا وذهبوا لمصر وعملوا هناك في تلك الظروف. وانتدب وعمل لسنوات بالأمارات العربية. وعرف البشير وسط زملائه بأنه اجتماعي وله شلل أنسه وكان يشارك من حوله في مناسباتهم الاجتماعية وحضر مرة حفل عرس

بديار المسيرية وشاركهم فرحهم باطلاق عدة طلقات في الهواء وأصابت رصاصه إحدى النساء في مقتل وكان هذا قضاءً وقدرًا وعفا أهلها وعشيرتها في الحال وترك هذا الحادث أثرًا طيبًا في نفسه حيالهم. وكان منذ صغره يزور أهله بقرية صراصر ولم يكن مجرد زائر عابر بل كان يعتبر مواطنًا أصيلًا فيها حيث يوجد فيها عمومته أشقاء والده. وصراصر تضم مواطنين ينتمون لقبائل عديدة وبينهم مصاهرات وتوجد انتماءات لاتجاهات سياسية مختلفة يساريين شيوعيين واخوان مسلمين واتجاه اسلامي ومنتمين للحزب الوطني الإتحادي ولحزب الأمة وطائفة الأنصار ويوجد مؤيدون للنظام السابق بحكم قناعاتهم وانتمائهم التنظيمي وتدفع بعضهم أسباب عاطفية منها صلة الرحم والدم ويوجد من أهله في صراصر والعمارة كاسر معارضين ويوجد في صراصر عدد كانوا منضويين في تنظيم الاخوان منذ ستينيات القرن الماضي ولكن لم يكن لهم ظهور أو تميز على الآخرين في عهد البشير وبعض أبناء عمته المباشرين كانوا يتعاملون معه كابن خال لهم ليس إلا بعيداً عن السلطة والوصولجان وبعض أهله كالشيخ يوسف أحمد المصطفى كان يرفض أي استغلال انتهازي لاسم قريبه الرئيس السابق وكان معارضاً عف اليد واللسان ويقدر صلة القرابة بينه وبين عمر حسن ولا يذكره بسوء ويتمنى له الخير لما كان بينه وبين والده من علاقة شخصية طيبة (واختلاف الرأي لا يفسد للود قضية) ومنذ أن كان عمر حسن طالباً في مراحل التعليم العام أو في الكلية الحربية وبعد أن أصبح ضابطاً في القوات المسلحة ظل يحضر لصراصر بانتظام عن طريق بصات ود الكمن التي كانت تصل بين الخرطوم وطابت ومنها يذهب لصراصر التي تقع بالقرب منها أو كان يصل لصراصر عن طريق الحصاصيصة التي يصلها ببصات النجدة وبعد نقل المدير التنفيذي السيد عطا المنان صالح النيل من الحصاصيصة كان أحد مساعديه بالحصاصيصة يأخذ بعربته الحكومية الضابط عمر حسن ويوصله لصراصر ويرجع لاعادته للحصاصيصة ليعود للخرطوم في الوقت الذي يحدده له. وبعد أن أصبح عمر حسن رئيساً استغل هذا المساعد تلك المعرفة أسوأ استغلال بعلم الرئيس أو بدون علمه وعمل بولاية الخرطوم

وكانت له تجاوزات وتصرفات عجيبة إذ كان يحمل تصاديق لاستثمارات وهمية على الورق ويضلل ضحاياه ويأخذ أموالهم بالاحتيال وكل زملائه ورؤسائه يعلمون بممارساته تلك ولكنهم لا يسألونه حتى تقاعد بالمعاش لأنه كان يفتخر أمامهم بأن علاقته بالبشير سابقة لتوليهِ الرئاسة ولا أحد يحاسبه أو يسأله وكان حاله كحال: (غنماية المك تعبت في الزرع ولا يجرؤ أحد أن يقول لها تك!!) وهذا مجرد مثال للكثيرين من أمثاله الذين يستغلون أسماء المسؤولين ويدعون أن لهم علاقة بهم ويغلب الظن أنهم يتصرفون دون علم هؤلاء المسؤولين.

وبدأت المرحلة الأهم في حياة الضابط عمر حسن بعد أن أصبح على رأس النظام الحاكم السابق في السودان لمدة ثلاثين عاماً وهي مرحلة متصلة بخلفية سياسية مرتبطة بالجبهة الإسلامية القومية والحركة الإسلامية التي كونت في بداية المرحلة الإنتقالية التي أعقبت انتفاضة رجب أبريل عام ١٩٨٥م وهي امتداد لجبهة الميثاق الإسلامي التي كونت بعد ثورة أكتوبر في عام ١٩٦٤ وقبلها كان للحركة الإسلامية منذ الخمسينيات وما قبلها بقليل وجود ضئيل من الناحية العددية والامكانيات المالية وكان لهم عدد محدود في كلية الخرطوم الجامعية (جامعة الخرطوم فيما بعد) ولهم وجود محدود وعمليات تجنيد في المدارس الثانوية المحدودة العدد وقتئذ مع وجود في المعهد العلمي بأم درمان وغيره ولهم عدد من الموظفين والمعلمين لاسيما معلمي التربية الإسلامية واللغة العربية وجل هؤلاء دخلوا التنظيم عندما كانوا يدرسون في القاهرة بالأزهر الشريف وفي دار العلوم وغيرهما مع وجود عضوية محدودة من الفئات والمهن الأخرى. وكانت الحركة في كلية الخرطوم الجامعية وغيرها تسمى حركة التحرير الإسلامي ولم تكن تحمل اسم الأخوان المسلمين، وفي تلك الأيام كانت مصر تشهد حملة إعلامية شرسة ضد الأخوان المسلمين وتم التكيل بالكثيرين منهم واعتقلوا وعذبوا وكان تنظيمهم يوصف بأنه رجعي وأنهم أذيال للإمبريالية والاستعمار وما إلى ذلك من الأوصاف ومن قبيل المكايده أطلق الشيوعيون على التنظيم الإسلامي في السودان اسم الاخوان المسلمين وكان هذا الاسم يروق

للاسلاميين الذين قدموا من مصر بعد أن أتموا دراستهم بها وبعضهم التقى بالإمام حسن البنا وبايعه مثل الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد الذي ربطته بعد ذلك منذ الخمسينيات علاقة قوية بالأستاذ سيد قطب. وفي عام ١٩٥٤م عقد مؤتمر كان من بين أجندته تحديد اسم التنظيم وبعد نقاش مستفيض أجرى اقتراع علني بين الحاضرين وفاز الاقتراح الذي نادى بتسمية التنظيم باسم الاخوان المسلمين وأدى هذا لخروج عدد من الراضين لهذا الاسم وهم بابكر كرار وناصر السيد وميرغني النصري وعبد الله زكريا وكونوا الحزب الإشتراكي الإسلامي. وكان أول أمير لتنظيم الاخوان المسلمين هو الشيخ على طالب الله الذي خلفه الأستاذ محمد خير عبد القادر وتولى الإمارة بعده الأستاذ الرشيد الطاهر بكر. ومن أقطاب التنظيم يومئذ الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد. وبعد ثورة أكتوبر في عام ١٩٦٤م ظل تنظيم الاخوان المسلمين قائماً وفيه أسر تنظيمية ولهم أدياتهم وعلى رأسها رسائل الإمام حسن البنا، وسعيًا وراء الانفتاح الجماهيري في إطار عملهم السياسي كونوا جبهة الميثاق الإسلامي التي كانت تضم الاخوان المسلمين وأنصار السنة وعدداً من شيوخ الطرق الصوفية والمنتسبين إليها وجل المنتسبين للطرق الصوفية كانوا في ذلك الوقت ينتمون للحزب الوطني الإتحادي برئاسة السيد إسماعيل الأزهرى المتصوف المنتمي للطريقة الاسماعيلية التي أسسها جده الكبير السيد إسماعيل الولي. وبجانب جبهة الميثاق الإسلامي الذي كان أمينها العام المؤسس هو دكتور حسن الترابي ظل تنظيم الاخوان المسلمين قائماً وفي المؤتمر العام الذي عقد في شهر مارس ١٩٦٩م أعيد انتخاب دكتور حسن الترابي أميناً عاماً لجبهة الميثاق الاسلامي ولازالة الثنائية تم انتخابه أيضاً أميراً لتنظيم الاخوان المسلمين واعترض دكتور جعفر شيخ إدريس على ذلك وأعلن خروجه على قيادة التنظيم وكذلك خرج الأستاذ محمد صالح عمر الذي ذهب لفلسطين مجاهداً ثم عاد للتنظيم بعد انقلاب ٢٥ مايو وأعلن أنه عاد ليجاهد ضد الشيوعية. وفي الديمقراطية الثانية كانت جبهة الميثاق الإسلامي تصدر صحيفة الميثاق وكان لها ستة نواب في الجمعية التأسيسية استقال أحدهم وهو السيد الرشيد الطاهر بكر

وانضم للحزب الوطني الإتحادي وترشح إثنان من الخمسة مستقلين وهم أساسا اسلاميين وانضما للهيئة البرلمانية لجبهة الميثاق بعد ظهور نتائج الانتخابات والنائبان هما الشيخ محمد محمد صادق الكاروري والشيخ موسى حسين ضرار، وفي الجمعية التأسيسية الثانية كان لجبهة الميثاق الاسلامي أربعة أو خمسة أعضاء وكان التنظيم فقيراً من الناحية المادية ويعتمد على اشتراكات أعضائه ولم تكن لهم عربات خاصة إلا عند قلة منهم مثل دكتور حسن الترابي والشيخ صادق عبد الله عبد الماجد ... الخ. وكان التنظيم يستغل هذه العربات الخاصة على قلتها ولك أن تقارن بين أحوالهم في الأمس وأوضاعهم اليوم. وقد استطاع دكتور الترابي خلال نصف قرن أن يحول جماعته من حركة صغيرة لدولة وقفز التنظيم من الفقر المدقع للثراء العريض وعانى قادة التنظيم والمنتمون إليه في بداية عهد مايو وسجن قاداتهم وقضوا سنين طويلة في المعتقلات وشرذ الكثيرون من أعمالهم وهاجروا، وبعد المصالحة الوطنية بدأ تنظيمهم يقوى وأقاموا منظمات موازية للنساء والطلبة والشباب مثل منظمة شباب البناء واهتموا بتأهيل كوادرهم وبعث دكتور الترابي الكثيرين منهم لنيل دراساتهم العليا في الخارج في مختلف التخصصات وسعوا لتقوية التنظيم مالياً بأن تكون له مصادر إيرادات كثيرة واهتموا بالإعلام. وبعد الانتفاضة كونوا الجبهة الاسلامية القومية واستقطبوا لها أعداداً كبيرة من الذين لفظتهم أحزابهم بدعوى أنهم سدنة ومدوا جسور الوصل والتعاون مع النقابات والاتحادات الطلابية ونظموا مسيرة أمان السودان المليونية. ومدت الجبهة الاسلامية جسور الوصل مع القوات المسلحة مساندين ومؤازرين لها بالمال وأعلنوا أنهم سيدعمونها بقنطار من الذهب بدأوا في جمعه والمهم في هذا الاعلان هو الدعم المعنوي. وكانت الجبهة الاسلامية معارضة شرسة داخل الجمعية التأسيسية وخارجها وكان اعلامهم لا سيما المكتوب والمقروء أكثر شراسة. واشتركت الجبهة الاسلامية في عام ١٩٨٨م في إحدى التشكيلات الوزارية ومورست ضغوط محلية واقليمية ودولية ضدهم للخروج من الحكومة لاسيما بعد تقديم مذكرة الجيش الشهيرة. وفي الليلة الختامية لثورة المصاحف في شهر رمضان المعظم

قبل شهور قليلة من قيام ثورة الإنقاذ تحدث دكتور الترابي في تلك الليلة وذكر أنهم عندما اشتركوا في تلك الحكومة كانوا كالمضطر لأكل لحم الخنزير وأنهم خرجوا منها غير نادمين عليها وأعلن أنهم سيعودون للحكم قريباً. وفي تقدير كثير من المراقبين أنهم لن يعودوا للحكم بطرح صوت ثقة ضد الحكومة وهم أقلية بالنسبة للحزبين الكبيرين الحاكمين المؤتلفين المتشاكسين إذ كان للجبهة واحد وخمسين نائباً استقال منهم ثلاثة انضموا للحزب الاتحادي الديمقراطي الذي أصبح عدد نوابه بعد انضمامهم ستة وستين ويكون بالتالي للحزبين الحاكمين مائة سبعة وستين نائباً بالإضافة لمن يتحالف معهم من الأحزاب الجنوبية وغيرها ويعني هذا أن عودة الجبهة الإسلامية القومية للحكم عن طريق طرح صوت ثقة داخل البرلمان مستحيلة. وإذا حلت الجمعية التأسيسية وأجريت انتخابات عامة جديدة فالمؤكد أن عضوية الجبهة ستتقلص كثيراً لأن كافة الأحزاب الأخرى ستصر على إلغاء دوائر الخريجين كما حدث قبل ذلك بإلغاء دوائر الخريجين عند إجراء الانتخابات في عام ١٩٦٨م إبان عهد الديمقراطية الثانية. وإذا تم خصم دوائر الخريجين من الجبهة وعالج الحزب الاتحادي الديمقراطي خطأه السابق بتعدد مرشحيه في عدد من الدوائر التي فاز فيها مرشحو الجبهة في الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٨٦م سيتقلص عدد نواب الجبهة داخل البرلمان ولن يصلوا للسلطة لأنهم يمثلون أقلية برلمانية ولكن ستكون معارضتهم شرسة في الشارع وفي الصحف والجامعات والمدارس، ووفقاً لهذه المعطيات أدركنا أن دكتور الترابي أعلن تلميحاً لا تصريحاً أنهم سيعودون للحكم عن طريق انقلاب عسكري وهذا هو الذي حدث إذ وافقت أجهزة التنظيم وأجازت فكرة القيام بانقلاب عسكري وكونت لجنة خماسية تتبع لها لجان فرعية ونسقوا مع جناحهم العسكري الذي تضم عضويته ضباط وضباط صف وجنود. وفي ليلة تنفيذ الانقلاب وكانت كلمة السري هي (الوطن الغالي)، اشترك ضباط صف وجنود وبينهم عدد كبير كانوا يعملون في الوحدات والأسلحة الفنية واشترك في تنفيذ الانقلاب مدنيين كان كل منهم في تلك الليلة يرتدي الزي العسكري ومنهم دكتور عوض الجاز. وكان

العميد طيار مختار محمددين هو رئيس تنظيم الضباط وصف الضباط والجنود المنتمين للجبهة الاسلامية وقد استشهد في الجنوب في أواخر عهد التعددية الحزبية ولو امتد به العمر لأصبح هو قائد الحركة الانقلابية ورئيس مجلس قيادة الثورة. وعندما فكرت الجبهة ودبرت رأى بعضهم أن الأنسب لقيادة مجلس قيادة الثورة بعد أن يتم تنفيذ الانقلاب هو العميد عمر حسن الضابط الذي جنده للتنظيم الأستاذ حسن عثمان رزق ورأوا أن العميد عثمان أحمد حسن فيه شيء من الحزم وهو قليل الكلام ويميل للصمت ويخشون أن يرفض الانصياع لقرارات التنظيم ولا ينفذها وينقلب عليهم ويصر على العسكرية الكاملة على مستوى القيادة دون تدخل أو إملاء من المدنيين. وهناك من يتقدم داخل التنظيم على العميد عمر حسن مثل العميد مهندس محمد الهادي المرضي ولكنهم اختاروا العميد عمر حسن لأنه في تقديرهم مرن ويمكن أن يرضخ بسهولة لقرارات وأوامر التنظيم وأقتنعوا دكتور الترابي بذلك وعندما اقترب موعد التنفيذ المتفق عليه بعثوا إليه السيد عمر سليمان وحضر في معيته من ديار المسيرية لتنفيذ الانقلاب وكان المفترض أن يذهب للقاهرة في دورة دراسية وسبقه العميد التجاني آدم الطاهر في الذهاب إليها وكان عليه أن يلحق به وفي هذا مبرر لحضور عمر حسن للخرطوم دون أن يثير ذلك شبهة وزار القيادة العامة زيارة سريعة أبلغهم فيها أنه بصدد الذهاب للقاهرة. وفي الخرطوم أعد له لقاء مع دكتور حسن الترابي وانحنى في ولاء وأدب عند مقابلته وتحيته لشيخ الحركة الاسلامية وخرجا معا ومعهم علي عثمان وآخرين وفي مكان ناء أخبروا البشير بأن كل شئ قد أعد بدقة وعليه قراءة البيان الأول الذي سيسجل في أحد مكاتب منظمة الدعوة الاسلامية وعليه أن يكون متواجداً بمنزلهم بحي كوبر طيلة ليلة الخميس ويتحرك منه صوب القيادة العامة للقوات المسلحة في وقت محدد من الساعات الأولى من صبيحة يوم الجمعة وكل شئ مرتب وسيجد من يستقبله ويصعبه حتى الدخول لمكتب القائد العام وهو مقره الجديد (والمقصود بمن يستقبله عند مدخل القيادة هو المقدم وقتئذ بكري حسن صالح) وتم تنفيذ كل شئ كما خطط له ولحرص التنظيم أرسل أحد

أعضائه المتزمين وهو يقود عربية تاكسي وتابع البشير وهو يقود عربته حتى وصل للقيادة العامة وأرادوا بهذا أن يتأكدوا أنه كان مستيقظاً ولم تأخذه سنة من النوم بغتة ولو لم يخرج في الزمن المحدد لأيقظوه ولكنه خرج في الوقت المتفق عليه. وفي مقال نشرته عن منصب رئيس الجمهورية في عدد من المواقع الالكترونية وردت فيه المعلومات المذكورة آنفاً عن الانقلاب العسكري للانقاذ ويبدو أن المشير البشير قرأ ما ورد في المقال وأراد أن يقلل من دور التنظيم في الانقلاب وينسب جل الفضل لنفسه وذكر أنه عندما حضر للخرطوم وجد أن المكلفين بالمتابعة كانوا مترددين في التنفيذ وأرادوا تأجيله وأدرك بخبرته العسكرية على حد قوله أن نسبة نجاح الانقلاب ستكون عشرة في المائة فقط ولكنه مع ذلك أصر على التنفيذ ليسبق البعثيين الذين كانوا على وشك تنفيذ انقلابهم، وذكر أنه عندما وصل القيادة العامة في صبيحة يوم الجمعة وجد المقدم بكري حسن صالح في انتظاره على بعد مسافة من القيادة العامة وتوكل على الله ودخل القيادة معه ولحسن حظه وجد أن الضابط المكلف بتأمين القيادة في تلك الليلة هو الرائد محبوب كجو الذي أحسن استقباله لسابق معرفته به ولم يعترضه حتى دخل مكتب القائد العام مع المقدم بكري. وينفي عدد من المشتركين هذه الرواية إذ ان التنفيذ لا يمكن أن يتم بهذه العشوائية مع ترك مآلات الأمور للصدفة ويؤكدون أن الرائد محبوب عمر كجو كان موجوداً بالقيادة في تلك الليلة وهو من أكفأ العسكريين من الدفعة ٢٩ ومن زملائه الفريق أول دكتور كمال عبد المعروف رئيس هيئة الأركان السابق وأن كل شئ كان مرتباً بدقة من قبل التنظيم قبل فترة كافية. وكان دور المقدم بكري في القيادة العامة في تلك الليلة هو الحاسم وكان لعلاقاته بالعاملين في تلك الليلة دور كبير في الدخول لمكتب القائد العام بسهولة ويسر، وقبل تنفيذ الانقلاب تعهدت قيادة التنظيم للعميد عمر حسن بأن يكون على رأس الدولة والسلطة لمدة عشرة أعوام لا ينازعه فيها أحد ثم يتنازل مع احتفاظه في هذه السنوات العشر بكل الرمزية السيادية وأبهة السلطة ومظاهرها شريطة أن يكون ملتزماً بتنفيذ كل قرارات وتعليمات وأوامر التنظيم الذي هو عضو فيه، وعليه الاشتراك في اجتماعاته والتوقيع

على القرارات التي تأتيه جاهزة عبر قنوات الدولة الرسمية التي تخضع لقرارات التنظيم عبر ممثليه العاملين أو المزروعين في تلك الأجهزة ووافق على شروطهم وطالبوه بأداء القسم أمامهم وفعل ولذلك ظل دكتور الترابي بعد المفاصلة يتحدث بمرارة عن الخيانة ونقض العهود والمواثيق وعدم الوفاء بها على حد تعبيره.

وبعد دخول العميد عمر حسن مكتب القائد العام أصبح تلقائياً بعد إعلان نجاح الانقلاب وإذاعة بيانه هو القائد العام للقوات المسلحة وتم ترفيعه وتصعيده في نفس اليوم لرتبة فريق... وإن الانقلاب العسكري الذي نفذ ونجح في الثلاثين من يونيو عام ١٩٨٩م سبقتة جهود كبيرة وبدأ القائمون على التنظيم من الصفر وبنوه بالجهد والبذل والعرق والعطاء والتفكير والتدبير والتنفيذ والسهر والسفر ودخلوا السجون والمعتقلات وجمعوا الأموال بشتى السبل وارتكزوا على قاعدة تنظيمية وإعلامية ومالية ولا يمكن في نهاية المطاف أن يقطف الثمرة فرد واحد أتى من المجهول ولم يشاركهم في كسبهم (والخيل تجقلب والشكر لحمد) وبين ليلة وضحاها يتقدمهم ويكون قد (قام من نومو ولقى كومو) وهم يدركون أن الضرورة تقتضي أن يكون على رأس الدولة عسكري لأن ما تم حدث بانقلاب عسكري ولذلك تركوه منذ اليوم الأول يركب على الفرس ولكنهم أمسكوا بلجام ومقود الفرس ليحددوا خط سيره ويوجهوه ويقودوا مسيرته.

وفي اليوم الثاني للانقلاب خاطب العميد الذي أصبح الفريق عمر حسن تجمعا ضم عدداً كبيراً من ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة وتحدث بطلاقة وإبانة وتخللت حديثه بعض الملح والملاطفات. وفي الشهر الأول للإنقاذ سجل البشير زيارة سريعة للقاهرة استغرقت عدة ساعات وقد توهم نظام حسني مبارك في مصر أن النظام الجديد في السودان هو نظامهم وسيكون تابعاً ومنقاداً لهم كما أوهمتهم مخابراتهم واستفاد النظام السوداني من هذه الخدعة وقام النظام المصري بكسب اعتراف إقليمي ودولي سريع للنظام الوليد الجديد، وفي تلك الزيارة أجاب البشير على أسئلة قليلة وجهها له بعض الصحفيين وكان واقفاً ويقدم إحدى رجليه

على الأخرى وطرق ظهره بعصاه طرقات خفيفة مرتين وكان باسم الثغر وتحدث بهدوء عن العلاقات السودانية المصرية الأزلية المتجذرة في أعماق التاريخ وأن التكامل بين الشعبين والحكومتين ضروري بل إن الوحدة بين البلدين أمر حتمي سيفرضه الواقع على حد تعبيره. وبعد عودته للسودان أخذ يكثر من مدحه وإشادته وإعجابه بالرئيس جمال عبد الناصر وفي هذا تمويه وإشارة ضمنية لأن النظام الجديد في السودان لا علاقة له بالاخوان المسلمين ولا باتجاه اسلامي أياً كان... وفي اليوم الأول من شهر يناير عام ١٩٩٠م وبتوجيه ورعاية من القصر الجمهوري أقيم احتفال كبير أمام منزل الرئيس إسماعيل الأزهرى تكريماً له وخطب الفريق البشير رئيس مجلس الثورة الحضور وأشاد بالدور التاريخي الذي قام به الرئيس الأزهرى. وفي السنوات الأولى من عمر الإنقاذ أقامت السلطة الحاكمة احتفالاً جماهيرياً حاشداً في أم دبيكرات تكريماً للخليفة عبد الله وتحدث الفريق البشير في الاحتفال وذكر أن الإنقاذ هي امتداد للثورة المهديّة وطبعت كميات كبيرة من راتب الإمام المهدي وزعت في تلك المناسبة وفي نهاية الاحتفال طلبوا من الحاضرين من الأنصار وغيرهم رفع الأيدي ومبايعة البشير. ومد الفريق البشير ونظامه الجسور مع الطرق الصوفية وكان يتبادل معهم الزيارات ومد الجسور مع أنصار السنة والسلفية وكل هذه الجسور المقصود بها الاستقطاب السياسي وتكبير الكوم. والمعروف أن عهد الإنقاذ الذي كان يعمل فيه البعض بسياسة فرق تسد حدثت فيه صدامات كثيرة ومواجهات عديدة بين الصوفية والسلفية بلغ في إحدى المرات درجة التشابك بالأيدي في إحدى ساحات المولد ولولا لطف الله لسالت دماء، بل حدثت خلافات داخل كثير من الطرق الصوفية في البيت الواحد الذي يتولى الخلافة ومشیخة الطريقة وبذات القدر حدثت خلافات وقامت أجنحة داخل أنصار السنة والسلفية، واجتمع البشير مرة مع الأستاذ محمد إبراهيم نقد سعياً منه لمد الجسور مع الشيوعيين واستقطابهم (والنظام الحاكم ما عنده قشة مرة) ولكن الأستاذ نقد المعروف على المستوى الشخصي بأنه إنسان ودود ولطيف المعشر اعتبر اللقاء مجرد لقاء اجتماعي ولكن على المستوى السياسي اعتبرها مجرد

(بهلوانيات سياسية من البشير). وحاول نظام الإنقاذ أن يكون حليفاً للياسر العروبي لا سيما حزب البعث متضامناً مع صدام حسين إبان حرب الخليج الثانية بعد الغزو المؤسف والظالم للكويت ناسين أياديها البيضاء. أما بالنسبة لعدد من الدول العربية النفطية ذات الوزن والثقل المادي والمعنوي فقد وجهت لها كثير من الشتائم والتجريح على مسمع من العالم وعند الحاجة الماسة يحدث التودد لها واستعطافها بمد اليد السفلى لها ومد النظام جسور الوصل مع ليبيا على عهد القذافي وأعلن أنه يستهدي بتجربة اللجان الثورية في ليبيا وكان يستعطفها لمدة بالمال والمواد البترولية. ومد النظام جسور الصلة مع إيران وسجل الرئيس رفسنجاني زيارة شهيرة للسودان واستقبله الرئيس السابق وحكومته استقبالا حاشداً في مدينة الحصاحيصة. وصرح الأستاذ علي عثمان بأن الاستقبال الحاشد الذي وجده رفسنجاني في السودان هو الذي رفع شعبيته وساعده في الفوز بدورة رئاسية ثانية. أما بالنسبة للدول الكبرى فقد كان النظام يناطح في أمريكا وروسيا وعلت الهتافات (روسيا أمريكا قد دنا عذابها) وفي إحدى خطبه المرتجلة قال البشير في لحظة غضب وهياج ان أمريكا تحت حذائه وأنه لا يخشاها وسخر من الرئيس الأمريكي بوش الابن وقال إنهم لن يسلموه كديس لأن جلد الكديس يمكن أن يصنع منه حذاء في إشارة سافرة للحذاء الذي رمى به احد العراقيين الرئيس بوش الابن. وفي السياسة الخارجية أخذ كل من شاء أن يتحدث كما يشاء وصرح مولانا دكتور حسين سليمان أبوصالح بأنه عندما كان وزيراً للخارجية كان يفاجأ بقرارات كثيرة تصدر من وراء ظهره وأن تصريحات عشوائية عديدة أحدثت أزمات خارجية. وفي السنوات الأخيرة ظهر للسطح ما عرف بالدبلوماسية الرئاسية مع تكليف آخرين من خارج وزارة الخارجية بمهام تتعلق بالعلاقات الخارجية مع بعض الدول وأحدث هذا ازدواجية وثنائية وتداخل في الاختصاصات بينهم وبين وزارة الخارجية. والمعروف أن السياسة الخارجية هي شأن سيادي وأن وزارة الخارجية هي الأداة التنفيذية التي تنفذ تلك السياسات. وتذبذبت السياسة الخارجية حيال الأزمة بين المحور السعودي الإماراتي المصري والمحور القطري التركي الإيراني.

وحدثت أزمات حادة في الخبز والوقود وشح السيولة النقدية في المصارف والصرافات بسبب التدخل الرئاسي في مهام بنك السودان واختصاصات المحافظ ووقعت أحداث غامضة اكتنفتها أسرار مبهمه. وضاق النظام ذرعاً بالأزمات التي فشل في إيجاد حلول لتجاوزها وأخذ يلوم الدول العربية الشقيقة الغنية لأنها لم تقف معه في وقت الأزمات والضيقة وعلى استحياء رد المسؤولين في تلك الدول بأنهم قدموا دعماً مالياً مليارياً ودولارياً هائلاً إبان تفاقم الأزمات وفصلوا ما دفعوه بالأرقام والتواريخ التي قدمت فيها أما إذا ذهبت هذه الأموال الطائلة لوزارة المالية وبنك السودان أو لم تذهب وضلت طريقها لخزائن وجيوب أخرى فإن هذا شأن لا يعينها ولا تلام عليه لأنه ليس من اختصاصها. وأن الدبلوماسيين الذين عملوا في المهنة من عتباتها الأولى وتدرجوا فيها واكتسبوا خبرات تراكمية ظلوا يجأرون بالشكوى لأن وزارة الخارجية وميدان الدبلوماسية أخذ يلججه بطريقة عشوائية غرباء عليه بسبب التعيينات السياسية لإيجاد معالجات وبدائل وظيفية للفاقد الدستوري بغرض تكريمهم أو إبعادهم. وأن السياسة الخارجية من المسائل والركائز السيادية الوطنية العليا وترتبط بمصالح السودان الداخلية واقتصاده وأمنه القومي وتحتاج لمعالجات بنيوية جذرية لتقويمها واصلاح اعوجاجها.

ونفذ البشير كل التزاماته مع التنظيم ووافق ولم يعترض على كشوفات الإعفاء للصالح العام من الخدمة المدنية ومن كافة القوات النظامية وشملت هذه الكشوفات أعداداً كبيرة من الذين فقدوا وظائفهم ورتبهم. ووافق أيضاً على عمليات الاحلال والإبدال بإبعاد عدد من ذوي الخبرات والمؤهلات ليحل محلهم أهل الثقة وعين عدداً منهم تعييناً سياسياً في وظائف في الخدمة المدنية وأعيد كثير من المغتربين المنتمين للتنظيم من الخارج واستوعبوا في وظائف بعقودات استثنائية مجزية وذكر لي حامل دكتوراه أنه أنتدب من الجامعة التي كان يعمل بها وعين مديراً لهيئة تحتاج لقدراته ومؤهلاته بمرتب قدره تسعة آلاف جنيه وأدرك في وقت لاحق بعد إنهاء انتدابه وعودته لجامعته أن مديرين آخرين عينوا في هيئات وإدارات تتبع لذات الوزارة تم التعاقد مع كل منهم براتب قدره خمسة وعشرين ألف جنيه مع امتيازات أخرى رغم أنهم

أقل منه تأهيلاً وخبرة، وهذا مجرد مثال لحالات أخرى كثيرة لا تحصى على المستوى الإتحادي والمستويات الولائية، وقد حدثت خلخلة في الخدمة المدنية وضعفت بمثل هذه الممارسات واستناداً على التنظيم يحدث كثيراً أن يتناول المرؤوس على الرئيس في ظل وجود خلايا تنظيمية للمراقبة وتدييح التقارير ورفعها للمستويات الأعلى في التنظيم بل بلغ التطاول حداً مؤسفاً بقيام بعض الطلبة في خلاياهم التنظيمية بتدييح تقارير سرية عن بعض المعلمين الذين يشك التنظيم في أنهم من المعارضين. وبكل أسف أضعفت وألغيت مصالح حكومية مهمة مثل مصلحة النقل الميكانيكي التي كانت المسؤولة عن كل العربات الحكومية وفق ضوابط صارمة وبعد إلغاء دورها حدثت فوضى وفساد وعدم انضباط في هذا المجال الحيوي وبذات الطريقة أضعفت وألغيت مصلحة المخازن والمهمات. وهمشت واضعفت الحركة التعاونية والجمعيات التعاونية التي كانت تساهم في تخفيف أعباء المعيشة بتوفيرها للمواد الضرورية بأسعار مريحة وتساهم في كبح جماح الجشعين في السوق الأسود واضعفت وهمشت الجمعيات التعاونية وحوربت حتى اضحت بلا أثر والسبب في ذلك سعي التنظيم لتقوية شركات الأمن الغذائي لتكون بديلاً لها رغم أن هذه الشركات تقيد قلة ولم يستفد منها المواطنون الذين تضرروا من إضعافها وتوقفها وكذلك تم إيقاف توزيع المواد التموينية عبر اللجان الشعبية بدعوى أن سياسة تحرير الأسعار تقتضي ذلك. وتوضع السياسات وتدار الأمور أحياناً في الصالونات المترفة كما تدار الروابط والاتحادات الطلابية وأركان النقاش وبعضهم تنصب اهتماماتهم في المسائل الدستورية والاهتمامات الفكرية واهتمامهم أقل بالمسائل الإنتاجية والاقتصادية وتصدر منهم موجّهات وقرارات مبنية على مسائل مزاجية وتراكمات نفسية سلبية ويعملون معاولهم على سبيل المثال على مشروع الجزيرة وامتداد المناقل وهو أكبر مشروع مروى في السودان وفي أفريقيا ويهمس بعض مترفيهم بأن مثل هذه الأصنام يجب أن تكسر دون أن تكون لهم بدائل مدروسة أو خطط موضوعة، وما أوردته من أمثلة يمثل قليل من كثير وغيره من فيض.

ووافق البشير ولم يعترض على الخصخصة وقد بيعت مؤسسات ومشاريع

مهمة ومصانع حكومية بأسعار بخسة وبلا عطاءات منشورة ومعلنة على الملأ ودار همس كثير أن جزءاً معتبراً من قيمة مبيعات ما تم خصصته في تلك المرحلة الباكرة من عمر الإنقاذ قد حول لمال التنظيم وكانت الأمانة والمسؤولية الاخلاقية تقتضي أن يورد كله للخزينة العامة للدولة والمؤسف أن وزارة المالية لم تعد لها الهيمنة الكاملة على المال العام إذ كانت أموال كثيرة تجنب مع قيام ميزانية ضخمة للتمكين تجد التسهيلات والاعفاءات ولها مصادر إيرادات ضخمة عديدة ولا تخضع لمراجعة ديوان المراجع العام. وتوجد منظمات كثيرة بمسميات عديدة تضم أعداداً كبيرة من الكوادر التنظيمية المفرغة للعمل التنظيمي وكلها تصرف وترضع من ثدي الدولة، والغريب أن الكثيرين من هؤلاء يحملون ويخفون مسدسات ولهم صفات أمنية. ويوجد جهاز أمن ومخابرات رسمي ولكن هناك تمدد أمني اخطبوطي عبر مكاتب المعلومات في التنظيم في تدرج هرمي من القاعدة لل قمة بالإضافة للمنظمات المشار إليها وتدرج كلها تحت مسمى الأمن الشعبي الذي استنزف أموالاً طائلة خصماً على التنمية والخدمات ومعيشة واحتياجات المواطنين الضرورية، وقد لعب الأمن بشقيه الرسمي والشعبي دوراً كبيراً في استمرار النظام السابق لثلاثين عاماً وتضم تلك الاجهزة الرسمية متخصصين في مختلف المجالات ومن مهامهم رصد المعلومات وتحليلها وتوجد أيضاً كوادر مخصصة للبطش والتعذيب وما تسمى ببيوت الاشباح كانت في أوائل عهد الأنقاذ حقيقة ومورست فيها ممارسات مجافية للقيم الدينية السمحة والأعراف وفيها انتهاك لحقوق الإنسان. ولأن النظام كان يركز على تأمين السلطة وتثبيت كراسيها كان يصرف بسخاء فائض على الاجهزة الأمنية الرسمية وعلى الأجهزة الأمنية غير الرسمية بتوفير الحياة الرغدة لهم وتفاوتت أوضاعهم ومنهم من هيئ له إغتناء المركبة الفارهة والبنائة الشاهقة. وبدءاً يحسد عليه استقطب التنظيم أعداداً كبيرة من الانتهازيين من خارج التنظيم وأغدق عليهم بسخاء وفتح لهم المجال لخدمة مصالحهم وهو يدرك أنهم مطيعون ويضمن أنهم يدافعون عن النظام باستماتة لأن في بقائه استمرار وحفاظ على مصالحهم وقد يفض

النظام الطرف عن تجاوزات وأخطاء وممارسات بعضهم الرديئة لادراكه أن هؤلاء يصبحون طوع بنانه لأن عيونهم مكسورة وأسننتهم مقطوعة. وبعض الشباب بحكم أعمارهم كانوا ممثلين بالزهو والغرور ويستغلون مواقعهم في الابتزاز والتسلط على الآخرين والتعالي عليهم وأذكر على سبيل المثال أن شاباً صغيراً لا أعرف اسمه وليست لي به علاقة ولكنه لفت أنظار كل الحاضرين قبل سنوات بأحد المعارض في سوق الشجرة لأنه بعد أن نزل من عربته الفارهة وجلس أخذ يتبجح بالسلطة وتحدث مع من هو أكبر منه بطريقة فيها كثير من الصلف وقلة الأدب والصفاء واستاء الجميع من هذا التصرف وأخبرهم أحد الذين يعرفونه أنه ينحدر من أسرة فقيرة ويدعي أنه من أبناء النظام المدلين ويعمل بمنظمة اسمها منظمة دمغة الجريح أو شئ من هذا القبيل ولعله كان يعمل في مجال الجباية!! وكان الله في عون الجرحى. وتقتضي الأمانة وبشهادة الجميع الاعتراف بأن النظام كان يضم أعداداً كبيرة من الشرفاء الأطهار الأخيار الذين خدموا الوطن باخلاص وتجرد في شتى المجالات ومختلف التخصصات وعلى كافة المستويات القيادية والوسيلة والقاعدية ومنهم أغنياء أثروا بعرق الجبين وكد اليمين وبالتفكير والتدبير والجدية والثقة التي اكتسبوها في مجالات عملهم وكانوا منفتحين على المحتاجين ومساهمين بسخاء في الخدمات العامة.

وكان البشير بإبانتته وطلاقة لسانه يلبس لكل حالة لبسها وفقاً لما يقتضيه المقام وأحياناً يتحدث بهدوء ولطف وأحياناً يكون غاضباً واثراً ويطلق لسانه العنان وفي كل الاحوال يكون التنظيم راضياً عنه لأن الرسائل التي يوجهها في حينها تؤدي غرضها. ومن الأمثلة على ذلك أن مولانا محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع المعارض وزعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي ومرشد الختمية استلم مفاتيح السفارة أو القنصلية السودانية بإسمرا عندما كانت العلاقات السودانية الايرتيرية متوترة وألقى خطاباً وجه فيه رسالة شفوية مباشرة للبشير وقال له بالنص (سلم مفاتيح البلد تسلم) وفي رواية أخرى (سلم مفاتيح البلد وما بتسلم) ورد عليه البشير لهذا السبب أو لسبب آخر بقرار رئاسي أعلن فيه مصادرة أراضي السيد

الميرغني بكسلا وتوزيعها على المواطنين ولم يكتف باصدار مرسوم رئاسي لينفذ ولكنه ذهب بنفسه لكسلا وفي لقاء جماهيري كبير ألقى خطاباً أكثر فيه من السخرية والتنكيت، وتحدث عن مرشد الختمية بطريقة غير لائقة وبعبارات ساخرة وكان يذكر اسمه محمد عثمان مجرداً وأعلن مصادرة أراضيه في كسلا وتوزيعها على المواطنين، والغريب أن خطبه تلك كانت تحملها الرياح وينساها هو والمستمعون في لحظتها بدليل أنه يعود بعد حين لمد الجسور معهم من أجل الكسب السياسي وكأن شيئاً لم يكن ويؤدي صلاة العيد أحياناً بمسجد الحسيب النسيب السيد علي الميرغني بالخرطوم بحري أو يؤدي صلاة الجمعة أحياناً في مسجد الحضراب بشمبات وهذا يؤكد أن مثل تلك الخطب العنيفة أملتها غضبة وحالة مزاجية ولكني كمواطن عادي كانت تهزني بعض نتراته ضد الاستعمار والمستعمرين المستبدين الذين أبدوا كثيراً من العنجهية والصلف في تعاملهم مع السودان.

وخلاصة القول إن البشير لعب دوراً كبيراً في إزالة الحواجز والتماهي بين الدولة والتنظيم في وحدة اندماجية وتوأمة سيامية ولذلك فإن شيخ الحركة الإسلامية وعراب النظام وقتئذ دكتور حسن الترابي أشاد بالبشير وقال عنه: (إنه هدية السماء للإنقاذ) ووصفته المرأة المحترمة ابنة الأكرمين السيدة الفضلى وصال المهدي في لقاء صحفي أجرى معها بأن التعامل مع البشير سهل. وبعد المفاصلة ذكر شيخ حسن أن بعض المقربين للصيقيين بالبشير وسواعده بعد المفاصلة كانوا قبلها يكيدون له عنده ويقبلون من شأنه ويطالبون بعدم مبايعته في اللقاءات الجماهيرية بالانابة عن التنظيم لأن هذه التجمعات التي يبذلون جهداً كبيراً ومالاً كثيراً يستغلها لتلميع نفسه وربما يطفى عليهم لاحقاً (والخيل تحقلب والشكر لحماد) وذكر شيخ حسن أنه كان يزجرهم ويدافع عنه.

وكان البشير تمثيلاً لا صدقاً كما أثبتت الأيام بيدي في الظاهر أنه زاهد في السلطة. وفي لقاء مذاق ذكر أن أربعة أعوام في الحكم تكفي لبيح الفرصة لغيره وهو عضو ملتزم في التنظيم كما ذكر وجندي يمكن أن يؤدي أي دور يعهد إليه ويسد أية ثغرة يكلف بها. وقبل فتح باب الترشيح لموقع رئيس

الجمهورية في عام ١٩٩٦ سئل في مؤتمر صحفي هل سيرشح نفسه؟ فأجاب بهدوء وكلمات مقتضبة إن هذا أمر يقرره التنظيم وهو جزء من جماعة يلتزم بما تقرره وسيقف مع من يرشحه التنظيم. وبعد ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أعلن فوز الفريق عمر البشير بمنصب رئيس الجمهورية. وعقد المجلس الوطني جلسته الاجرائية الأولى ورشح الأستاذ محمد الأمين خليفة دكتور حسن الترابي لرئاسة المجلس وبحكم العرف البرلماني ذهب الأستاذ محمد داؤود الخليفة أكبر أعضاء المجلس سناً للمكتب الذي كان ينتظر فيه رئيس الجمهورية المنتخب وصحبه ودخل معه القاعة وجلس في المنصة الرئيسية ليؤدي القسم أمام رئيس وأعضاء المجلس الوطني والتفت نحوه شيخ حسن رئيس المجلس وقال بشئ لا يخلو من الاستخفاف وهو يهز كتفيه أقدم لكم العضو الجالس عن يميني ليؤدي القسم رئيساً للجمهورية للدورة الرئاسية التي تنتهي في عام ٢٠٠١م، وأراد دكتور الترابي بذلك أن يؤكد أن البشير عضو وأن التنظيم الذي رشحه ودعمه هو الذي فاز لئلا ينسب الفوز لفرد وجرت محاولات كثيرة قبل إجراء الانتخابات ليخلع البشير بذته العسكرية ويتخلى عن رتبته ويتقاعد عن العمل بالقوات المسلحة ويصبح مدنياً ولكنه رفض وهذا هو الشئ الذي رفضه بعناد. ومن جانبهم لم يكن هذا أمراً لكنه كان رجاءً لم يستجب له لأنه أراد أن يتقوى بالقوات المسلحة لتصبح له ظهراً حامياً لمنصبه الرئاسي. وزاد الطين بلة أن الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك أراد أن يوغر صدر البشير ويحدث فتنة بينه وبين شيخه وقال بسخرية إن البشير ما هو إلا سكرتير للترابي!! وكان البشير في السنوات الأولى من تسعينيات القرن الماضي يعقد لقاءات أسبوعية مع رؤساء تحرير ومديري الاجهزة الإعلامية وكان رئيس تحرير صحيفة يومية يغيب عن حضور هذه الجلسات ولا يوليها اهتمامه وكان في ذلك الوقت من أبناء شيخ حسن المدللين اللصيقين به قبل أن يبتعد عنه ويصير من مناوئيه ويرى البعض أنه جافى شيخه لأنه يرى أحقيته أكثر من غيره في أن يكون وزير الثقافة والإعلام أو أي موقع دستوري رفيع آخر رغم ان دكتور الترابي لم يكن معنياً بالتفاصيل المتعلقة بالتعيينات وغيرها وأبدى الأستاذ سبدرات

وزير الاعلام تعجبه لاستهانة ذلك الصحفي بلقاءات البشير وتساءل هل يري هذا نفسه أرفع منه قادراً وأقدم منه في التنظيم؟ وذكر أحد العاملين في مكتب سكرتارية الرئيس السابق أن أحد الانقاذيين النافذين شغل عدة مواقع وتولى عدة ملفات مهمة في العشرية الأولى وكان لصيق الصلة بشيخ الحركة الاسلامية وكان له موعد حدد له زمن محدد مع البشير وانتظره الرئيس السابق ولكنه لم يحضر لمقابلته إلا بعد ساعتين وهذا يدل على عدم الاكتراث ولم يغضب البشير رغم أنه بشر مثل الآخرين يغضب وينفعل أحيانا وفي تلك العشرية كان في فترات متباعدة يعتكف أحيانا في بيته ليوم أو يومين عندما يستبد به الغضب لتعامل البعض معه كأنه مجرد موظف كبير بدرجة رئيس جمهورية ولكنه كان يتحامل على نفسه ويتمسكن حتى يتمكن. وذكر الصحفي المعروف الأستاذ كمال حسن بخيت أنه سجل زيارة خاصة لقريبه عمر البشير في العشرية الأولى من عمر الإنقاذ ووجده يجلس بمفرده وينفث دخان سيجارة كان يمسك بها بين أصابعه وأحس بالحرج وذكر له أنه أفلح عن التدخين بالتدريج وأصبح لا يدخن إلا في مرات قليلة وأوقات متباعدة وعزم على الإقلاع عنه نهائياً وبطريقته العفوية قال له كمال: (الجماعة ديل ما يجعلوك مجرد واجهة لهم لمرحلة معينة ثم يبعدوك بنفس الطريقة التي أبعدها محمد نجيب في مصر وذكر أن البشير ضحك وقال له أصبر وانتظر يا كمال وقيادات الجماعة ديل كلهم أجعلهم ليك مثل محمد نجيب) وصدق إذ حدثت المفاصلة الأولى والتي اعقبها المفاصلة الثانية الناعمة في ديسمبر عام ٢٠١٣م مع اعفاءات كثيرة سابقة ولاحقة لها.

وثبت أن البشير كان يمقت أية منافسة أو منافسين وكان الشهيد المشير الزبير محمد صالح ابن دفعته عند التخرج في الكلية الحربية ونائبه الأول في رئاسة الجمهورية من المخلصين له ورفض في إباء وحزم كل محاولات حسني مبارك الماكرة لينقلب على البشير ويحل محله ورفض أن يكون مجرد تابع لحسني مبارك ونظامه. وكان المشير الزبير مشرفاً ومسؤولاً عن ديوان الحكم الإتحادي التابع لرئاسة الجمهورية وكان الولاية يتبعون للديوان ولذلك كان المشير الزبير على صلة وثيقة بالولاية والولايات وكان يقوم بجولات واسعة

ويسجل زيارات متصلة جواً وبراً وكان يخاطب الجماهير الحاشدة بلغته البسيطة وأحاديثه التي تنفذ للقلوب ولذلك وجد محبة وشعبية كاسحة وسط الجماهير لصدقه وبساطته وتجلت هذه المحبة عند وفاته إذ كان الحزن عليه عاماً. وقبل وفاته تسربت في مجالس الأئمة السياسي أحاديث عن رغبة البشير في إعفاء الزبير من الاشراف على ديوان الحكم الاتحادي وفي هذا تقليص لسلطاته والحد من تحركاته الواسعة في أرجاء القطر والالتقاء المباشر بالمواطنين وقياداتهم. وعقب استشهاد الزبير رثاه البشير بصدق في الكلمة التي ألقاها في الليلة الختامية للمآتم ولكنه قبل ذلك ارتجل كلمة أذيعت فور إعلان استشهاد الزبير وقبل احضار جثمانه وذكر بأنه عندما علم باستشهاده كان يقلب في ملفات وتقارير طلبها عن رحلات وجولات الزبير في الولايات وكان يود أن يحد من هذه التحركات ويريحه من جولاته الكثيرة وهذا يؤكد أنه فعلاً كان بصدد إصدار قرار باعفائه من الاشراف على ديوان الحكم الاتحادي وكان المشير الزبير آنئذ في الخامسة والخمسين من عمره بكامل فتوته وقوته واخلاصه في العمل ولم يكن يشكو من نصب وتعيب في تلك الزيارات التي رفعت شعبيته وأكسبته حب وتقدير الشعب وأدت لشيء من الفيرة .. في منتصف عام ١٩٩٢م ذهب المشير الزبير لأم دبيكرات ومعه العميد سليمان محمد سليمان حاكم الاقليم الأوسط للتمهيد للاحتفال الكبير الذي قرروا اقامته لتكريم الخليفة عبد الله وبثت الاذاعة خطابيهما وتحديثاً حديثاً طيباً عن كتابي (لمحات من حياة وثورة ومدائح عبد القادر وحبوية) وتحديثاً عن مجهوداتي ومساهماتي المتواضعة حديثاً طيباً بأكثر مما استحق وطلباً مني إعداد كتاب مماثل عن الخليفة عبد الله وتعهد المشير الزبير بطباعته وكان بين يدي بحث أعدته سلفاً ونشر بالصحف في ملحق خاص بمناسبة تكريم الخليفة عبد الله ولم تسعدني الظروف بلقاء المشير الزبير ولكن قبل وفاته بشهرين كنت أجلس على بعد أمتار منه في مأتم بالخرطوم بحري وعندما وقف وهم بالمغادرة ترددت هل الحق به قرب عربته لتحيته أم ان هذا تصرف غير لائق وتوكلت على الله سبحانه وتعالى ولحقت به وقدمت له نفسي فلان الفلاني وحياني تحية حارة بالأحضان وأسمعني

كلمات طيبة أخجلت تواضعي وطلب مني أن أزوره بمنزله زيارة أخوية بعيدا عن الرسميات لأدردش معه على حد تعبيره وكانت تلك أول وآخر مرة التقيه فيها وتركت ذلك اللقاء العابر أثراً طيباً سيظل باقياً في نفسي وأدركت أنه إنسان متواضع طيب النفس سمح الدواخل ويتعامل بتلقائية وفيه وفاء ويحترم ويقدر الآخرين أكثر من رئيسه... والفريق أول بكري حسن صالح كان زميلاً للبشير في سلاح المظلات وظل صديقاً وفيماً له طوال سنوات الانقاذ وكان من سواعده التي يعتمد عليها وهو الذي استقبله في ليلة الثلاثين من يونيو عام ١٩٨٩م ومن الواضح أن الفريق أول بكري لم يكن يطمح في الموقع الأول وفاءً منه لصديق وزميل عمره ولكن بين الفينة والأخرى أخذ يدور همس مفاده أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قد أبلغ البشير تصريحاً أو تلميحاً بأنه قد استنفذ أغراضه في تقدير كثير من القوى الاقليمية والدولية ويقترحون عليه أن يتنازل ويضمنون له عيشاً هنيئاً مريئاً بقصر منيف في إحدى الدول العربية وأن يخلفه في رئاسة الجمهورية الفريق بكري حسن صالح ويرجع الكثيرون أن المقترح بخلافة الفريق بكري له هو الذي أثار غيظه وجعله يتخذ قراره باعفاء الفريق أول بكري حسن صالح من موقع النائب الأول لرئيس الجمهورية.

وقبل المفاصلة كادت العشرة أعوام التي حددها دكتور الترابي والتنظيم للبشير أن تنتهي وأخذ دكتور الترابي يحذر من الفساد الذي أخذ الحديث عنه يكثر جهراً وهمساً ولم يرضي هذا القول كثير من الانقاذيين وخفف دكتور الترابي ما صرح به وذكر أن الفساد قد طال بضع في المائة ويخشى أن ينتشر ويستفحل أكثر وأخذ يتحدث عن ضرورة تجديد الدماء واستقطاب أكبر عدد من الكفاءات وأهل القدرات من خارج التنظيم واستيعابهم في النظام ولم يرضيهم هذا أيضاً وخشى الكثيرون منهم أن يفقدوا مواقعهم إذا تمت عملية إحلال وإبدال. وفي تلك الأجواء قدمت مذكرة العشرة الشهيرة في أواخر عام ١٩٩٨م وفوجئ بها دكتور الترابي ولكنه امتص الصدمة ولم يعترض على المذكرة وكظم غيظه، وبعد انتهاء الجلسة دعا الحاضرين لحضور عشاء بمنزله أعده على شرف الأستاذ أحمد عثمان

المكي الذي حضر من أمريكا. وأدار البشير جلسة مجلس الشورى التي قدمت فيها مذكرة العشرة وهو يرتدي الزي العسكري وعندما طلب منه أحد أبناء الشيخ المقربين إليه نقطة نظام زجره قائلاً له إننا نحن العسكريين لا نعرف مثل هذه الأشياء وكان غاضباً وفي فترة استراحة قصيرة ردد بانفعال أمام بعض الحاضرين (أنا ما ممكن أرضى يريسوني ويتيسوني) وهذا يؤكد أنه كان في حالة ضيق من السيطرة والهيمنة التنظيمية التي تحيط به والقبضة الترابية الفولاذية التي تحدد الدور المرسوم له ولم يحضر الأستاذ علي عثمان النائب الأول لرئيس الجمهورية تلك الجلسة حيث كان في مكان آخر بعيد يسمع ويستمتع بمدائح وإنشاد ديني وكان أحد ولاة الولايات القريبة من الخرطوم يخرج من قاعة اجتماعات مجلس الشورى ويذهب لمقابلة الأستاذ علي عثمان ولعله كان يبلغه بما يدور في الجلسة ويعود لياتيه بعد فترة بتفاصيل أخرى ويشهد على ذلك صحفي شاب كان يصحب الوالي وينتطره بعربته. وأراد علي عثمان ألا يشارك بصورة مكشوفة في تقليل سلطات دكتور الترابي تمهيداً لاقصائه وإبعاده لما للرجل عليه من أفضال كثيرة منذ أن كان طالباً وفضله على غيره بدون رضاهم وتخطاهم وصعده لأرفع المواقع التنظيمية وأصبح زعيماً للمعارضة في الجمعية التأسيسية ونائباً له في موقع الأمين العام للجبهة الإسلامية القومية (ولا ينكر أحد ان للأستاذ علي عثمان قدراته الذاتية في التنظيم والخطابة والإبانة وطلاقة اللسان والعمل التنفيذي ولي معه وقفة في دراسة تفصيلية منفصلة) ولعله أراد في المرحلة الأولى أن يتخذ موقفاً وسطاً لئلا يفقد أحد الطرفين لأنه يطمح ويطمع في أن يكون خليفة لهما الاثنتين ويحل محل الترابي في قيادة الحركة الإسلامية ويحل محل البشير في رئاسة الجمهورية والمهمة الأصعب بالنسبة له هي إقصاء الترابي وإذا تمت عن طريق غيره فهذا هو الأفضل بالنسبة له أما إقصاء البشير فهو غير مستعجل عليه لأنه يمكن أن يكون في الموقع الثاني في الدولة ويمارس مهامه كأنه الرجل الأول في الدولة باشرافه وقيادته للجهاز التنفيذي والحكومة وإمساكه بملفات كثيرة وممارسته لسلطات سيادية وسياسية وتنفيذية وتنظيمية وأمنية وتشريعية واسعة وظل عضواً في المجلس

الوطني في كل دوراته مع منح البشير كل مظاهر السلطة وأبتهتها مع إدارته لاجتماعات مجلس الوزراء وقيامه بمهامه الرئاسية وفق برنامج معد وقيادته للقوات المسلحة التي كان يعهد المسائل اليومية والتفصيلية فيها لغيره من كبار القادة والضباط. وكان إصرار علي عثمان وغيره على وجود البشير الغرض منه الحفاظ على التوازن بين المدنيين والعسكريين مع ضمان ولاء الجيش بوجود رمز منه على رأس الدولة وتنتهي فترة رئاسته في عام ٢٠١٥م على أكثر تقدير ولكن ثبت أن البشير يطمح في الاستمرار في الحكم وعدم التخلي عنه ويمكن أن يطيح بكل من تسول له نفسه التفكير في خلافته كما حدث بالنسبة لعلي عثمان نفسه ونافع وغيرهما.

وبعد مذكرة العشرة بدأ الشد والجذب بين الطرفين وكنت أول من وصف في صحيفة أخبار اليوم الغراء ما يدور بين الطرفين بأنه صراع بين القصر والمنشية وشاع الوصف بعد ذلك. وتم حل المجلس الوطني كما هو معروف في الرابع من شهر رمضان المعظم بعد أن طلب القصر إرجاء مناقشة التعديلات الدستورية لحين الوصول لصيغة توفيقية ترضي الطرفين ولكن دكتور التراي رئيس المجلس أصر على المضي في تعديلها ورفض الاستجابة لطلب القصر ورئيس الجمهورية الذي فاجأ التراي والجميع بحل المجلس الوطني وإغلاق أبوابه ومداخله وصد رئيس المجلس المحلول ومنعه وبقية الأعضاء من دخوله في صباح اليوم التالي... وعندما عقد المؤتمر العام لحزب المؤتمر الوطني الذي شارك فيه أكثر من عشرة الف انتقم دكتور التراي من كل من حضر المؤتمر من الموقعين على مذكرة العشرة وسقطوا ولم يتم تصعيدهم لهيئة الشورى باستثناء دكتور غازي صلاح الدين الذي أضافه دكتور مجذوب الخليفة لقائمة ولاية الخرطوم التي كان هو واليهما. وفي الليلة التي سبقت انعقاد المؤتمر العام التقى البشير بالتراي بمنزله بالمنشية في حضور آخرين وسلم عليه في رأسه باعتباره شيخه كما درج على ذلك في مرات كثيرة سابقة. وفي ضحى اليوم التالي الذي عقد فيه المؤتمر العام أراد دكتور التراي أن يختار أحد المؤتمرين من المخضرمين ليرأس الجلسة الافتتاحية ريثما يختار المؤتمرين بالتركية أو الانتخاب من يرأس جلسات المؤتمر ومن تلقاء نفسه رأى

البشير أنه هو الأحق وجلس على المنصة وبدأ في إدارة الجلسة وتم بالتزكية اختياره ليرأس بقية جلسات المؤتمر ولم يكن دكتور الترابي راضياً ولكنه لم يعترض وغاب البشير عن الجلسة قبل الختامية ولم يحضرها واعتكف غاضباً بمنزل في شرق النيل وذهب إليه وفد وساطة ضم دكتور الحاج آدم يوسف وآخرين ودار أخذ ورد ومداولات خارج جلسات المؤتمر وقدم الأستاذ علي عثمان اقتراحاً بأن يتولى دكتور حسن الترابي منصب الأمين العام بكل صلاحياته ويصبح هو المسؤول الأول الفعلي في الحزب شريطة أن يوافق على إجازة قرار ملزم من المؤتمر العام لحزب المؤتمر الوطني بأن يكون الفريق البشير هو مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية في الانتخابات التي ستجرى في شهر أبريل عام ٢٠٠١م ولعل الأستاذ علي عثمان كان يدرك أن شيخه الذي يعرفه جيداً لن يوافق على هذا الاقتراح، ورفض شيخ حسن رفضاً قاطعاً الموافقة على اعتماد البشير مرشحاً لرئاسة ستجرى انتخاباتها بعد عامين. والتقى عدد من أقطاب المؤتمر الوطني بمنزل الترابي في المنشية في الليلة الأخيرة قبل انعقاد الجلسة الختامية في صبيحة اليوم التالي، وفي بداية انعقاد الجلسة الختامية وقف الترابي والبشير وتشابكت أيديهما ورفعاهما عالياً وعلت الاصوات بالتهليل والتكبير وبكى علي الحاج (الذي وصف البشير بعد إزاحته من سدة الرئاسة بالطاغية تنفيساً عن مرارات كثيرة مترسبة في نفسه) وأجهش آخرون بالبكاء وانفض المؤتمر. وياشر دكتور الترابي مهامه بمكتبه بالأمانة العامة لحزب المؤتمر الوطني بشارع المطار وبعد مدة لم تطل وتبدير من علي عثمان نشر بالصحف أن البشير كلف اللواء طيار (م) الفاتح عبدون لدعوة أعضاء قياديين بحزب المؤتمر الوطني لاجتماع حزبي يرأسه البشير بوصفه رئيساً لحزب المؤتمر الوطني واستشاط دكتور الترابي غضباً واعترض على عقد هذا الاجتماع الحزبي لأن البشير ليس رئيساً للحزب ولم ينتخبه المؤتمر العام لشغل هذا المنصب غير الموجود في الهيكل التنظيمي للحزب. وكتبت مقالا قصدت أن أنشره بصحيفة الوفاق ذكرت فيه أن الشهادة تقتضي أن نذكر أن البشير أختير ليرأس اجتماعات مؤتمر حزب المؤتمر الوطني وبالتالي يمكن وصفه بأنه رئيس المؤتمر العام

لحزب المؤتمر الوطني ولكن ليس من الأمانة وصفه بأنه رئيس حزب المؤتمر الوطني لأنه لم ينتخب لهذا الموقع وأضفت لذلك أنه لازال يعمل بالقوات المسلحة ولا يحق للعاملين فيها تولي مواقع قيادية حزبية ولا يصح أن يكن رئيساً لحزب المؤتمر الوطني وقائداً عاماً للقوات المسلحة في وقت واحد ولا بد أن يتخلى عن أحد الموقعين إذا فضل أن يتولى أحدهما وأن العدالة لا تتجزأ فإذا تم تجاوز القانون واعتمد رئيساً للحزب وقائداً للقوات المسلحة في وقت واحد يكون من حق حزب الأمة أو الحزب الاتحادي الديمقراطي أو الحزب الشيوعي أو حزب البعث وأي حزب آخر أن يختاروا ضباطاً أو ضباط صف أو جنود ليكونوا قياديين في أحزابهم أسوة بما جرى في حزب المؤتمر الوطني وقد يؤدي هذا على سبيل المثال لأن يرأس رائد يشغل موقعاً قيادياً في الحزب عقيداً يعمل معه بوحدته بالجيش ويكون في درجة حزبية أقل منه ويؤدي هذا لخلل كبير وفوضى وعدم انضباط. ونشر الأستاذ محمد طه محمد أحمد المقال بعد أن وضع له عناوين مثيرة وبعد أيام التقيت به وذكر لي أن الأستاذ أحمد عثمان مكي أعجب بالمقال وأشاد به وأن عبد الرحيم محمد حسين اتصل به وكان غاضباً وهائجاً وقال له عاتباً لماذا تشريا أستاذ محمد طه مثل هذا الكلام الفارغ الذي لا يجروء أحد غيرك على نشره وقلت للأستاذ محمد طه أنه لا صلة لي بفلان أو علان أو فلتكان ولا مصلحة شخصية لي عندهم أو عند نظامهم كله وأكتب ما اقتنع به وعلى استعداد لتحمل أية مسؤولية والوطن ليس ملكاً لهم وليس ضيعة خاصة يمتلكها.

وأرسل الأستاذ علي عثمان رسالة فيها تهديد ووعيد لدكتور حسن الترابي بعد اعتراضه على الدعوة التي صدرت باسم البشير وطلب منه التخلي عن موقع الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني ويترك لهم الدار وإلا فانهم سيعملون سلطاتهم ويطبقون هذا القرار بالقوة الجبرية وبقراره السلطاني هذا ضرب علي عثمان عصفورين بحجر واحد أولهما أنه أزاح شيخه وبازاحته أزاح عقبة كأداة تقف أمام طموحاته والعصفور الثاني هو أن هذا الإبعاد سيقربه أكثر للبشير الذي يحتاج إليه بدعوى أنهما يواجهان عدواً مشتركاً يمثل لهما بعباً ولا بد أن يتعاونوا ويتحدا لصدده وقد منح البشير نائبه

الأول سلطات واسعة لم يمنحها رئيس في العالم لئائبه فكان هو النائب الأول والمشرّف المسؤول المباشر عن الجهاز التنفيذي والحكومة ويمسك بملفات كثيرة وبجانب ذلك كان هو الممسك بخيوط التنظيم وعصبه الحي بالاضافة لمهامه الأمنية الرسمية وعلاقته المباشرة بالأمن الشعبي ومكاتب المعلومات وظل عضواً بالمجلس الوطني في كل دوراته منذ عام ١٩٩٢م حتى آخر مجلس وطني تم حله في يوم ١١ أبريل ٢٠١٩م، وهذا يعني أنه تولى سلطات سيادية وتنفيذية وسياسية وتنظيمية وأمنية وتشريعية وكان يعطي بسخاء من المال العام ومن ميزانية التمكين لمن يرتضيه وأحياناً تكون الأرقام التي يدفعها لبعضهم فلكية. وتمتع بكامل سمات الرئاسة مظهراً ومخبراً حتى خامر البعض إحساس بأن البلد فيها رئيسين للجمهورية أحدهما عسكري والآخر مدني ولم يكن هذا يضايق البشير ويثير حنقه وكان يترأس اجتماعات مجلس الوزراء ويترك لهم التفاصيل وتفصيل التفاصيل المتعلقة بالعمل التنفيذي وكان يقرأ التقارير الأمنية ويقوم بمهامه الرئاسية والبروتوكولية من استقبال للرؤساء وكبار الزوار مع استقبال ووداع السفراء بالاضافة لمهامه الأخرى التي يؤديها في القيادة العامة بالإشراف العام وترك التفاصيل اليومية لمرؤوسيه مع الحضور الأسبوعي وأحياناً تزيد المرات التي يحضر فيها لمكتبه بدار حزب المؤتمر الوطني والبشير الذي يتسم بقدر كبير من الذكاء والدهاء والمكر السياسي يدرك أن من حوله في الدولة والحزب يركبون (ماكينات كبيرة) وأيديهم مطلوقة في المال للصرف على كل مناشطهم وألسنة بعضهم مطلوقة ليشتموا من يشاءوا لكنهم لا ينازعونه في تلك المرحلة الثانية (١٩٩٨-٢٠١٣) في المقعد الأول وتكفيهم سلطاتهم الواسعة اللا محدودة التي يتمتعون بها وأراد أن يتركهم ليبدلوا قصارى جهدهم وهو يدرك أنهم يستमितون في الدفاع عن النظام الذي يتمتعون فيه بهذه السلطات والامتيازات الممتدة في تسلسل هرمي من القاعدة للقمّة وبعد أن يستنفذ الكبار أغراضهم فإن البشير باتباعه سياسة النفس الطويل يقصدهم ويبعدهم دون أن يرف له طرف كما حدث في شهر ديسمبر عام ٢٠١٣م.

والبشير يجيد التكتيك وخلط الأوراق. وبعد توقيع اتفاقية نيفاشا في عام

٢٠٠٥م كان يتوجس من أن تكون قد نشأت علاقة خاصة بين د. جون قرنق والاستاذ علي عثمان فقرر الغاء نظام الأمانة العامة بحزب المؤتمر الوطني واستبداله بالنظام الرئاسي وكانت العلاقة وثيقة بين علي عثمان ودكتور نافع وأراد أن يخلق بينهما منافسة وبدلاً من أن يكون البشير هورئيس الحزب ويليه في الترتيب نائب رئيس الحزب علي عثمان ويأتي في الترتيب الثالث بروتكولياً بروفيسور إبراهيم أحمد عمر الأمين العام الذي يقوم بتسيير العمل والأداء التنفيذي وغيره الغي البشير نظام الأمانة العامة واستبدله بالنظام الحزبي الرئاسي وعين دكتور نافع نائباً له ومسؤولاً عن شؤون الحزب تنظيمياً وإدارياً ويرأس الاجتماعات في غيابة وعينه أيضاً مساعداً لرئيس الجمهورية وعين الأستاذ علي عثمان النائب الأول لرئيس الجمهورية نائباً لرئيس الحزب للشؤون التنفيذية المتعلقة بالدولة وبالتالي أصبح علي عثمان يعلو على نافع في رئاسة الجمهورية ويرأسه وأضحى نافع يعلو على الأستاذ علي عثمان في الحزب ويرأسه ولعل البشير سعى لخلق منافسة بينهما تشغلها عنه وتخفف من التوجس من منافسة علي عثمان له وكان البشير يداري ويواري توجساته إلى أن أصدر قرارات الإغفاء الشهيرة في ديسمبر عام ٢٠١٣م التي سبقها بتصريح تمويهي أعلن فيه لصحيفة الشروق القطرية أنه لن يترشح للرئاسة في عام ٢٠١٥م وأخذت التصريحات تترى تباعاً عن خلافته وأطلت منافسات بين بعض من يتطلعون ليحلوا محله في الرئاسة. وبعد حين أطاح بهم جميعاً وأبعدهم من مواقعهم القيادية السيادية والتنفيذية والسياسية وأصبح كل منهم عضواً عادياً كسائر الأعضاء في المجلس الوطني أو المجلس القيادي ولم تعد لهم سلطة أو سطوة.

والبشير يجيد التكتيك وخلط الأوراق وبعد قرارات ديسمبر عام ٢٠١٣م كان دكتور عوض الجاز من بين الذين تم اغفاءهم، وكرمت دولة الصين عوض الجاز واعتبرته من بين أهم عشرة أشخاص في العالم خدموا مصالحها والتقط المشير البشير القفاز وعين الجاز مسؤولاً عن ملف العلاقات السودانية الصينية بدرجة مساعد رئيس جمهورية وأضاف للملف دول أخرى وحوله بعد ذلك لأداء مهمة أخرى بذات الدرجة دون أن يكون له

ذات التأثير في الحضور السلطوي الذي كان يتمتع به في الماضي ولعل غرض البشير من هذا التعيين أن يجعله جزءاً من السلطة لئلا يضمه حلف مع علي عثمان وكلاهما عرف بخطورته في العمل التنظيمي السري وإذا أضحي ثالثهما د. نافع فانهم قد يمثلون على البشير خطورة فعلية أو متوهمة.

وإذا رجعنا الى الوراثة قليلاً فإن الأستاذ ابن عمر محمد أحمد أقام حفلاً تكريماً كبيراً لشيخ حسن عقب إعفائه قهراً بالسلطة من منصب الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني وإبعاده من دار الحزب وهز ابن عمر بعصاه في الحفل حتى انكسرت وتحدث هو وآخرون معددين مآثر الشيخ عليهم وعلى الحركة الإسلامية وغادر شيخ حسن المؤتمر الوطني وترك لهم الجمل بما حمل وأعلن هو ومن معه تكوين حزب آخر يخصهم أطلقوا عليه اسم حزب المؤتمر الوطني الشعبي وبعد المفاصلة أبدي شيوعي سابق استقطب في الجبهة الإسلامية القومية وأصبح من قادتها وقربه الترابي إليه وبعد المفاصلة والانقسام أبدي شماتته، وعند إبعاد الترابي ردد ساخراً وشامتاً: (خربانة أم بناياً قش).. وبعد المفاصلة عقد البشير مؤتمراً صحفياً قال فيه (ريسين غرقوا المركب مش كده يا محمد طه)؟ وذكر دون مداراة وبوضوح تام أنه كان يموه عليهم وهو كمظلي كما ذكر يجيد التمويه. وأقام الترابي ثلاث ندوات أكثر فيها من التنكيت والتبكيك وتحدث فيها عن خيانة العهود والمواثيق وأقام جماعة المؤتمر الوطني احتفالاً كبيراً بعد المفاصلة وقدم الأستاذ الصافي جعفر البشير قائلاً: (أقدم لكم أخوكم الجعلي الضكر الرئيس القائد عمر البشير) واعتلى البشير المنصة التي كان أحد الوزراء المستقطبين يتحرك فيها كأنه أم العروس ومعه أحد أشقاء البشير وتحدث البشير بغضب وانفعال وشن هجوماً عنيفاً على الترابي وجماعته وكثرت تصريحاته في تلك الايام وذكر أن حزب المؤتمر الوطني قد تعافى بخروج من يكرههم الشعب على حد تعبيره وهي عبارات لم يكن من اللائق أن تصدر في حق أناس يعتبر بعضهم بالنسبة له أباً أو أخاً كبيراً. وقد قفز دكتور الترابي بالحركة الصغيرة وحولها في نهاية المطاف لدولة واجتاز بجماعته مفازات وعرة وطرق شائكة وفي سبيل الوصول لأهدافهم كانت الغاية عندهم

تبرر الوسيلة في بعض الاحيان ومسيرتهم بما لها وما عليها تحتاج لتشريح دقيق لاستخلاص الدروس وأخذ العبر. والترابي أراد أن يكون مثل ماركس صاحب الفكرة ومثل لينين في التطبيق وعندما أراد أن يكون مثل غورباتشوف صاحب الحركة التصحيحية أمسك تلاميذه منه قلم التصحيح وكسروه. ويبقى الترابي في محكمة التاريخ شريك أصيل في كل ما جرى في عهد الإنقاذ وله القدر المعلى في قيام النظام، وهو يهتم بالاستراتيجيات ويركز على الكليات ويترك التفاصيل لتلاميذه وكان أبناؤه المدلون قبل أن ينقلبوا عليه كانوا يسرقون لسانه ويرددون أنه قال كذا وكذا أو أنه أقال فلان وعين علان وكل هذا كان يحدث من وراء ظهره دون علمه وهو استراتيجي ولكنه لا يجيد التكتيك ويعاند ولا ينحني لأية عاصفة حتى تمر وهو متقدم فكرياً على تلاميذه بفراسخٍ ويليهِ بعد مسافة دكتور غازي صلاح الدين وتضم الحركة الإسلامية عدداً من المفكرين الشباب ولهم كسبهم وانتاجهم الفكري ولكنهم غيبوا من المشهد قسراً بل أن مفكراً مثل دكتور جعفر شيخ إدريس لم يفسحوا له المجال ويسمحوا له بالمشاركة في المرحلة التي أعقبت المفاصلة بعد إبعاد خصمه الترابي والحركة تضم شيوخ أجلاء يجدون الاحترام والتقدير في أي عهد من عهود الحكم مثل الشيخ أحمد عبد الرحمن محمد. وإن ملفات الفساد المالي وملفات انتهاك حقوق الإنسان في المرحلة الثانية ١٩٩٨ - ٢٠١٣م تحتاج لوقفات تفصيلية منفصلة. وشهدت تلك المرحلة تدفقات نقدية مليارية دولارية على الخزينة العامة ولكنها بكل أسف لم تستثمر في القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية وأهدرت أموال كثيرة منها وذهبت هباءً منثوراً في الفارغة والمقدودة والاحتفالات والاستقطابات والمؤتمرات... مع اهمال القطاعات الإنتاجية.

وقد كتبت المقال التالي بعنوان: (السيف أصدق أنباء من الكتب) ونشر بصحيفة أخبار اليوم الغراء في يوم الخميس الموافق ٢٠٠٢/٢/٧م وهذا نصه:

إن أكبر ثلاث قضايا حيوية تحتاج للحسم العاجل من القيادة العليا للدولة تتمثل في إيقاف الحرب وبسط السلام العادل ومعالجة المشكل الاقتصادي

وتوفير الحياة الكريمة والخدمات الضرورية للمواطنين والسعي لإسدال الستار على الدائرة الجهنمية المتمثلة في تعددية حزبية فاشلة تعقبها شمولية وديكتاتورية تأتي بعدها انتفاضة شعبية وحكومة انتقالية تجري انتخابات في إطار تعددية حزبية لتمضي قصة دخلت نملة وأخذت حبة وخرجت ونحن في انتظار قيام دولة مؤسسات حقيقية يكون الفرد فيها هو سيد قراره وإرادته الحرة وليس أداة طيعة وأعوبة وقطعة شطرنج في يد غيره.

وهناك سعي الآن لإرساء دعائم السلام وإيقاف الحرب لكن البعض يصرون على ربط هذه القضية ربطاً عضوياً بضرورة إعادة ديمقراطية (الفانوس حرق القطية) ولسان حالهم يردد فلتحترق روما المهم عندهم أن تعود كراسي السلطة السلبية وما يتبعها من ضعف ووهن وصراعات وانفلات ونحن مع إرساء دعائم الديمقراطية الحقيقية المرتبطة بالعمل والإنتاج والتنمية والعدالة الاجتماعية واحترام دور الفرد، ونحن ضد الديمقراطية الصورية الزائفة حيث تتحكم قلة فوقية في مصير الجماهير وتحاول تسييرها كأنها سوائم وبهائم تدور في فلكها وتأتمر بأمرها وتكون طوع بنائها. ونحن أيضاً نرفض الديمقراطية الزائفة التي تدعماها وتمسح بها النظم الشمولية الديكتاتورية. وأن الأوان أن تستقيم الأمور وليس هناك مواطن درجة أولى وآخر من الدرجة العاشرة وباسم السلطة تسلط البعض على مختلف المستويات وبلا وجه حق ويدعي كل منهم أنه ابن النظام المدلل وهم سبب معاناة الشعب ومآسيه ولا يقل خطرهم عن خطر المتمردين.

ولقد أعقب الانقلاب العسكري الذي جرى في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م قيام نظام أعلن أنه يتمتع بشرعية ثورية ووطد أركانها بالعمل السري الذي تكامل مع العمل العلني وظل السودان يحكم بواسطة تنظيم محكم سيطر على مقاليد الأمور وبعد عقد من الزمان والعمل المشترك السري والعلني حدث صراع حول القيادة أفضى لقرارات الرابع من رمضان وقرارات صفر ولم يحدث أي تغيير في طريقة تسيير دولايب الحكم بعد تلك القرارات وما حدث فيه انتصار للذات في معارك شخصية حول السلطة ولازال النظام يسير بنفس الطريقة والقوات المسلحة بالاسلة بريئة براءة الذئب من دم

ابن يعقوب من أية ديكتاتورية وهي مجرد حارسة وداعمة للنظام وواجهة تزين بها الديكتاتورية المدنية وجهها والديكتاتورية المدنية هي القابضة على مفاصل السلطة وكافة الأجهزة والخدمة المدنية وموارد السودان الاقتصادية وتشابكت خيوط التنظيم والدولة بطريقة اخطبوطية وتبعاً لذلك فإن الأحزاب عندما تتحدث عن الوفاق فإنها تحلم بالسراب وماء الرهاب لأن فك الاشتباك بين التنظيم والدولة لا يتم إلا بإجراء عملية قيصرية تجهض النظام وتقضي عليه وعليها أن تضع حسابات واقعية وألا تشطح في الخيال وهي في أضعف حالاتها والمعادلات أمامها صعبة.

النظام يرفع شعارات إسلامية وحدث انفلات في السلوك في الشارع لم يشهد له السودان مثيلاً من قبل وسوء التطبيق والمزايدة والمتاجرة بالشعارات الإسلامية ينبغي ألا يحسب على التوجه الإسلامي الأصيل ونبعه الصافي في السلسيل. والمؤسف أن النظام يضم عدداً يدعي كل منهم أنه فيلسوف ومفكر النظام حتى أضحت السلطة أشبه بالجزر المتقطعة فهذا يعتقد أنه المفكر والمنفذ الاقتصادي الذي لا يدانيه ند أو يجاربه ضد وذاك هو حارس بوابات السلام وذاك هو حارس الليل المسؤول عن التأمين وذاك هو الكل في الكل ولا بد من مايسترو واحد كما قال البشير بعد قرارات أربعة رمضان (ريسين غرقوا المركب) ولكن المركب الآن بها عدد لا يحصى ممن يتدافعون بالمناكب للامساك (بمجاديفها). ولا بد من أن تضطلع القوات المسلحة بالاسلة بدور حاسم في هذه المرحلة ولا بد من قيام حكومة إنقاذ لإنقاذ الإنقاذ من القوات المسلحة والعلماء والخبراء والشخصيات الوطنية ذات الثقل والوزن لفترة انتقالية ولا بد من الحسم والعزم والقرارات القوية والقيادة الصارمة.

وكتبت المقال التالي بعنوان: قصة العربية VXR الذي نشر بصحيفة الوطن الغراء في يوم الخميس الموافق ٢٠٠٢/٧:٢٠م وهذا هو نصه:

يحكى أنه في سابق الزمان والأوان قامت مملكة حارت البرية في أمرها واختلطت المشاعر حيالها بين الغيبة والغضب واندثرت معالم تلك المملكة التي ذهبت وأضحت في ذمة التاريخ وجاء الباحثون والمنقبون بعد عقود من الزمان فوجدوا أنهم أمام حالة غريبة من حالات التاريخ وقد أخذت تلك

المملكة من ميكافيلي الانتهازية وتغيير المواقف تغييراً جذرياً من النقيض إلى النقيض دون أن يندى لها جبين أو يرمش لها طرف والغاية عندهم تبرر الوسيلة وأضحى بسمارك بالنسبة لهم تلميذاً مبتدئاً في الدهاء والخداع والتعامل بعدة أقتعة ووجوه مستعارة ومثلوا على رعيتهم طويلاً، وقد برعوا في التمثيل المتقن وأجادوا الإخراج ثم أخذ كل واحد منهم يمثل على صديقه وتحول الأصدقاء لأعداء وتنازعوا حول عرش المملكة وسخر أحدهم وأعلن أنه لن يترك لمنافسه إلا الحراس الذين حوله ولما انتصر عليه صاحبه وانفرد بكرسي المملكة بتشجيع ومؤازرة من أنداده الذين كانوا حواريين لمنافسه أعلن المنتصر أنه سيجرد منافسه من كل رجاله ولن يدع له إلا من يحرسونه في منفاه بجزيرته المعزولة واتبع القول بالعمل وسعى لاجتذاب أولئك وإذا حضر أحدهم من سفر تأتيه خراف الكرامة وجوالات السكر من مال المملكة التي أضحت تكية رغم معاناة الرعية.

وفي عهد مضى وانقضى كتب وزير همام نزيه لمدير الزراعة الآلية قائلاً: لقد صدقتم لي مشرعاً زراعياً والآن عينت وزيراً لي مرتب يكفيني وهناك من هو أحق مني بالمشروع الزراعي وعليه فانتى التمس منكم سحب الترخيص وإلغاء قرار التصديق لي بمشروع زراعي. وفي الستينيات من القرن الماضي شهدت حسابات السكة الحديد في عطبرة انضباطاً لا مثيل له وحدث خطأ في مبلغ ستة قروش فقط لا غير ومن تلقاء أنفسهم فرض المراقب المالي والمحاسبون على أنفسهم حالة طوارئ وظلوا مرابطين في مكاتبهم بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية لمدة ثلاث ساعات وأعادوا المراجعة عدة مرات ولم يقفوا على مصدر الخطأ وأخيراً صاح أحد المحاسبين كما صاح أرخميدس من قبل: (وجدتها وجدتها)، فقد تذكر المحاسب أنه كان يكتب الأرقام بالانجليزي بسرعة وأخطأ مرة في كتابة الرقم (٧) وكتبه أشبه بالرقم (واحد) وعندما رجعوا للمستندات أدركوا هذا الخطأ وصححوه في قوائمهم وتأكدوا أن حساباتهم صحيحة (١٠٠)٪ على دائر المليم وتهللت أساريرهم وصفقوا طويلاً وزال الهم والغم. وأهدى الإمام عبد الرحمن المهدي عربة لعارف بالله الشيخ عبد الباقي المكاشفي الذي كان زاهداً تماماً في الدنيا

والتفت الشيخ للسائق وقال له: خذها يا بني هدية مني لتعول أسرتك الممتدة مما تدره عليك. أما العمدة محمود ابن الأمير محمد ود البصير فقد اتخذ موقفاً مناوئاً وأهداه زعيم الطرف الآخر عربة ليسترضيه بها وكانت العربات الخاصة نادرة في ذلك الوقت لا يقتنيها إلا العظماء والوجهاء فزمجر العمدة ورفض العربة وردها لصاحبها. وتذكرنا قصص هذه العربات بقصص كأساطير الأولين في مملكة العجائب والغرائب المشار إليها آنفاً، والتي سادت ثم بادت في سالف الزمان والأوان قبل أكثر من قرن من الزمان وكانت العربات العامة نادرة ويستعمل المواطنون الدواب كوسيلة نقل ومواصلات رئيسية ولكن لأن تلك المملكة العجيبة كانت فريدة عصرها فقد تميزت بأشياء سبقت بها زمانها وكانت شوارعها تعج وتضج بالعربات من كل الموديلات وسبقت المملكة أيضاً عصرها بامتلاك أكبر عدد من الموبايلات وكان إهداء عربة أو موبايل لولد أو لبنت من (أولاد المصارين البيض) يتم بسهولة وبذات الطريقة التي يمكن أن تقدم بها كوب عصير وقطعة شكولاتة لضيف عزيز.

ومن حكايات تلك المملكة التي قامت في سالف الزمان والأوان قبل قرن من الزمان أن أحدهم كان ثرياً بفضل الله وامتلك المزارع واسطولاً من الحافلات وكان يساند صديقه الأثير المنافس السابق لكرسي المملكة وذات ليلة من ليالي ذاك الزمان الغابر والليالي من الزمان حبالى مثقلات يلدن كل عجيب طرق منزله طارق وعند خروجه وجد شابين قد ترجلا من عربة فاخرة (VXR) جديدة لنج من الورقة وقالا بأدب وصوت هامس يا شيخنا هذه العربة هدية خالصة لك أتتك من فوق وسواء أكانت تلك القصة التي حدثت قبل قرن قد حدثت فعلاً أو أنها من نسج الخيال الشعبي فالمؤكد أن تلك المملكة التي كانت في سالف الزمان والأوان لم يكن يحفظ فيها سر.

(ولتجاوز الخاص المتعلق بالاستفزاز وما لقيته من معاملة سيئة في مكاتب الأمن الواقعة قرب شركة دانفوديو حيث خرجت منهم وفي يدي اليمنى كسر وفصل وتجاوزت كل ذلك والعفو لوجه الله سبحانه وتعالى ولنترك الخاص ونتجاوزه للعام وكان الغرض من كتابة المقالين اللذين اعتقلت بسببهما هو

التنبية للأخطاء والتجاوزات الفظيعة فالساکت عن الحق شیطان أخرس). وملفات الفساد المالي ملفات حقوق الإنسان في المرحلة الثانية ١٩٨-٢٠١٣م تحتاج لوقفات تفصيلية طويلة.

وشهدت المرحلة الثانية من عهد الإنقاذ (١٩٩٩-٢٠١٣) ترك الحبل على الغارب في عدة مجالات وحدث ترهل في الوظائف الدستورية على المستوى الإتحادي والولائي لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الفاقد الدستوري ومن المستقطبين الجدد وغيرهم من قادة الحركات المتمردة الذين وقعوا اتفاقيات وانخرطوا في النظام. وابتدعت وظيفة اسمها خبير وطني أملتها الترضيات والموازنات وعين عدد كبير وصفوا مجازاً بأنهم خبراء وطنيين مع تعيين عدد كبير من المستشارين في الرئاسة والوزارات والولايات دون حاجة فعلية للكثيرين من هؤلاء وأولئك. وإن لنظام الإنقاذ إنجازات واخفاقات وعلى مدى أكثر من عقد من الزمان شهدت الخزينة العامة تدفقات نقدية مليارية دولارية هائلة من عائدات النفط ولو وجهت الوجهة الصحيحة واستثمرت في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية لحدثت طفرة اقتصادية وتموية هائلة ولاستقرت أوضاع المواطنين المعيشية ولكن بكل أسف أنفقت جل تلك الأموال الطائلة في تثبيت كراسي السلطة وفي أشياء كثيرة ليست ذات نفع مع زيادة الصرف الحكومي البذخي المبالغ فيه. وأقيم عدد من الطرق والكباري وشهد مجال الاتصالات طفرة هائلة وازدهرت وأثرت ثراءً عريضاً شركات اتصالات بعضها جزء وفروع من شركات اتصالات أجنبية كبيرة ظلت تحصد وتورد في حساباتها في الخارج مبالغ ضخمة بالعملات الصعبة. وأقيمت مشاريع كبيرة مثل سد مروحي وهو إنجاز كبير ولكنه لم ينجز ويصرف عليه من عائدات النفط وأقيم بقروض من دول خارجية وصناديق مالية أجنبية وإذا لم تسدد في مواعيدها المبرمجة والمتفق عليها فإنها بالإضافة لأرباحها المركبة التي تضاف سنوياً لأصول الدين تصبح عبئاً ثقيلاً على الوطن وهذا مثال لمشروعات كثيرة نفذت ولم يتم تسديد ديونها وهناك دول مثل الصين استدان السودان منها أموالاً طائلة وتمت جدولة تسديدها عدة مرات دون أن تفي الحكومة بالتزاماتها وتسدد ديونها وبسبب

هذا العجز في تسديد الديون نقداً تطالب الصين بتعويضها أراض زراعية شاسعة خصبة لأجل تسديد هذه الديون. وحدث تساهل وتقريط بمنح أراض سودانية زراعية شاسعة واسعة ملكية منفعة لمستثمرين أجنب عرب وغيرهم بعقودات امتد بعضها لتسعة وتسعين عاماً أي حوالي قرن كامل من الزمان لقاء سعر زهيد بخس مع أخذ هؤلاء المستثمرون لكل المحصول وتصديره للخارج لمنفعتهم دون أية فائدة تذكر للوطن. وإن موضوع الأراضي الزراعية والسكنية في السودان في عهد الإنقاذ هو موضوع شائك ومعقد وحدثت تجاوزات وفوضى وحالات فساد كثيرة تحتاج ملفاتها لمراجعة وإعادة نظر.

وفي مجال التعليم العام حدث توسع لا ينكره أحد وتم استيعاب عدد كبير من التلاميذ مع نقص في الإجلال والمعينات والوسائل التعليمية. وفي كل أو جل أنحاء السودان فإن عدد المعلمين العاملين في مدارس الأساس للبنين أو البنات أو المدارس المختلطة حوال ٢٠٪ فقط وأن عدد المعلمات حوالي ٨٠٪ أو أكثر. وضعفت المناشط الرياضية وغيرها وألغيت المذاكرة الليلية التي كانت في الماضي إجبارية ولجأ كثير من القادرين للتعاقد مع معلمين ومعلمات لإعطاء دروس خصوصية لأبنائهم وبناتهم مع وجود مدارس خاصة كثيرة حتى كادت العملية التعليمية تتحول لتجارة. وبدون دراسة متأنية حدث تغيير في السلم التعليمي وألغيت المرحلة المتوسطة ودمجت مع المرحلة الابتدائية في مرحلة واحدة سميت مرحلة الأساس مع خصم عام دراسي كامل من مراحل التعليم العام وكانت (٦+٣+٢) وأضحت (٨+٢) وأصبحت مرحلة الأساس تجمع في ساحة المدرسة بين طفل صغير وصبي مراهق في الصف الثامن أعاد أثناء دراسته في مرحلة الأساس عام أو عامين أو أكثر. وفي المدارس الثانوية أصبحت كل أو جل مدارس البنين تضم عدداً لا يستهان به من المعلمات دعك من وجودهن في مدارس البنات. والمعلمات الفضليات المحترمات يقمن بأداء واجباتهن في التدريس باخلاص ولكن ظروفهن لا تسمح لهن بالعودة للمدرسة عصراً للاشراف على النشاط الرياضي أو أي منشط آخر ولا تسمح لهن بالعودة ليلاً للاشراف على المذاكرة الليلية التي كانت فرضاً وواجباً في الماضي، وأدى هذا لأن يكون التركيز على التدريس وحشو

المعلومات أما المناشط الرياضية والثقافية وغيرها من المناشط التربوية خارج نطاق الجدول الرسمي للحصص فإن الاهتمام بها قد قل وضعف. وإن كثيراً من إدارات المدارس الثانوية تولي اهتماماً جزئياً بهذه المناشط في وقت محدد من العام الدراسي وبطريقة إنتقائية لعدد محدود من التلاميذ المبرزين في هذا المجالات من أجل المشاركة في الدورة المدرسية القومية التي تقام كل عام في إحدى عواصم الولايات ويطغى عليها في مراحلها النهائية الطابع السياسي وأخذ الولاة الذين تقام الدورات في ولاياتهم يتنافسون فيما بينهم لإرضاء وكسب ود رئيس الجمهورية السابق والقيادات العليا في الدولة. وإن التعليم قد طغى على التربية حتى كادت كلمة تربية تسقط من اسم وزارة التربية والتعليم وأصبحت التربية من شأن المنزل والأسرة ومن لا يجد رعاية أسرية فإن الشارع هو الذي يربيه (تربية شوارع) يضاف إلى ذلك الانفتاح على الآخرين بكل عاداتهم وثقافتهم وتقاليدهم عبر الإذاعات والفضائيات والسموات المفتوحة والعولمة الثقافية وثورة الاتصالات والميديا الحديثة. وحدث توسع هائل في التعليم العالي وفتحت جامعات وكليات جامعية حكومية كثيرة في العاصمة والولايات وكذلك فتحت جامعات وكليات جامعية أهلية كثيرة وتتفاوت في مستوياتها وإمكانياتها وقدراتها وأصبح الكم على حساب الكيف في كثير منها. وكان للطلاب الجامعي تقدير في المجتمع وفي محيطه المحلي ولم تكن المرحلة الجامعية قاصرة على تلقي المحاضرات في قاعات الدرس وكانت العملية التعليمية والتربوية تكتمل بالمشاركة الفاعلة في المناشط الثقافية والفكرية والدعوية والرياضية مع المساهمة في أركان النقاش بغية صقل القدرات التعبيرية والقدرة على الحوار مع الآخرين (الرأي والرأي الآخر)... الخ. ولكن أضحت هناك أعداد لا يستهان بها تنحصر اهتماماتها خارج قاعات المحاضرات في السعي للاختلاط وقضاء أوقات يصفونها بأنها سعيدة في الكافيتريات وغيرها من أجل العلاقات العاطفية (والحب والريدة) مع اهتمامات سطحية ومسائل إنصرافية. وإذا كان لأسرة متوسطة الدخل طالب جامعي واحد أو طالبة جامعية واحدة يدرس كل منهما في جامعة حكومية ويدفع الرسوم الدراسية

السنوية بالإضافة للإعاشة والمصاريف فانه يستنزف جزءاً كبيراً من دخل الأسرة، أما الدراسة في الجامعات الخاصة فلا يقدر عليها إلا أبناء الأثرياء القادرون مادياً وكثير أيضاً عدد طلبة الدراسات العليا.

إن غالبية المواطنين تقع عليهم أعباء مالية كبيرة في تعليم أبنائهم وبناتهم في مراحل التعليم العام والعالي وبذات القدر كثر عدد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية ولكن المواطنين ملزمون في جل هذه المشايخ الرسمية بدفع رسوم للكشف وقيمة الفحوصات مع أخذ رويشتة العلاج ليشترتها المريض بطريقته الخاصة. أما العلاج في المستشفيات الخاصة فهو مكلف ولا يستطيعه إلا الأثرياء والقادرون مالياً ولا يستطيعه الفقراء والمساكين وإذا اضطروا له عند اجراء عملية أو غير ذلك فان ذلك يتم بالتكافل المجتمعي وجمع المساعدات لهم من المحسنين أو الأهل الأقربين ولذلك كثر عدد الذين يذهبون للمساجد وهم يحملون مستنداتهم الطبية طالين العون والمساعدة من المصلين. وخلاصة القول إن الخدمات التعليمية والصحية أضحت مكلفة والمواطن ملزم بالدفع شاء أم أبى وهذا شيء ليس له مثل في الدول القريبة أو البعيدة من السودان. أما هنا فالدولة تخلت عن مسؤولياتها في أمور كثيرة وتركت العبء على المواطن المغلوب على أمره وثمة ملاحظة وهي أن جل وزراء التربية والتعليم ووزراء الصحة في العهد الذي انطوت صفحته كانوا من المؤلفة قلوبهم المستقطبين للنظام الحاكم من خارج التنظيم الذي يضع من وراء ستار الخطط ويرسم السياسات ليمررها عبر القنوات الرسمية التشريعية كانت أو تنفيذية وكان المستقطبون ملكيون أكثر من الملك وينفذون بحماس دافق ما يريده التنظيم ويرضي (أهل الجلد والرأس) المسكين بالخيوط الفعلية للسلطة والمال والجاه.

والوظائف الحكومية في أجهزة الدولة المختلفة التي يعلن عنها ويصدق بها في كل عام مالي جديد محدودة العدد والشئ الطبيعي ألا يكون التوظيف من أجل التوظيف ولكنه يكون من أجل أداء مهام محددة تقتضيها الوظيفة وأي ترهل وظيفي يؤدي لعطالة مقنعة في مكاتب الدولة وليس بالتوظيف الحكومية وحدها يعيش الإنسان وهناك متسع في مجالات أخرى واسعة خارجها

والمؤسف أن الكثيرين من المؤهلين الذين يجتازون المعايينات بجدارة يجأرون بالشكوى لأن الاختيار والتعيين يكون فيه (خيار وفقوس) أحياناً وتعطى الفرص أولاً للناشطين تنظيمياً من الموالين للنظام خصماً على حقوق من هم أكثر منهم تأهيلاً ودرجاتهم أفضل منهم عند التخرج وولد هذا غبناً في نفوس كثير من الخريجين المؤهلين المظلومين ومنهم شباب جادين لم يركنوا للعطالة بل امتهنوا مهناً شريفة للعيش ومساعدة أهلهم من كد اليمين وعرق الجبين ويعمل الكثيرون منهم حلاقين وسائقي ركشات وكماسرة في الحافلات والبصات أو في مجال البناء والبيع في أرصفة الشوارع بالأسواق ... الخ.

وقد تربى جيل كامل في عهد الإنقاذ وناتج وحصيلة هذه التربية تحتاج لوقفات لجرد الحساب ومراجعة وفرز الصالح من الطالح والتمييز بينهما مع السعي لإيجاد معالجات وتقويم أي اعوجاج. وبالطبع توجد فروق فردية من شخص لآخر ويوجد من أبناء هذا الجيل بحكم خلفياتهم الأسرية القديمة وتربيتهم المنزلية السليمة الرشيدة من يتسمون بالوعي والاستقامة وتقدير المسؤولية والتدين والوسطية والاعتدال ومكارم الأخلاق وتجدهم في المساجد وفي منابر الفكر والثقافة ويساهمون في المناشط المجتمعية بجهد وافر وعلى النقيض منهم يوجد من يتسمون بعدم الاستقامة وعدم احترام الكبير وتوقير الصغير مع (اللامضة) وقلة الأدب والميل للاساءات والبداءات والتصرف بهمجية مع انحراف في السلوك. ويذكر أنه قد ضبطت عدة مرات بالميناء ببورتسودان حاويات مليئة بالمخدرات نشرت الصحف أخبارها بعناوين كبيرة مثيرة ويقبر الموضوع في مهده لعدم الجدية في التحريات والمتابعة وما يتبعها من محاكمات ، ويثير هذا الريبة في أن وراء الأكمة ما وراءها، وانتشار المخدرات عم كثيراً من المدن وتعاها للقوى ويؤكد هذا أن حاويات كثيرة قد دخلت ووزعت وبيعت السموم التي تحملها ولم نسمع يوماً أن المجرمين الجشعين الفاسدين الذين يرتكبون هذه المعاصي والجرائم قد عوقبوا أو أعلنت أسماؤهم على الملأ وقد تلوثت الدورة المالية النقدية في السودان بأموال قذرة مصدرها التجارة في المخدرات وغسيل الأموال.

وهناك ظواهر سلبية وشاذة وغريبة على المجتمع وعلى محدوديتها فإنها تعني أن الحبل ترك على الغارب أن الحياء قد سقط من بعضهن مثل تدخين بعض الشابات والنساء للشيشة نهاراً جهاراً وهن يختلطن بالمدخنين لها في بعض المقاهي دن تستر ومحاولة للتخفي ودقت الصحف ناقوس الخطر ولفتت الانتباه وأدى هذا لانحسار الظاهرة الغريبة والدخيلة على المجتمع.

وشهدت المرحلة الثانية من الإنقاذ هزة عنيفة في القطاع الزراعي بشقيه المروي والمطري والحيواني والشواهد على ذلك كثيرة. ومن أهم المرتكزات والمقومات التي تعتمد عليها الزراعة التمويل والتحصير تجهيز الأرض للزراعة ومراعاة التوقيت في كل مراحل العملية الزراعية من البداية حتى النهاية. والري والمدخلات الزراعية والتسويق والإدارة المقننة الجادة. ومن الواضح أن خلافاً قد حدث في القطاعين المروي والمطري وظل المزارعون الذين يعتمدون في معيشتهم والتزاماتهم الحياتية على الزراعة يبذلون قصارى جهدهم ويسعون لتخطي الصعاب والعقبات وحصيلة الانتاج هي حاصل جهدهم وهذا القطاع المهم يحتاج لوقفات ومعالجات وما يصيب الزراعة ينعكس على الصناعات التحويلية التي واجهتها هي الأخرى مصاعب ومعوقات كثيرة أدت لأن تغلق كثير من المصانع أبوابها ولم تجد الصناعات التحويلية ما تستحقه من اهتمام ومرد هذا التخبط في القطاعات الإنتاجية أن الخبز لم يعطى لخبازيه وهمش أهل الخبرة والدراية والاختصاص وصار يضع السياسات العامة ويصدر القرارات من ليس لهم أية صلة بهذه المجالات وتنحصر معرفتهم في المسائل التنظيمية والعمل السري ويحيط بهم أهل التنظير في صالونات الترف الفكري. والمعالجات تقتضي أن يقوم بها أهل الاختصاص في الشؤون الزراعية والصناعية والاقتصادية والمالية والإدارية ويشترك فيها (أهل الوجعة) من المزارعين.

وقد خلقت دولة داخل الدولة وأقيمت مؤسسات وأجهزة موازية للأجهزة الحكومية الرسمية وليس بينهما تناظر بل بينهما تكامل ووحدة اندماجية وتوأمة سيامية لأن أهل الشوكة في الدولة هم أصحاب هذه المؤسسات والأجهزة الموازية بكل زخمها واستثماراتها وميزانياتها الضخمة.

بعد توقيع إتفاقية نيفاشا في عام ٢٠٠٥م والبدء في تنفيذها عين د. جون قرنق بعد عودته للخرطوم نائباً أولاً لرئيس الجمهورية ورئيساً لحكومة الإقليم الجنوبي بكل ولاياته، وكان يقيم في جناح فندق الهيلتون بالخرطوم حيث بدأ في توفيق أوضاعه توطئة لممارسة عمله في الخرطوم وفي جوبا وأصدر قرارات أعفى بموجبها عدداً من كبار الضباط في جيش الحركة الشعبية من مواقعهم القيادية في القيادات والفرق والوحدات العسكرية وعين بدلاً عنهم قادة آخرين وأثار هذا غضبهم وأخذت تصريحات بعضهم تترى وكان أعلاهم صوتاً هو نائبه الأول في الحركة الشعبية وجيشها سلفاكير ميارديت الذي جاهر على الملأ باعتراضه على تولي قرنق موقعين كبيرين أحدهما على المستوى الاتحادي وأضحى بموجبه الرجل الثاني في الدولة والموقع الآخر أضحى بموجبه المسؤول الأول في الإقليم الجنوبي وطالبه سلفاكير بأن يفاضل بين الموقعين ويختار أحدهما ويترك الموقع الثاني لقيادي جنوبي آخر. وكان قرنق تواجه بتحديات كثيرة وتعقيدات عديدة وقد تحول من رجل ثورة لرجل دولة ومن مرحلة التنظير والخطوط العريضة لمرحلة التطبيق والتفاصيل الدقيقة (والفي البر عوام)!! وكانت ستجابهه صراعات قبلية جنوبية حادة ومنافسات تتطلب منه إيجاد موازنات وترضيات حتى داخل قبيلته أو بالأحرى قبائل الدينكا التي ينتمي إليها وكانت تنتظره مواجهات وصراعات شرسة مع القيادات الجنوبية الانفصالية التي تريد أن تنفصل عن الشمال تماماً وتقيم دولتها القائمة بذاتها ولذلك فإن مشروع السودان الجديد الذي يدعو له قرنق لا يهتما في قليل أو كثير وتعتبره ضرب من ضروب الهوس. واغتيل قرنق في حادثة الطائرة التي أقلته من كمبالا بعد زيارته للرئيس موسيفيني ولا ندري هل كان قرنق سينجح أم سيفشل في أداء مهامه لو امتد به العمر؟ وحل محله نائبه الأول في الحركة الشعبية وفي قيادة جيشها الفريق سلفاكير ميارديت الذي عين نائباً أولاً لرئيس الجمهورية ورئيساً لحكومة الاقليم الجنوبي بالاضافة لمهامه الأخرى في رئاسة الحركة الشعبية وقيادة جيشها. ومنذ البداية في عام ٢٠٠٥م ركز سلفاكير كل جهده في الجنوب والقيام بمهامه كرئيس للحكومة هناك وتمهيداً هو ومن معه

ليكونوا على استعداد ليتم الانفصال بسلاسة ودون مفاجآت. وأدار سلفاكير ظهره للشمال ولم يولي قضايا ذرة من اهتمامه مع حرصه على الجانب المظهري والبرتكولي كرجل ثاني في الدولة وبوصفه النائب الأول كان يرأس اجتماعات مجلس الوزراء إذا حضر للخرطوم وكان رئيس الجمهورية غائباً عنها ولكنه لم يعر الملفات الأخرى اهتماماً يذكر ولذلك فإن الأستاذ علي عثمان محمد طه ظل من ناحية فعلية يتمتع بكافة سلطاته التي كان يتمتع بها عندما كان نائباً أولاً لرئيس الجمهورية وكان طوال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥م حتى إجراء استفتاء الجنوب في عام ٢٠١١م هو الذي يشرف فعلياً علي الجهاز التنفيذي للدولة مع قيامه بمهامه التنظيمية وشغله لموقع الأمين العام للحركة الإسلامية لدورتين بدأت أولاهما في عام ٢٠٠٥ بعد أن نافسه على هذا الموقع دكتور غازي صلاح الدين منافسة شرسة.

وبعد إجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠م وظهور نتائجها وبدء الدورة الجديدة (٢٠١٠-٢٠١٥) تبقى عام واحد لإجراء الاستفتاء في الجنوب ومفاضلة الجنوبيين بين الوحدة أو الانفصال، وأخذ مسؤولون شماليون من كبار الدستوريين يتحدثون عن ما أطلقوا عليه الوحدة الجاذبة ورصدوا أموالاً طائلة لذلك خصصوا منها جزءاً للترويج والدعاية لفكرتهم ولا ندري هل كانوا جادين في موضوع الوحدة الجاذبة أم أنهم كانوا يمثلون مجرد تمثيل ويقولون عندما يحدث الانفصال أنهم كانوا يسعون للوحدة لكن الجنوبيين اختاروا بمحض إرادتهم الحرة الانفصال. وقد ظل الجنوبيون بعد توقيع اتفاقية نيفاشا يهيئون أنفسهم للانفصال وحتى مكاتب الحركة الشعبية في بعض عواصم الدول الأخرى أخذوا يهيئونها لتصبح سفارات وقنصليات لدولة الجنوب في عواصم تلك الدول فور اعلان الانفصال وقيام دولة الجنوب القائمة بذاتها. أما المسؤولين الشماليين فقد تراخوا وكان حسهم الأمني والاستشراحي للمستقبل ضعيفاً وكان بإمكانهم اعتبار خيار الجنوبيين للانفصال كرتاً رابحاً يمكن أن يضغطوا به على الخوارج ودولهم ومنظماتهم التي كانت تدعم خيار الانفصال وتحرض وتعري الجنوبيين للتمسك به للرضوخ للشروط السودانية بضرورة حسم موضوع

الديون الخارجية والمساومة به لالغائها أو تخفيضها ومنح السودان فترات سماح طويلة مع رفع القيود والضغط الاقتصادية الخارجية عليه وكان ينبغي حسم موضوع الحدود بين الدولتين وإبعاد الفرقتين التاسعة والعاشرية من الجنوب وقطع العلاقة بينهما وبين قيادة جيش الحركة الشعبية في الجنوب ليتم بعد ذلك دمجها في القوات المسلحة السودانية أو تسريحها وإيجاد بدائل للمسرحين لينخرطوا في أي أعمال تناسب كل منهم بعد العودة للوطن ولكن المؤسف أن الفرقتين التاسعة والعاشرية السودانيتين ظلتا تتبعان لقيادة جيش الحركة الشعبية الجنوبية وتم استعمالهما كمخالب القط لشن حملات عسكرية ضد وطنهم كما حدث في أ بكرشولة على سبيل المثال وغيرها من المناطق في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وبعض مناطق دارفور المتاخمة حدودياً للجنوب ولم يحسم موضوع المنطقتين قبل الانفصال وظللتا كمسماز جحا تدور حولهما مفاوضات سقيمة عقيمة وابتدع المفاوضات باسميهما ما اطلقوا عليه اسم الجنوب الجديد وكل مبتغاهم هو الوصول لأهداف شخصية ومكاسب ذاتية تتمثل في عقد اتفاقية معهم تماثل اتفاقية نيفاشا يقتسمون بموجبها السلطة والجاه مع الحكومة وفق نسب يتم الاتفاق عليها ويعتلون بموجبها وظائف دستورية عليا. أما قضايا المنطقتين وهي قضايا حيوية فانها لا تعنيهم في شئ وظلوا بكترون الحديث عن الإغاثة ويختلفون في كيفية ادخالها رغم ان سكان هاتين المنطقتين ليست لهم حوجة لمعسكرات إغاثة تذلل فيها إنسانيتهم وكرامتهم ويثري ويفتني السماسرة والعملاء باسمهم ويمكن الوصول مع سكان المنطقتين لاتفاق لإعادة أبنائهم الحاملين للسلاح وتوفير العيش الكريم لهم وسط أهلهم دون أن يتاجر باسمهم الغرباء عن تلك المناطق ومن حقهم على الحكومة أن تخصص لهم ميزانيات استثنائية للتنمية والخدمات واستقرار العائدين. وقبل إجراء الاستفتاء وبعده بقليل اشترت حكومة الجنوب ووكلاؤها في الداخل والخارج كميات كبيرة من الدولارات من الشمال وحولتها للجنوب وأحدث هذا ارتفاعاً في سعر الدولار في الشمال واخذت معدلاته ترتفع بسرعة مع انخفاض في القيمة الشرائية للجنيه السوداني وحاولوا أيضاً إغراق الاسواق هنا بكميات

كبيرة من العملة السودانية التي كانت مخزنة ومتداولة في الجنوب وأدى هذا لمزيد من التضخم ولذلك تم استبدال العملة ايقافاً لهذا التضخم الرهيب وارتفعت الأسعار ارتفاعاً جنونياً وازاء ذلك رأت الحكومة أن تضع العبء كله على عاتق المواطن المغلوب على أمره وأعلنت أنها قررت رفع الدعم عن المحروقات والاعلان قبل التطبيق زاد جنون ارتفاع الاسعار في الأسواق التي رفعت عنها حكومة الانقاذ يدها تماماً وكان المفترض ان تتخذ الحكومة اصلاحات تقلل بموجبها الصرف الحكومي البذخي المبالغ فيه وأن تحد من كثرة الوفود الحكومية الضخمة التي تذهب للخارج بلا ضرورة وتستنزف عملات حرة كثيرة بلا فائدة تذكر والسفارات في الخارج يمكن أن تؤدي مهام تلك الوفود التي استمرت السفر بلا انقطاع من أجل الحصول على الحوافز الدولارية المغرية وكان المنتظر ايقاف التجنيب في الداخل والخارج وإعادة أي أموال مجنبة في الخارج وايداعها في الخزينة العامة وتصفية الشركات الحكومية وايقاف التسهيلات والاعفاءات الجمركية والضريبية وبيع العربات الحكومية الفارهة وتحويل قيمتها للخزينة العامة وتخفيض الايرادات والمواد والبضائع غير الضرورية وزيادة الصادرات ومعالجة اختلال الميزان التجاري وإيلاء القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية وغيرهما أقصى درجات الاهتمام وايقاف الصرف على الاجسام والمؤسسات والاجهزة غير الرسمية من الخزينة العامة لأنها ليست تكية سائبة. ولو أبدت الحكومة مجرد شعور بأنها ستكون جادة في إيجاد المعالجات وفتح صفحة جديدة لتقبل المواطنين قراراتها مهما كانت قاسية ولكنها بكل أسف تمادت في غيابها وفي صرفها البذخي كما أثبتت الأيام وأكدت عدم جديتها في إيجاد المعالجات وترشيد السياسات كأنها معنية بشريحة وفتة واحدة منتقاة مع عدم اكتراثها للغالبية العظمى من الشعب. وبدلاً من اعلان سياسة رفع الدعم بطريقة هادئة وبلهجة فيها اعتذار واستئذان أعلنت تلك القرارات بطريقة استفزازية فيها عنجھية وخطرسة سلطوية أثارت غضب الشعب وأدت لأحداث سبتمبر عام ٢٠١٣م المؤسسة وحرقت عشرات من طلّميّات الوقود ولم يصب أحد المواطنين بسوء أو يمسه حريق وكان واضحاً جلياً أن

أجهزة النظام الحاكم الرسمية أو الشعبية قامت باخلاء تلك الطلبات من الوقود تماماً وقامت بحرقها في تمثيلية واضحة ليشتعل الحريق ويعلو الدخان وينسب هذا (للسماشة) المساكين المغلوب على أمرهم ليقال إن هذه فوضى ويستدر النظام عطف الشعب لإدانة الفوضى والتخريب ولم تنطلي هذه الحيلة والتمثيلية على الشعب الذي خرج في مسيرات ومظاهرات سلمية بطريقة حضارية ليعبر عن غضبه لمحاولة فرض القرارات التعسفية قسراً أو قهراً وسوقه كما تساق السوائم والبهائم وهو شعب صنديد أصيل لا يمكن أن يذل أو يهان. وعندما خرجت المظاهرات السلمية ردد أحد كبار المسؤولين الدستوريين عبارته الشهيرة وتوجيهه shoot to kill وانطلقت من قاموسهم البذئ عدد من عباراتهم الجارحة المسيئة غير المهذبة وأخفها عبارة أن الاعتراض على قرارات النظام والتأثير عليهم فيه استحالة كاستحالة (لحس الكوع) وقتل في تلك المظاهرات السلمية غيلة وغدراً عدد كبير من الأبرياء دون ذنب جنوه. وفي لقاء جامع أمه عدد كبير من الوزراء والمسؤولين في الحكومة والحزب الحاكم والأحزاب الدائرة في فلكه تحدث السيد رئيس الجمهورية عن قرارات الحكومة والاصرار على تنفيذها رغم أنف كل معترض وشن هجوماً على من وصفهم بأنهم كتاب وصحفيين غير مسؤولين لم يقدرُوا الظروف التي تمر بها الحكومة وتحدث بلهجة غاضبة عن جملة المشهد وفي كلمات عارضة غاضبة ذكر أن أحد الكتاب الصحفيين وصف الطريقة التي صدرت بها قرارات رفع الدعم بأنها تشبه إجراء عملية جراحية بلا بنج. وأجرى الأستاذ أحمد منصور لقاءً في قناة الجزيرة مع مسؤول دستوري رفيع وسأل الاستاذ منصور ضيفه عن عدد القتلى في أحداث سبتمبر عام ٢٠١٣م وقال له لقد بلغه من مصادر عليمة بأن عددهم مائتين وعشرين شهيداً وتقول مصادر أخرى عليمة أن عددهم مائتين وخمسين قتيلاً فرد عليه المسؤول المشار إليه بدم بارد أن عدد القتلى اثنين وثمانين قتيلاً فقط وضع عدة خطوط تحت كلمة فقط هذه وكأن الذين قتلوا هم أنعام وأغنام أو دجاج وهي مسألة موجهة تدعو للحزن والأسى. وفي إحدى خطبه المرتجلة أكد رئيس الجمهورية السابق عندما كان في السلطة قبل أن تنزع منه أنه لن

تحدث أي مظاهرات ضد النظام لأن المتظاهرين جربوا قبل ذلك الخروج وردعوا بالقوة ولن يكرروها مرة أخرى ونحن جاهزون لردع كل من تسول له نفسه الخروج على سلطان الدولة وهذا يؤكد أنه غير آسف على ما جرى من قتل وردع دموي بشع في سبتمبر عام ٢٠١٣م.

وكتبت مقالاً بعنوان: لا لرفع الدعم عن المحروقات نشر بصحيفة الإنتباهة الغراء في يوم السبت الموافق السابع من شهر سبتمبر عام ٢٠١٣ وهذا هو نصه:

بدأ المسؤولون في القطاع الاقتصادي في شقه التنفيذي المتمثل في وزير المالية ومحافظ بنك السودان يندرون ولا أقول يبشرون برفع الدعم عن المحروقات لتغطية عجز الميزانية وتبع ذلك طرح هذا الموضوع ومناقشته في الاجتماع الأخير الذي عقده المجلس القيادي لحزب المؤتمر الوطني توطئة للوصول لقرار واجب النفاذ وتكتمل بذلك حلقات الدائرة السياسية والتشريعية والتنفيذية وكل المؤشرات تؤكد أن هناك إصراراً على إصدار القرار وتنفيذه وكما يقول المثل (الصاقعة واقعة) وفي المرات السابقة التي رفعوا فيها الدعم جزئياً كانوا يدغدغون العواطف بعبارات تخديرية مفادها أن الدعم تستفيد منه شريحة الأثرياء فقط ولكن المؤكد أن كل المواطنين بكل شرائحهم العريضة ظلوا دائماً يتضررون ضرراً بالغاً من رفع الدعم إذ أن أية زيارة في أسعار المحروقات يتبعها على جناح السرعة ارتفاع هائل في كل أسعار السلع وتشهد الأسواق انفلاتاً وفوضى لا مثيل لها وقد رفعت الدولة يدها تماماً وأصبحت تتفرج دون أن تحرك ساكناً بدعوى أنها حررت الاسعار ولكنها في حقيقة أمرها خلقت فوضى في الأسواق والأسعار والمؤسف أن الحكومة لا تتدخل في الأسواق إلا لمطاردة الباعة المتجولين ومصادرة بضائعهم على قلتها وأن الكثيرين منهم لا يمتلكون في الدنيا شيئاً سواها وربما استدانها بعضهم من غيره وأضحى فقيراً مدينياً ويدفع الصغار زغب الحواصل الذين يتكفل بإعاشتهم الثمن غالباً جوعاً وإذلالاً. وإن التصدي والهجمات العشوائية تكون ضد المساكين المغلوب على أمرهم مع ترك حيتان

البحر والتماسيح في الأسواق تسرح وتمرح وأصبحت داريكولا تمتص دماء المشتريين بلا وازع من دين وضمير واخلاق وبلا رادع من سلطة لا تبدي كثير أو قليل اكتراث لما يدور. وأن الأسواق وكل الساحات قد امتلأت ببياتعات الشاي وبالطبع إن لكل منهن ظروفها الخاصة لكن الذي يهمنا هنا هو أن فوضى الأسعار ليست فوقية فقط ولكن الجشع شمل حتى من هم في حواشي الأسواق وليس متونها وأصبحت للبياتعات سطوة وكأن بينهن تخاطر أو تجمعهن نقابة عامة إذ ارتفع فجأة سعر كوب الشاي السادة وأصبح جنيتها ونصف الجنيه كما أخبرني صديقي صاحب المكتبة الذي مهما اقتصد كما ذكر لي فإنه يدفع لبائعة الشاي حوالي عشرين جنيتها في نهاية اليوم قيمة ما تناوله زواره ولا ندري كم سيدفع إذا رفع الدعم عن الدقيق والسكر كما يلمح لذلك بعض صناع القرار. ولماذا يكون المواطن العادي المغلوب على أمره هو جمل الشيل ولماذا لا تسعى السلطة الحاكمة ليجاد معالجات أخرى لسد عجز الموازنة بالتقشف والحد من الصرف البذخي المبالغ فيه وإيقاف التجنيب ومعالجة موضوع الشركات الحكومية وما أدراك ما الشركات الحكومية مع ضرورة تسيير الدولة بميزانية واحدة وتكون وزارة المالية هي القيمة على المال العام والمسيطرة عليه وإن الأموال الكثيرة خارج السيطرة الرسمية تمثل أصل الداء وأس البلاء. وأن الأرقام هي التي ينبغي أن تتحدث ولنا أن نسأل كم ستحصل الخزينة العامة من عائدات البترول الجنوبي لقاء تمريره عبر الأنابيب والمصافي السودانية وبالتأكيد أنها ستساهم في سد العجز إضافة للمعالجات أنفة الذكر والمواطن المغلوب على أمره لا يمكن دوماً أن (يشيل فوق الدبر). وهناك مظاهر ثراء ظاهرية فوقية لشريحة صغيرة من شرائح الشعب السوداني بعضها إغتنى بالحلال والكدح المشروع وبعضها طفيلي نمت ثروته بطرق ملتوية غير مشروعة وبغير كدح واجتهاد. ولكن جل قطاعات الشعب السوداني تعيش تحت خط الفقر المدقع وتعاني وتكابد وتردت احوالها المعيشية للحضيض وكثرت وسطها أمراض سوء التغذية ونقص المناعة واختلاط الحرام بالحلال وبكل أسف فإن بعض الجشعين المجرمين في سبيل الثراء السريع قد لوثوا الخضروات والمأكولات بالمبيدات

الملوثة لتتضخم أحجامها لتنتج سريعاً فانتشرت الأمراض العضوية لانعدام المناعة وللغضوط النفسية وكثرت أمراض ارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض القلب والشلل الكلوي والسرطانات نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحمي ويشفي الجميع ويعافيههم وإضافة للأمراض الجسدية كثرت الأدوية الاجتماعية الوييلة من انتهاك للأعراض والشرف وكثرة المخدرات وسط شريحة من الشباب وظهرت جرائم يشيب لها رأس الوليد وكثر عدد النشالين في الأسواق ومواقف المواصلات وتحول كثير من اللصوص الذين يتسورون المنازل ويدخلون فيها لآدميين أشبه بحيوانات متوحشة كاسرة إذ أنهم يحملون معهم المدي والسواطير والخناجر ويعتدون على من يقاومهم من أهل الدار وحدثت حالات قتل كثيرة وأحدثوا لآخرين جراحات وعاهات. وإن سوء الإدارة الاقتصادية وسوء تدوير المال أحدث اختلالاً في ميزان العدالة الاجتماعية في السودان .. إن قادة الإنقاذ قد تصدوا من تلقاء أنفسهم للمسؤولية وأعلنوا أنهم أتوا لإنقاذ البلاد وعليهم الآن السعي لإنقاذ أحوال العباد وجماهير الشعب السوداني العريضة لا تسعى لجاه أو سلطة ومطالبها سيرة تتمثل في نشدان حياة حرة كريمة حتى ولو في حد الكفاف والعفاف وعلى متخذي القرار أن يفكروا ألف مرة قبل اتخاذ قرارهم لأن الشعب تحمل فوق طاقته ولن يكون إلى الأبد هو جمل الشيل والحيطة القصيرة والجرة لن تسلم في كل مرة. وليبحث المسؤولون عن أية معالجات أخرى لسد العجز ولا لرفع الدعم عن المحروقات أو غيرها من الضروريات.

وكتبت مقالاً بعنوان: ثم ماذا بعد؟! نشر بصحيفة الإنتباهة الغراء في عددها الصادر يوم السبت الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠١٣ م
 عندما رفع الدعم جزئياً عن المحروقات قبل عام مضى وارتفعت اسعار كل السلع طالب الإتحاد العام لنقابات عمال السودان بزيادة أجور العاملين ولكن وزير المالية اعتذر وقتئذ بأنه لا يملك موارد وعائدات تغطي هذه الزيادات ولجأ الإتحاد للسيد رئيس الجمهورية الذي وافق على تلك الزيادات وحدد الحد الأدنى للأجور ووجه بتنفيذ قراراته وتطبيقها في مطلع العام المالي

الجاري، وحسب كل العاملين أنهم سيصرفون منذ يناير المنصرم مرتباتهم وهي معدلة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ومضى الآن أكثر من ثلثي العام المالي ولم يتم تعديل المرتبات وظلت كما هي. وعلى مدى عدة أسابيع أخذ يدور حديث همساً وجهرًا عن رفع الدعم عن المحروقات والقمح وأثناء مرحلة الهمس والتسريبات هذه زادت الفوضى في الأسواق وأخذت الأسعار ترتفع ارتفاعاً جنونياً وأضحى ما كان يدور همساً يثار علناً وتؤكد كل المؤشرات أنه سيتحول لقرارات يتم بعد ذلك تنفيذها وتصبح سارية المفعول ولا ندرى ماذا سيحدث بعد أن تعلن هذه القرارات رسمياً ونخشى أن تتضاعف الأسعار أكثر وقد أصبح هذا الموضوع هو شغل الناس الشاغل في بيوت الافراح والأتراح والمركبات العامة وفي كل ملتقياتهم. وقبل أن أكتب هذه الكلمات العجلى أجريت استطلاعاً مع عينات عشوائية وذكر لي أحد المواطنين أنه يعمل موظفاً منذ اثنين وعشرين عاماً بعد تخرجه في الجامعة ولا يزال مرتبه الشهري في حدود تسعمائة جنيه وكان كغيره في انتظار الزيادة التي وعدوا بها ولم تنفذ وهو يعول أسرة مكونة منه ومن زوجته وولدين وثلاث بنات يدرسون في مختلف مراحل التعليم ومع الضيق والمعاناة وارتفاع الأسعار فإنه ينفق في (المواصلات للوصول لعمله والعودة منه لمنزله مع قيمة وجبة الفطور وكوب شاي وكوب قهوة وصحيفة واحدة) ينفق خمسة عشر جنيهاً وهي حد الكفاف، وإذا خصمنا أيام عطلات الجمعة والسبت فإن ما ينفقه في الشهر حوالي ثلاثمائة وخمسين جنيهاً أي أن ما يتبقى له من راتبه هو خمسمائة وخمسين جنيهاً يسدد منها قيمة فاتورة المياه والكهرباء والنفائيات ويأخذ أبناءه وبناته ما تبقى كنفريات يومية لمواصلاتهم واطصارهم أما الرسوم الدراسية الجامعية لأحد أبنائه وإحدى بناته فإنه يعاني الأمرين في الحصول عليها. أما الإنفاق على الضروريات من مأكّل ومشرب وملبس في حدها الأدنى فهي شئ فوق طاقته وقدرة احتمالته والمؤكد أن هناك موظفين أقل منه دخلاً وهناك عمالاً لا تزيد مرتباتهم على الثلاثمائة جنيه ومن المفارقات العجيبة الغريبة أن بعض الذين يعملون بعقود خاصة ويتمتعون بامتيازات كثيرة فإن بعضهم يتقاضى بدل لبس للواحد منهم يساوي في بعض المواقع ثلاثمائة

مليون (بالقديم) في العام، ولك أن تقارن بين عامل مرتبه الشهري لا يزيد على ثلاثمائة جنيه وبين آخر يبلغ بدل لبسه ثلاثمائة مليون جنيه في العام أي خمسة وعشرين مليون جنيه في الشهر دعك من البدلات والامتيازات الأخرى وبعضهم يبلغ مرتب ومخصصات الواحد منهم في العام ما يقارب المليار جنيه والدولة مليئة بالمتناقضات والعجائب والغرائب التي تحتاج لسفر كامل. وإن بعض المسؤولين النافذين أصبحوا مثل ماري انطوانيت التي سمعت أصوات المتظاهرين الجياع وهم ينادون بتوفير الخبز لانعدامه فقالت ولماذا لا يأكلوا بدلاً عنه بقلادة وهم يتحدثون بدم بارد عن ضرورة التضحية رامين بالعبء كله على كاهل الفقراء والمساكين الوارد ذكرهم آنفاً. وكان الواجب يقتضي قبل اللجوء لهذه المعالجات والعمليات الجراحية التي تجري بلا تخدير وبنج أن يبدأ أولاً بالقضاء على التجنيب واحكام سيطرة وزارة المالية على المال العام والحد من الصرف البذخي المبالغ فيه وبيع أساطيل العربات الحكومية الفارهة وتحويل قيمتها للخزينة العامة .. والمخزن والمؤسف أن الدولة أهملت الانتاج ولم تشجع المنتجين وخربت ودمرت بعض المشاريع الزراعية المروية الكبرى التي تعتبر من أهم الأصول الاقتصادية القومية وطال الاهمال الزراعة المطرية ولحق القطاع الزراعي (أمان طه) ولحقته بالضرورة كثير من الصناعات التحويلية التي أضحت جلها أثراً بعد عين والمؤسف أن التهريج قد طغى على الإنتاج وأصبحت هتافات الحناجر بديلاً لشحن الهمم والسواعد للعمل والإنتاج.

وإن ديوان المراجع العام يقوم بواجبه على الوجه الأمثل ويصدر تقريره كل عام ويودعه عند الجهات المختصة كل عام ولكن لا يوجد رقيب أو حسيب وبعض القضايا التي طفح كيلها وأصبحت أرقامها الفلكية مضغة في الأفواه هي ركاب أخطاء سنوات طويلة تؤكد أن الحبل كان متروكاً على الغارب وكما يقولون (سقي الحال يقع في القيد) ولعل هناك حالات كثيرة مماثلة. وإن السودان يتمتع بموارد وامكانيات هائلة تؤهله لأن يصبح أحد سلال غذاء العالم ويمتلك ثروات حيوانية وسمكية ومعدينية وبنطية هائلة. وإن ربع قرن كامل من الزمان كان يكفيه لو جد العزم أن يكون في مصاف اليابان التي

لا تمتلك ما يمتلكه من ثروات خام. وليت البلاد استفادت من تجربة دكتور مهاتير في ماليزيا. وإذا حدث نقد ذاتي جرى داخل النظام لتقويم التجربة الماضية بصدق وبلا نفاق ومداهنة فإن الأمل لا يزال موجوداً في إجراء عمليات إصلاح وتجديد تسقط فيها الأوراق الصفراء من شجرة النظام لتحل محلها أوراق خضراء.

وكتبت المقال التالي الذي نشر بصحيفة الإنتباهة الغراء في يوم الاربعاء الموافق ١٤ سبتمبر عام ٢٠١٣م. بعنوان: المؤتمر الصحفي لرئيس الجمهورية

ذكر السيد رئيس الجمهورية في مؤتمره الصحفي أنه سيذهب لنيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة .. وإن أمريكا هي دولة مقر وليس من حقها الاعتراض على ذهاب أي رئيس لحضور تلك الاجتماعات بعدم منحه تأشيرة دخول. وبعد أزمة خليج الخنازير في عام ١٩٦٢م فإن الرئيس الكوبي فيدل كاسترو العدو اللدود لأمريكا شارك في اجتماعات الجمعية العمومية لتلك الدورة وأقام في حي هارلم بنيويورك وفي عام ١٩٦٠م وإبان الحرب الباردة بين القطبين العالميين المتنافرين يومئذ خاطب الزعيم السوفيتي الساخر خرتشوف اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة وطرق بحدائه المنضدة وهو يلقي خطابه الذي كان مليئاً بالتكثيف والتبكيك والسخرية من خصومه في القطب الآخر ولم يمنع العداة المستحكم مع أمريكا الرئيس السابق لايران أحمددي نجاد من حضور الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومخاطبتها وكذلك فعل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وقد فعل ذلك في مقر آخر هو جنيف ولكنه شهد قبل ذلك بسنوات اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بنيويورك كمرقب قبل أن يتولى رئاسة السلطة الفلسطينية الحاكمة وليس من حق أمريكا أن تمتنع عن منح رئيس جمهورية السودان تأشيرة دخول لنيويورك لأن هذا سيدخلها في حرج أمام العالم أجمع بخرقها القوانين وستواجه إدانة معنوية دولية وتخرج المنظمة

الدولية وتظهرها كأنها أداة طيعة في يدها. وإن حصول رئيس الجمهورية على تأشيرة الدخول تعني انتزاعه لحق أصيل وبعد ذلك فإن من حقه أن يذهب أو لا يذهب وهذه مسألة تقديرية متروكة له ولأجهزته المختصة والمهم أنه أثبت حقه وأكد أن مشاركته ومنحه تأشيرة الدخول هو حق أصيل مكفول له الآن أو في أي دورة قادمة. وإن للسودان صولات وجولات في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقد خاطبها السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بعد نكسة يونيو عام ١٩٦٧م باسم السودان وباسم كل الدول العربية التي كلفت المحجوب الشامخ أن يتحدث باسمها وألقى خطاباً تاريخياً قوياً كان محط اهتمام العالم أجمع أيامئذ. وقد تضمن خطاب السيد رئيس الجمهورية ثلاثة محاور وفي المحور السياسي ذكر أنه يأمل أن تفضي مفاوضاته مع قيادات الأحزاب الأخرى للاتفاق والاشتراف في وضع الدستور. وهناك تجارب عديدة في مجال وضع الدساتير منذ الاستقلال وهناك دستور مؤقت عدل عدة مرات ووضعت دساتير أخرى في عهد خلت والغيت. ويتم العمل الآن بدستور معدل. وبالطبع إن وضع دستور دائم (والدوام لله سبحانه وتعالى وحده) موضوع حيوي وأساسي وفي غاية الأهمية ولكنه لا يشكل الآن هاجساً عاجلاً لقطاعات عريضة من الشعب السوداني ويمكن إجراء تعديلات على الدستور الساري الآن لحين البت في الأمر الحيوي الهام بوضع دستور يتراضى عليه الجميع وهذا يقتضي تشكيل اللجنة القومية للدستور ولجنة فنية وبعد إعداده وإجازته من اللجنة القومية يقدم للبرلمان لإجازته في مرحلة القراءة الأولى وفي مرحلة القراءة الثانية وفي مرحلة القراءة الثالثة ومن ثم تصادق عليه رئاسة الجمهورية ويصبح ساري المفعول وتصدر القوانين المصاحبة له. وإن المجلس الوطني القائم حالياً مكون كله تقريباً من حزب المؤتمر الوطني باستثناء أصوات قليلة من خارجه تضيع في الزحام وتغدو (شمار في مرققة) وإذا اعتذر الآخرون عن الاشتراك مع الحكومة وحزبها الحاكم في وضع الدستور لأي مبررات يرونها فإن الواجب التريث والانتظار حتى انتهاء هذه الدورة الرئاسية والبرلمانية وإجراء انتخابات حرة نزيهة في عام ٢٠١٥م وبعد ظهور نتائجها يتم تشكيل

اللجنة القومية وفقاً للنسب التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات ويكون البرلمان القادم في مرحلته الأولى بمثابة جمعية تأسيسية تجيز الدستور وتمارس بعد ذلك دورها البرلماني التشريعي والرقابي وينبغي دراسة كل تجارب الحكم السابق وتمحيصها والوقوف على نتائج تجربة الحكم البرلماني وتجربة الجمهورية الرئاسية وأيهما أصلح وهل يمكن المزاجية بينهما كما يحدث في فرنسا أم أن التجربة تحتاج لتصحيح لئلا يغدو البرلمان باهتاً وضعيف الفاعلية ويصبح أشبه بالمقطورة التي تجرها قاطرة رئاسة الجمهورية وقيادة الحزب الحاكم. وقد سقطت الحكومات التي انتخبت بعد الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤م وانتفاضة أبريل عام ١٩٨٥م ولانريد إعادة تلك التجارب الفاشلة مرة أخرى. أما التجربة الماثلة حالياً والتي امتد عمرها لما يقارب ربع القرن من الزمان فإن محصلتها بعد كل هذه السنوات ايجابية في بعض المجالات وسالبة في مجالات أخرى متمثلة في الأزمات المالية والآثار الاجتماعية الوييلة ومرد ذلك إنعدام الشفافية والمؤسسية والتصحيح لا يكون إلا بإرساء دولة مؤسسات حقيقية قوية إذ لا يمكن تسيير أمور البلاد والعباد عن طريق الدوائر المغلقة الضيقة.

وإن جل حديث رئيس الجمهورية كان عن القرارات الاقتصادية وفي نهاية المطاف فإن تطبيق قرارات الدعم قد أصبح واقعاً وقبل أن تعلن رسمياً ارتفعت اسعار كل السلع ارتفاعاً جنونياً وارتفع سعر الدولار في السوق الموازي وزاد عن الثمانية جنيهاً. وهناك ثمة حقيقة وهي أن بعض الانجازات الكبيرة مثل إنشاء سد مروحي وتعليبة خزان الروصيرص قد انجزت بالقروض ولم تتجز من أموال البترول أي أنها أضحت ديوناً على كاهل السودان وإن لم تسدد أقساطها في المواعيد المتفق عليها فإن أرباحاً مركبة ستضاف إليها والمؤسف أن أموال البترول لم تستثمر في المجالات الانتاجية وقد أهمل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي لا سيما في مجال الصناعات التحويلية من المنتجات الزراعية والمرحلة القادمة تحتاج لمعالجات اسعافية. ونأمل أن يتوالى انعقاد المؤتمرات الصحفية الرئاسية وأن تمنح فرصاً واسعة للصحفيين والاعلاميين لي طرحوا كثيراً من القضايا الهامة على الهواء

الطلق مباشرة وإن المؤتمر الأخير كان ينبغي ان تطرح فيه قضايا كثيرة تتعلق بتجنيب الأموال والشركات الحكومية والصرف الحكومي البذخي المبالغ فيه والتسيب في مال الدعم الاجتماعي الذي ينبغي أن تتصرف فيه الجهات المختصة فقط دون سواها مع مناقشة موضوع عدم سيطرة وزارة المالية وبسط هيمنتها على كل المال العام ونأمل أن يتواصل المؤتمر الصحفي المشار إليه لتكملة بقية القضايا الهامة التي لم تطرح.

وكتبت المقال التالي الذي نشر بصحيفة الانتباهة الغراء في يوم السبت الموافق ٢٨ سبتمبر عام ٢٠١٣ م. بعنوان: لا للتخريب والفضوى ونعم للحوار السلمي الجهير

شهدت بعض أجزاء العاصمة وعدد من المدن الأخرى مثل ودمدني عمليات تخريب وفضوى وحرق لعدد من الطلمبات والصيدليات والمنشآت والعربات وطالت الحرائق بعض المنازل والمحال التجارية وأزهقت أرواح بريئة، ومن الطبيعي في هذه الظروف أن تحدث عمليات سلب ونهب وفضوى يقوم بها مرضى النفوس من اللصوص ومعتادي الإجرام. وفي يوم الأربعاء الفائت كانت وسائل المواصلات العامة قليلة العدد وأحجم الكثيرون من أصحابها عن الحركة حفاظاً على أنفسهم وعرباتهم ولذلك اضطر كثير من المواطنين للرجوع لمنازلهم سائرين على أرجلهم لمسافات طويلة من وسط الخرطوم حتى الصالحة وأمبدات والثورات والجريفات والكلاكلات والدروشاب والحاج يوسف... إلخ. وقوبلت هذه العمليات التخريبية بامتعاض واستهجان ورفض شعبي وإن أي إنسان سوي عاقل لا يمكن ان يتعاطف أو يؤيد التخريب والدمار والفضوى والسلب والنهب والللصوصية. وقد قامت الأجهزة المختصة بحفظ الأمن والنظام في القوات النظامية بواجبها خير قيام وردعت المخربين وبسطت سيطرتها في وقت قياسي. ونشهد بأن الأجهزة المختصة ظلت تمارس دورها بكل يقظة وكفاءة ومسؤولية وظلت تسد الثغرة الموكلة إليها باقتدار وقد تحدث بعض الأخطاء والتجاوزات الفردية هنا وهناك ولكن هذا القطاع يعتبر أقوى وأصلب حلقات النظام. وعلى النقيض من ذلك فإن أداء القطاع

الاقتصادي في شقه السياسي والتنفيذي يعتبر من حلقات النظام الأقل نجاحاً ومحصلتها النهائية وثمراتها المرة الأخيرة هي نتيجة طبيعية لغرسها الأول الذي قام على فلسفة وسفسطة كلامية بطريقة (تعلم الزيانة في رؤوس الليتامى) وصدعوا رؤوس الشعب السوداني بحديث كثير عن الاقتصاد الحر وحرية الاسعار وأثبتت النتائج بعد التجريب أن السودان كان يشهد في الماضي ندرة في السلع وتدنياً في الأسعار وشهدنا في هذا العهد وفرة في السلع وارتفاعاً جنوبياً في الاسعار وفوضى ضاربة بأطنابها في الأسواق التي تتعامل بقانون الغابة (القوي يأكل الضعيف) ودعك من ضعف الانتاج وما حدث من همجية في القطاع الزراعي، وإن القطاع الاقتصادي بحاجة عاجلة لاصلاح وتجديد وتجويد في الأداء وتجنب الاخطاء الكثيرة التي وقع فيها وقادت لهذه النتائج وما أفرزته من أدواء اجتماعية وبيئية، ولا تقع مسؤولية هذه الأخطاء على فرد واحد مر بظروف استثنائية صعبة بل تقع المسؤولية التضامنية على القطاع بكامله في شقيه السياسي والتنفيذي ويقتضي هذا ضرورة تجديد الدماء وتجديد الرؤى وان البعض يسوقون أنفسهم ليكونوا هم البديل وبينهم منافسة لا تخطئها العين رغم أنهم تولوا المسؤولية في بعض المواقع القيادية في هذا القطاع وكما يقولون فان أم جركم ما بتأكل خريفيين وإن عود الثقاب لا يشتعل مرتين والسودان والحمد لله يعج بالخبراء الاقتصاديين في شتى التخصصات وهم اصحاب خبرات تراكمية وعقول نيرة وإن الكثيرين منهم شهدت بتميزهم المنظمات الاقليمية والدولية (وحواء والدة).

وقد أعلن رموز النظام أن الميزانية ستتهار إذا لم يرفعوا الدعم وبذات القدر فإن المواطن سينهار إذا لم تصحب هذه القرارات معالجات اسعافية عاجلة وإن الدولة التي رددت المتفلتين وأوقفت الفوضى وبسطت الأمن في زمن قياسي عليها أن تردع الجشعين وتماسيح الأسواق صغارهم وكبارهم في زمن قياسي أيضاً، وعليها أن تتدخل في هذه المرحلة لضبط الأسواق والأسعار وايقاف هذه الفوضى والعبث. والمؤسف أن صدور بعض المسؤولين اخذت تضيق وأخذوا يتحدثون بلغة استفزازية فيها تعال وازدراء للآخرين، (لا أريكم إلا ما أرى) والمسؤولية الاخلاقية تقتضي منهم أن يستمعوا للآخرين لأن لهم

حقاً أصيلاً في هذا البلد وان هؤلاء المسؤولين هم بشر كسائر البشر الآخرين يصيبون ويخطئون وعليهم أن يتذكروا أن شفيعنا وحبينا المصطفى المعصوم خاتم المرسلين وخير البشر اجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الذي يأتيه الوحي من السماء كان يستشير الشيخين والصحابة وكذلك كان يفعل الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم فما بال بعض المسؤولين هنا يطربهم المدح وتضيق صدورهم بالرأي الآخر؟. إنتهى المقال.

وإن المرحلة الثانية من الانتقاذ التي امتدت لخمس عشرة عاماً تقريباً (منذ أوائل عام ١٩٩٩ حتى شهر ديسمبر ٢٠١٣م) كان من أبرز معالمها على المستوى القيادي أنهم كلهم كانوا مجمعين على أن تكون واجهة الدولة وشاغل المنصب الدستوري الأول من العسكريين المنضوين في عضوية التنظيم وهم جزء أصيل فيه وكلهم مدنيين وعسكريين يمثلون نسيجاً واحداً ويجمعون على البشير شخصياً لأنهم وجدوا منه تفويضاً لهم بلغ درجة التفريط ويمكنهم أن يفعلوا ما يشاءون ويتمسكهم به اطمأن البشير أنه يجلس على كرسيه الرئاسي بالتزكية دون أن ينازعه فيه أحد من العسكريين أو المدنيين وبالطبع إن له مميزات شخصية وهو من حيث الشكل والمظهر يصلح للمنصب كواجهة مقبولة وله قدراته الذاتية التي لا ينكرها أحد وهو طلق اللسان فصيح وله قدرة على التعبير ومخاطبة الجماهير وخطبه المرتجلة تكون وفق المزاج والموقف ومقتضى الحال بلهجة هادئة أو بلهجة ثائرة أو هائجة. وللبشير قدرة فائقة على إدارة جلسات مجلس الوزراء وقد أذيعت وبثت على الهواء مباشرة جلسات هامتان إحداهما في مدينة الكرمك على عهد واليها المعزول مالك عقار الذي أكثر البشير من ممازحته وتبادل الضحكات والابتسامات معه وكان يخاطبه قائلاً: (مش كده يا شيخ مالك) وبعد فترة تمرد عليه عقار بتحريض من أحد سواعده في قطاع الشمال وخاطبه قائلاً: (أنت تملك جيشاً وأنا أملك جيشاً وأنت لك قصرأ وأنا أملك قصرأ) والجلسة الأخرى لمجلس الوزراء التي أذيعت مباشرة كانت في اليوم التالي لاعلان أوكامبو توقيف البشير في ما تسمى محكمة الجنايات الدولية بلاهاي وان كل المتحدثين من نواب رئيس ومستشارين في رئاسة الجمهورية ووزراء اتحاديين ووزراء دولة

من المنتمين للحزب الحاكم أو من المنتمين لاحزاب أخرى صغيرة وجلهم ملكيين أكثر من الملك تباروا جميعاً بلا استثناء في مدح الرئيس وبالغ بعضهم في الملق والنفاق لدرجة أن أحدهم وهو وزير دولة يمثل جماعة طالب بأن يكون هتاف الجماهير هو (أوكامبو في قبضة البشير) والمعروف أن البشير كان في زيارة لشمال أم درمان عندما أذيع قرار أوكامبو وعاد البشير عصراً في طريقه لمقر اقامته بالخرطوم فخرج سكان كل الاحياء الأدمرمانية التي مر بها على بكرة أبيهم رجالاً ونساءً شيباً وشباباً رافضين لهذا القرار الذي مس السيادة الوطنية وأعلنوا مساندتهم للبشير الذي كان يرفع يديه ويلوح بهما للحشود الغفيرة التي أغضبها قرار أوكامبو الذي مس سيادة البلد ممثلة في رئيس الجمهورية ولو كان رأس الدولة هو السيد إسماعيل الأزهري أو الفريق إبراهيم عبود أو المشير نميري أو المشير سوار الذهب أو السيد أحمد الميرغني الخ لخرجت ذات الحشود رفضاً للتعدي على الرمزية السيادية للوطن الغالي.

وفي انتخابات رئاسة الجمهورية التي أجريت في العام ٢٠١٠م وفاز فيها البشير كتبت حينها أن أوكامبو كان هو أمين التعبئة والاعلام واستدرا العطف في حملة البشير الانتخابية (ورب ضارة نافعة). وعود على بدء فقد كان البشير فرحاً منتشياً وهو يدير اجتماع مجلس الوزراء الذي خصص لموضوع قرار أوكامبو بتوقيفه وكان يعطي الفرص وهو منشرح الصدر ويذكر أسماء المتحدثين وأعطى فرصة الحديث لمستشاره في رئاسة الجمهورية دكتور علي حسن تاج الدين بلا اكتراث وأشار إليه بيده ليتحدث قائلاً (أيوه يا إنت) دون أن يذكر اسمه وكان الدكتور تاج الدين قد نال موقعه ضمن المواقع التي منحت لحزب الأمة تيار الاصلاح والتجديد وبعد ان انتهت فترة تكليفه كمستشار رئاسي عاد لحزب الأمة القومي ولعل عبارة (أيوه يا إنت) لازالت ترن في أذنيه. وكان البشير يقوم بمهامه الرئاسية ومنها استقبال السفراء الجدد الذين يقدمون اليه أوراق اعتمادهم واستقبال السفراء المغادرين ووداعهم عند انتهاء فترة عملهم بسفاراتهم بالسودان ويستقبل كبار الزوار من رؤساء الدول الزائرين للسودان وغيرهم وهو الذي يمنح

الأوسمة والأنواط وقلادات الشرف بقرارات رئاسية تصدر منه. ويقوم بزيارات للخارج لحضور مؤتمرات القمة أو بزيارة بعض الدول. وترد إليه التقارير الأمنية وغيرها من التقارير التي تحوي معلومات غزيرة ووفيرة وله قدرة على استيعابها والاستدلال بما يحويه بعضها في بعض اللقاءات. وأقام أقطاب النظام والتنظيم لجنة تسيقية أطلقوا عليها اسم (الحاءات الثلاثة) حكومة - حزب حاكم - حركة اسلامية وعهدوا رئاستها للبشير بالإضافة لتوليهِ لموقع القائد العام للقوات المسلحة قبل تجميد هذا الموقع وظل قائداً أعلى للقوات المسلحة ويرتدي الزي العسكري أحياناً (والمعروف أن القائد الأعلى للقوات المسلحة في السودان أو في غيره من الدول هو من يكون على رأس الدولة بحكم منصبه مدنياً كان أو عسكرياً). ولكن البشير ظل يعتلي هذا الموقع بوصفه رئيساً للدولة وبصفته العسكرية التي يرفض التخلي عنها ولكنه لا يمارس العمل اليومي الروتيني ولا يقوم بالمتابعة والعمل التنفيذي في القيادة العامة للقوات المسلحة ويعهد ذلك لغيره وتحديداً لوزير الدفاع الذي يحمل رتبة عسكرية كبيرة ولرئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة ولكنه بين الفينة والأخرى يحضر لمكتبه بالقيادة العامة للقوات المسلحة. وبذات القدر يقوم بزيارات لمكتبه بدار حزب المؤتمر الوطني بشارع المطار بين الفينة والأخرى ويحضر أيضاً عندما تكون هناك اجتماعات للمكتب أو المجلس القيادي للمؤتمر الوطني يقوم برئاستها ويترك المسائل التفصيلية الأخرى لنائب رئيس الحزب الذي يقوم بالمهام الفعلية التنفيذية والتنظيمية في الحزب ويقدم له تقارير كتابة أو شفاهة يشرح له فيها مسار العمل داخل الحزب وفي الظروف والأيام العادية ينتهي عمل البشير بانتهاء الدوام اليومي. ويدين له مرؤوسوه من النائب الاول لرئيس الجمهورية وما دونه بالولاء والطاعة الظاهرية ويتحاشون أي خلاف معه أو إثارة أي شئ يثير غضبه ويسعون لارضائه دائماً وهم طوع بئانه بتوفير واحضار أية أموال للتسيير يطلبها مع تنفيذ أي أمر أو رغبة بيديها بل أنهم ولا سيما الكبار منهم يستهلون خطاباتهم بتبليغ تحيات رئيس الجمهورية لمن يخاطبونهم ويردد المسؤول المتحدث منهم بأن الرئيس كلفه بعمل كيت وكيت ونصحته بكذا

وكذا ويدرك أن الرئيس سيبلغه محتوى هذا الخطاب وفيه إذعان وخضوع له امام الجماهير وكان البشير يدرك أن أهل القناعات الحقيقية الذين يدافعون عن ما يؤمنون به سيعملون على المحافظة على النظام بكل ما أوتوا من قوة. أما الانتهازيين أهل المصالح المنتفعين فانهم يدافعون عن النظام باستماتة لأن في بقاءه بقاءهم وحفظ لمصالحهم وتكريس لمنافعهم لذلك فان البشير كان غرير العين هانيها ووجد فسحة ومتسعا من الزمن لقضاء أوقات سعيدة مع شلل أنسه العامرة بالمفاكحات والنكات وأراد المسكون بخيوط السلطة بتفويض منه إلهائه وشغله بالاجتماعيات ليخلو لهم الجو وأخذوا يصفونه بأنه رئيس محبوب وأنه ود بلد لتشجيعه على الانصراف للانصرافيات والاجتماعيات بعيداً عن هموم الدولة والنظام والتنظيم. وأن الشعب السوداني معروف بأنه شعب مجامل وكل افراد الشعب هم أولاد بلد وكل الرؤساء السابقين من الراحلين أو الأحياء كانوا يتواصلون مع الآخرين في مناسباتهم الاجتماعية وكلهم أولاد بلد وهي صفة لا ينفرد بها البشير وحده والفرق بينه وبينهم أن تحركاته يتبعها إعلام وهي مسائل تدرج في الخصوصيات الشخصية وليست من المهام الرسمية ولذلك لم يكن الاعلام يوليها اهتمامه بالنسبة لأولئك الرؤساء السابقين. أما تحركات البشير بين مناسبات الأفرح والأتراح فقد كانت تسلط عليها أضواء كثيفة وينشر على الملأ أن البشير كان وكيلاً للعريس فلان بن علان أو وكيلاً للعروس فلانة بنت فلان مع نشر الصور وأحياناً يكون هو المأذون الذي يقوم بعقد القران وله في المقابر عند مشاركته في تشييع بعض الموتى ممازحات مع عابدين درمة (الذي يقوم بعمل إنساني جليل ودور مقدر في الاشراف على المقابر وحضرها ومتابعة دفن الموتى رحمهم الله جميعاً). والبشير يشكر على مشاركاته في مناسبات الافراح والأتراح وهذه تدخل في خصوصياته وفضول وقته ولا شأن لها بالعمل الرسمي المكلف به ولا بالبرنامج الذي طرحه حزبه عندما رشحه لموقع رئيس الجمهورية ولم يرشحه ليكون مأذوناً مع فائق الاحترام لهذه المهنة المحترمة ومن يؤدونها من الشيوخ الأجلاء ولم يتعاقد معه الشعب ليكون وكيلاً في عقود الزواج أو شاهداً ومشاركاً في صالات الاحتفالات

بالأعراس وهذا شأن يخصه ولا اعتراض عليه إذ لا يحق لأحد التدخل في خصوصياته والقول بأن هذه المشاركات تجعله قريباً من شعبه وملماً بنبض الشارع هو قول لا أساس له من الصحة لأن البشير من ناحية عملية لا يمكن أن يشارك ملايين المواطنين أفراحهم وأتراحهم ولكنه يشارك في ما يسعفه زمنه بالمشاركة فيه وكل مشاركاته أو جلها لا تكون مع العاديين من المواطنين ولكنها تكون مع العلية والوجهاء والأثرياء وشاغلي الوظائف الدستورية العليا من العاملين أو المتقاعدين ويلتف حوله عند حضوره الوجهاء والأثرياء والنخبة وتحيط بمكان المناسبة العربات الفارهات وتقام مناسبات الأفراح في الصالات المترفة البازخة وتصدح الموسيقى وترتفع أصوات المغنيين ويهز البشير ويعرض ويبشر مشاركاً أهل العرس فرحتهم وهذه الأجواء المخملية البازخة تجعل سيادته يحس بأن كل الشعب يعيش في هذا المستوى ويكون أبعد الناس عن معرفة قطاعات واسعة من الشعب لا يحس بأحاسيسها ولا يقف على نبض الجماهير وإن البشير بشر كسائر البشر العاديين الآخرين وهو ليس إنساناً خارقاً لنواميس الكون ليلم بكل صغيرة وكبيرة في كل بقعة من بقاع الوطن ولا يمكن أن يقوم بالعمل وحده وهو كأى إنسان آخر له طاقة محدودة للعمل وله أوقات للنوم والراحة وسعى من حوله من كبار المسؤولين الدستوريين في الدولة والحزب لإلهائه بالبهجة الرئاسية واحاطته بهالة من الأضواء الساطعة في الموكب والاحتفالات وتخصيص جزء كبير من وقته للاجتماعيات لصرفه عن الرسميات وأكثرها من تمجيده وتضخيم ذاته وذهب بعضهم أكثر ووصفوه بأنه أسد أفريقيا وأرادوا شغله بالمظهر دون الجوهر ومن جانبه فهو على قدر كبير من الدهاء وهو يقظ وحريص على كرسیه الرئاسي ومنحهم تفويضاً واسعاً تخفيفاً للعب على نفسه ليفرغ كل منهم طاقاته فيما يوكل إليه من مهام مع منحهم سلطات وصلاحيات مفتوحة وترك لبعضهم مهمة كيل الشتائم والاساءات والبداءات لمعارضى الإنقاذ وحمل وجه القباحة بالانابة عن البشير والنظام الحاكم وبعد أن يستنفذوا طاقاتهم يقصيههم جميعاً في الوقت الذي يراه مناسباً طال الزمن أو قصر وجعل هذا التفويض الواسع المفتوح الكثيرين منهم يركبون ماكينات كبيرة

على المستوى القيادي الأعلى وفي المركز وفي الولايات والمحليات والوحدات الإدارية وما دونها وفي الوزارات والمصالح .. الخ. ومنهم من أخذ يتعامل كأنه رئيس جمهورية بكامل صلاحياته وسلطاته وبكل الأبهة السلطانية حيث يسيّر خلفه في كل تحركاته رتل من السيارات مع الصافرات وإخلاء الشارع حتى يمر وأمام بيت كل مسؤول حرس وإن عدداً من المسؤولين كانت حراسة كل منهم كأنه ملك الفرس أو إمبراطور الرومان. وعلى مستوى الدولة وعلى مستوى الحزب يتم تخصيص أموال طائلة ونثرات مفتوحة لتسيير أمور الحزب وشراء الذمم والدفع للحزب الموالية والسعي لتفتيت الأحزاب الأخرى ومن المفارقات أن عدداً من المسؤولين بالحزب أو الدولة كما ذكر الكثيرون كانوا يمنحون مساعدات مالية من النثرات الموجودة بمكتب مدير المكتب دون إجراءات ديوانية ومستندات حسابية وهناك أموال بالعملة المحلية أو بالعملة الصعبة مخصصة كمنح وكراميات تقدم بطريقة انتقائية للمساهمة في العلاج في الداخل أو في الخارج وتمنح في الغالب للوجهاء والأثرياء كسباً لودهم ويحرم منها الأجلء الأفاضل من أئمة المساجد والمؤذنين وشيوخ تعليم القرآن الكريم في الخلاوى ولكن تصرف أموال طائلة وبلا حساب لأغراض أخرى حيث يجلب عدد كبير من الشيوخ والفقهاء (الفكية) من داخل السودان ومن غرب إفريقيا وشمالها بغرض الدعاء في أيام الأزمات أو لتثبيت كراسي السلطة والصولجان والكثيرون منهم ينفقون لهذا الغرض من الأموال بلا حساب (ماتاقين في هذه الأموال السائبة حجر دغش). وبعد السقوط كيف تتم تسوية حقوق هؤلاء المادية وارجاعهم لأهلهم ولا أحد يستطيع أن ينفع أو يضر وكل شئ بإرادة الله سبحانه وتعالى.

وبعد إذاعة البيان الأول لنظام الإنقاذ اتضح جلياً أن الجبهة الإسلامية القومية هي التي فكرت فيه ودبرت له ونفذته كوادرها العسكرية والمدنية وفوجئ بالانقلاب ونجاحه المنتمون عضواً للجبهة الإسلامية القومية التي ينقسم المنتمون إليها لفئتين والفئة الأولى تضم من ينتمون إليها وفي ذات الوقت ينتمون إلى التنظيم الإسلامي القاصر على عضويتهم فقط والفئة الثانية تضم منتمين فقط للجبهة الإسلامية القومية وليسوا أعضاء بالتنظيم

وجل هؤلاء انضموا للجبهة بعد تكوينها عقب انتفاضة رجب أبريل في عام ١٩٨٥م وبعد إذاعة البيان الاول واتضح الرؤية المتعلقة بمعرفة من يقفون خلفه أخذ الكثيرون من هؤلاء وأولئك يحسب الواحد منهم أنه رئيس مجلس الثورة في قريته أو في منطقتة في تسلسل هرمي تكون هذه الرئاسة ممتدة من القاعدة للقمة. ويقوم المنتمون للجبهة غير الأعضاء بالتنظيم بالمهام الظاهرية أو المظهرية أما المنتمون للتنظيم وهم (أهل الجلد والرأس) فهم بالإضافة لمهام الظاهر يقومون بالعمل الباطني ومنذ البداية أخذوا يباشرون مهامهم التأمينية للنظام وأقام النظام جهاز أمنه الخارجي والداخلي ويتكامل عملهم مع عمل مكاتب المعلومات التابعة للتنظيم وفي انسجام تام تكامل عمل الأمن الشعبي مع عمل الأجهزة الأمنية الرسمية. وعين على رأس كل محافظة محافظ تعييناً سياسياً وكانت مهامه في تلك المرحلة أمنية سياسية تعبوية وامتلات مكاتب المحافظات (المحليات فيما بعد) بالمفرغين العاملين في المنظمات الشبابية والطلابية والنسوية بمسمياتها المختلفة بالإضافة لمكاتب الدفاع الشعبي ومكاتب الأمن وصندوق دعم الشريعة... الخ مع السيطرة التامة على الاتحادات والنقابات وإقامة ما عرف بنقابة المنشأة وبهذه القبضة السلطوية تمكن نظام الانقاذ من اكتساح كل الانتخابات التي جرت في عهده لأنه يسيطر على كل المقومات من سلطة وتنظيم وتعبئة واعلام ومال وفير يخصص منه جزء للدعم والاستقطاب. ومنذ الأيام الأولى للانقاذ بدأ تصنيف العضوية من حيث الأسبقية الزمنية وأطلق على الذين انضموا للحركة الاسلامية بمختلف مسمياتها منذ وقت باكر أهل بدر أو البدريين وأصبح لهؤلاء وضعاً مميزاً وهناك من جعلوا أنفسهم (بأيديهم القوية) ودون تكليف رسمي أقطاباً كباراً في النظام يدور الآخرون حولهم ويتقربون لهم زلفى. وكل من انضم للجبهة الاسلامية أو للجبهة والتنظيم قبل قيام الانقاذ فانه يريد صرف فاتورة انتمائه ويحسب أن له حقاً أصيلاً وتفاوت درجات مشاركتهم وأسهمهم في الانقاذ وأذكر بعض النماذج الطريفة ومن ذلك أن أحدهم أخذ يتحدث في مجلس عام وبصوت مرتفع أنه انضم للجبهة الاسلامية منذ قيامها بعد انتفاضة رجب أبريل في عام ١٩٨٥م

وذكر أنه حضر في معية آخرين لدار الجبهة الإسلامية بالخرطوم اثنين قاطعين مائتين وخمسين كيلومتراً وتشرفوا بلقاء الشيخ وتحيته واجتمعوا بعد ذلك بالأستاذ علي عثمان نائب الأمين العام للجبهة وزعيم المعارضة وأنه بكل فخر كان يجلس على مقربة منه وأمضى عدة أشهر مجاهداً بالجنوب بعد قيام الإنقاذ ولم يقصروا معه مالياً بعد عودته بمنحه تصديقاً لأرض زراعية مع تسهيلات مصرفية ولكنه عاتب عليهم لأنه عين عضواً بالمجلس الريفي (وحدة إدارية) وهو أحق من غيره الذين انضموا لحزب المؤتمر الوطني متأخرين وعينوا بالمجلس التشريعي الولائي أو في المجلس التشريعي للمحلية وهو كما يبدو شبه أمني لأنه أثناء ثرثرته الكثيرة قال (محكمة الاستئناف) بدلاً عن (محكمة الاستئناف) .. وهناك حالات مرضية فيها ادعاءات وهمية بالاهمية وأحدهم كان يتحرك دائماً بسرعة وهو مشغول البال ولا يهتم بمن يعتبرهم (عوام) وهم لا يهتمون به ويعتبرونه مهووس ويدعي أنه درج على الجلوس للتفكير مع شيخ حسن منفرداً ويردد أنه سمع من فم الرئيس البشير مباشرة لأذنه هو قوله كذا وكذا وأن علي عثمان أرسل في طلبه لتكليفه بأمر عاجل وفي مؤتمر لحزب المؤتمر الوطني عقد محافظة في المنطقة الغربية بالولاية الوسطية المتاخمة لولاية الخرطوم لتشكيل الأمانة العامة رشح لموقع الأمين العام ضمن آخرين وحصل على سبعة أصوات فقط وكان في ذيل القائمة ولعل من رشحوه أرادوا وضع حد لهذه النرجسية الزائدة عن الحد.. ومن النماذج المشرفة أن السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية زار قبل عدة سنوات شيخاً جليلاً في كردفان بمسيده وخلويه العامرة لتحفيظ وتلاوة القرآن الكريم وكان للشيخ صديق أثير مقرب إليه وأراد النائب الأول أن يكرمه تكريماً للشيخ وكتب توجيهاً أو بالأحرى قراراً للولاية بتعيينه مشرفاً على خلاوى تعليم القرآن وشكره على ذلك وتم تعيينه استثنائياً خارج السجل الوظيفي وبلا رقم وظيفي مع توصية بتوفير المرتب من جهة حددها قرار النائب الأول وتم تسليمه بطاقة تمكنه من دخول أي مكتب حكومي وأمسك بالبطاقة وكتب عليها بخط كبير (لاغية) واعتذر عن قبول موقع هناك من هو أحق به منه إن كان موجود فعلاً في السجل الوظيفي ورفض أن يدخل عليه

مألاً لا يستحقه إذا كان الموقع تشريفاً.

وإذا عدنا للوراء فإن المشير البشير صرح لصحيفة الشرق القطرية في منتصف دورته الرئاسية (٢٠١٠ - ٢٠١٥) أنه لن يترشح لموقع رئيس الجمهورية في الانتخابات التي ستجرى في شهر أبريل عام ٢٠١٥م ولعله أراد أن يجعل هذا التصريح (أنبوب اختبار) ليقف على نوايا من حوله وأخذ يدور حديث عن خليفة البشير المرتقب في موقع الرئيس وبدأت المنافسات والترشيحات تطل وأخذت مراكز القوى تتحرك ولم يكن البشير راضياً عنهم وكان ينتظر أن يبادر كل منهم ويعلن أنه يرفض بشدة اعتذار البشير عن الترشح في الانتخابات الرئاسية القادمة ويصر عليه أن يترشح مع ترديد أنه لا بديل للبشير إلا البشير واهتبل غيرهم هذه السانحة الذهبية وأخذوا يمدحون البشير ويصفونه بأنه هو صمام الأمان ودخري الزمان وأخذ البشير يردد أن تجديد الدماء ضروري ولذلك طلب من تلك القيادات تقديم استقالاتهم واستجابوا لطلبه واعفاهم في شهر ديسمبر عام ٢٠١٣م في مفاصلة ناعمة تختلف عن تلك المفاصلة الخشنة وشرب التلاميذ والحواريون المقربون من ذات الكأس الذي سقوا به شيخهم من قبل وأصبح كل منهم بعد اعفائه عضواً بالمجلس الوطني ضمن مئات الاعضاء الآخرين وعضواً بالمجلس والمكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني ضمن عشرات الاعضاء الآخرين وبحكم وضعهم البروتوكولي السابق ظلت حولهم حراسة أمنية في منازلهم ومكاتبهم وتحركاتهم ويمكن أن تكون مهمة بعض الحراس مراقبتهم.

ولم يظهر الذين تم اعفاؤهم أي اعتراض (وإذا رأيت نيوب الليث بارزة فلا تظنن أن الليث يبتسم) وتمت تغطية للموضوع وقيل إنهم هم الذين بادروا بالقيام بعملية التغيير بتقديمهم لاستقالاتهم رغم أن تقديم هذه الاستقالات فرض عليهم فرضاً بطريقة ناعمة ومن المؤكد أنهم لم يكونوا راغبين في التخلي عن مواقعهم وقد أبعدهم البشير بدهاء وأحسوا بالغبن وكتموا غيظهم وهم يحسون بأنهم أقدم من البشير في التنظيم وأرسخ قدماً وهم الذين أتوا به ولهم عليه أفضال وبينهم وبينه شراكة وقد صادر أسهمهم فيها

وأضافها لأسهمه (شال سعينات الرجال كباها في سقاه) ولم يركنوا وسعى كل منهم للضرب تحت الحزام في الظلام بطريقته الخاصة مع تحين الفرص لاستعادة ما يرون أنه حق سليب أو الانتقام في الوقت المناسب وأخذ بعضهم تلميحاً وتصريحاً أحياناً يعلن أن لهم خلايا نائمة شبابية وطلابية ومهنية وأمنية حاملة للسلاح وخلايا نائمة أخرى متغلغلة في الاجهزة الحساسة ومؤسسات الدولة أو في دنيا المال والأعمال والتجارة والسلع المؤثرة في حياة المواطنين وهي رسائل مبطنة موجهة بطريقة غير مباشرة للبشير. وبعد أن تخلص البشير في الدولة والحزب من (الكباتن) الكبار أراد أن يكون رئيساً يجمع بين تأييد الحزب الحاكم والحركة الاسلامية والأحزاب الموالية التي تدور في فلك الحزب الحاكم ويريد أن يكسب ود المعارضين وحملة السلاح للوقوف معه في انتخابات عام ٢٠١٥م ليكون رئيساً قومياً مجمعا ومتفقا عليه، ولذلك دعا للاجتماع الشهير في قاعة الصداقة الذي قدم فيه خطاباً عرف مجازاً بأنه خطاب الوثبة ودعا فيه لحوار وطني مفتوح لا يعزل منه أحد إلا من أبى وسبق اجتماع خطاب الوثبة بفترة قصيرة قيام المشير البشير ومعه دكتور مصطفى عثمان اسماعيل بزيارة اجتماعية عادية للسيد الصادق المهدي بمنزله بالملازمين وتناولوا معه وابنه اللواء عبد الرحمن الصادق مساعد رئيس الجمهورية وجبة العشاء في القطية الملحقة بالمنزل وتأنسوا وخرج المشير واسماعيل بعد أن ودعا مضيفهما وفي اليوم التالي أدلى الإمام الصادق بإفادات نشرتها الصحف ذكر فيها أنه اتفق مع المشير البشير على إجراء حوار يتم بموجبه تبادل السلطة سلمياً بإجراء انتخابات حرة نزيهة ولعل سيادته منذ مجئ نظام الانقاذ بانقلاب عسكري اطاح بحكمه وحتى انطواء صفحة النظام ظل يحس بالغبن مع يقين راسخ لديه بأنه هو الرئيس الشرعي المنتخب وأن البشير هو مجرد مغتصب للسلطة ويظن أنه لو أجريت انتخابات حرة نزيهة بينهما سيكون هو الفائز ويستعيد سلطته السليبية كما يعتقد (ولو امتد عمر تلك الدورة التي حكم فيها السيد الصادق فان نهايتها ستكون في عام ١٩٩٠ أو ١٩٩١م) أي قبل ثمانية وعشرين عاماً. أما المشير البشير فانه يحس بأنه يجلس على رأس نظام حاكم يملك ميزانية ضخمة

للمتمكين خارج إطار ميزانية الدولة. وأن ميزانية التمكين تمثل اليد العليا التي تقدم للآخرين الهبات المالية والصدقات المادية السلطانية ويمسك النظام بكل خيوط السلطة والجاه والمال والإعلام ولذلك فإن البشير اعتبر أن ما جرى في مائدة العشاء هو مجرد أنس (طق حنك) بدليل أن إعلام الحزب واعلام الدولة وكافة الاجهزة الرسمية والحزبية لم تولي هذا الأمر ذرة من اهتمامها باعتباره مجرد لقاء اجتماعي عادي يعقد أركان النظام مثله مع الكثيرين من كافة ألوان الطيف. وعندما انعقد فيما بعد اللقاء الشهير بقاعة الصداقة الذي ألقى فيه المشير البشير خطاب الوثبة ودعا فيه لقيام مؤتمر مفتوح للحوار الوطني حضر الإمام الصادق الاجتماع وكان فرحاً مستبشراً ومعنوياته عالية وكأن لسان حاله كان يردد (هذه ليلتي وحلم حياتي) وكان يظن أن مؤتمراً عاجلاً غير أجل سيعقد للحوار الوطني وأن الانتخابات العامة التي كان مزمعاً إجراؤها في عام ٢٠١٥م ستجمد أو تلغى وتكون حكومة قومية انتقالية ويكون من أهم مهامها حل دولة الحزب لتحل محلها دولة المواطنة ويتم في نهاية الفترة الانتقالية المتفق عليها اجراء انتخابات عامة حرة نزيهة. وإن رئاسة الجمهورية والجهة المنظمة لاجتماع قاعة الصداقة بعثت اثنين أحدهما هو بروفييسور عوض حاج علي مدير جامعة النيلين السابق وعضو مجلس الولايات آنئذ حاملين الدعوة للشيخ حسن الترابي والمؤتمر الشعبي لحضور الاجتماع المشار إليه وظل بروفييسور عوض يردد جملة واحدة هي أن البشير لن يترشح في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥م وكان من بين الحاضرين الأستاذ كمال عمر الذي انتحى مع دكتور الترابي جانباً ودار بينهما حديث هامس عادا والسرور يملأ جوانحهما وبدا جلياً أن شيخ حسن وافق على حضور الاجتماع، وحدث هذا على مرأى ومسمع من شهود بعضهم عابري سبيل حضروا بالصدفة في معية زائرين آخرين وربما جرى بعد ذلك لقاء سري أو أكثر بين الترابي والبشير قبل عقد لقاء قاعة الصداقة وليس هناك ما يؤكد أو ينفي ذلك وحتى إذا حدث لقاء أو أكثر فإن البشير ربما أراد أن يستقوي بالشيخ القوي صعب المراس الذي لا ينكسر أو ينحني لأية عاصفة أو على الأقل أراد البشير أن يأمن جانبه ويضمن حياته

وعدم وقوفه ضده ولكنه قطعاً لن يعود لبيت الطاعة السياسية في المنشية بعد أن تخلص من قبضة الشيخ القوية الفولاذية عليه. ومن جانبه ربما أراد شيخ حسن أن يتجاوز المؤتمر الشعبي وصولاً لمرحلة أخرى يتسنى فيها توسيع الإناء السياسي وقد طرح ما عرف بالمنظومة الخالفة التي لا يعرف كنهها إلا شيخ حسن وحده بتخطيطه الاستراتيجي المتقدم على تلاميذه وحتى الدائرة الضيقة حوله لم تستوعب محتوى ومقاصد المنظومة الخالفة او تقدر على شرحها بعد رحيله. وفي اللقاء الذي عقد بقاعة الصداقة كان شيخ حسن هو النجم الساطع في تلك الليلة بلا منازع وسلطت عليه أضواء إعلامية مرئية مسموعة ومقروءة كثيفة واعتبر حضوره حدثاً مهماً بعد القطيعة الطويلة على المستوى الرسمي والسياسي بينه وبين تلاميذه الحاكمين وكان يتبادل الأنس والابتسامات مع اللواء عبد الرحمن الصادق مساعد رئيس الجمهورية وابن شقيق زوجته السيدة المحترمة وصال المهدي وكان يجلس بينهما في هدوء وصمت السيد جعفر الصادق الميرغني المساعد الأول لرئيس الجمهورية ولعل دكتور الترابي كان كصهره الإمام الصادق يأمل في تجميد قيام انتخابات عام ٢٠١٥م وتكوين حكومة قومية انتقالية يعقبها إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة بعد انتهاء الفترة الانتقالية وأخذ بعض الأعضاء القياديين بالمؤتمر الشعبي يرددون هذا القول واخذت كل قيادات الأحزاب التي اشتركت في لقاء خطاب الوثبة تردد هذا القول وتزوج له وأقيم حفل عشاء لكل الحاضرين بعد انتهاء تلك الجلسة. وتمت دعوة رؤساء ممثلي تلك الاحزاب عدة مرات واصطفوا في مائدة مستديرة للتفاكر حل كيفية عقد مؤتمر الحوار الوطني واعتبروا أن الحاضرين يمثلون مؤتمراً للتداول يعقد دورياً واتفقوا على تكوين لجنة تسمى (٧+٧) وتمثل الحكومة فيها بسبعة أعضاء وتمثل الاحزاب المشاركة في الحوار بسبعة أعضاء. وتم عقد المؤتمر العام لحزب المؤتمر الوطني وانتخب مجلس الشورى خمسة مرشحين كما نصت على ذلك اللوائح لينتخب المؤتمر العام أحدهم ليكون رئيساً للحزب ومرشحاً له في انتخابات رئاسة الجمهورية واحتدمت المنافسة بين المشير البشير ودكتور نافع الذي كاد أن يحصل في مجلس الشورى على أصوات أكثر منه لولا أن

الأستاذ علي عثمان ألقى كلمة مدح فيها البشير كان لها تأثير وسط الاعضاء وأغضب هذا دكتور أمين حسن عمر الذي حسب أن في هذا ضغط نفسي على الاعضاء ولعل الأستاذ علي عثمان أدرك أنه لن ينال أعلى الاصوات ليكون رئيساً للحزب ومرشحاً له في انتخابات الرئاسة ولذلك فضل أن يساند البشير ليقدم السبب ليجد الاحد ولكن البشير لم يسانده ليكون رئيساً للمجلس الوطني ولم يعينه فيما بعد ليكون رئيساً للوزراء وأعيد انتخاب البشير رئيساً للحزب وتلقائياً أصبح هو مرشح لموقع رئيس الجمهورية في انتخابات عام ٢٠١٥م وأولى الحزب اهتمامه البالغ بالانتخابات واستعد لها وبذل جهداً كبيراً وكان له ما أراد واكتسح كعادته الانتخابات لأنه يمسك بمقابض السلطة ويملك المال والجاه والاعلام والتنظيم المحكم. أما بقية الاحزاب المنضوية في مؤتمر الحوار الوطني فانها كانت حتى قبيل أيام قليلة من اجراء الانتخابات تعول على تأجيلها أو الغائها وتكوين حكومة قومية انتقالية... الخ. وبعد ظهور نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني والمجالس التشريعية الولائية أدى السيد رئيس الجمهورية القسم وكون مجلس الوزراء الاتحادي والحكومات الولائية بعد تعيين الولاة بعد استبدال انتخابهم بتعيينهم وبعد أن باشر الجميع مهامهم السيادية والتنفيذية والرقابية والتشريعية في الدورة الجديدة (٢٠١٥ — ٢٠٢٠م) التفتت رئاسة الجمهورية للحوار الوطني ورصدت له اموالاً طائلة وهيأت له المكاتب والقاعات والعربات وكل المعينات مع تعيين أمين عام لمؤتمر الحوار الوطني وأمناء مختصين وقسم المؤتمرون للجان واستمرت المداولات لأمد طويل ومثل حزب المؤتمر الوطني بعدد من الممثلين داخل المؤتمر دون أن تكون لحزب المؤتمر الوطني ميزة تفضيلية على بقية الاحزاب الاخرى المشاركة في مؤتمر الحوار وجمد حزب الأمة القومي مشاركته في المؤتمر بعد اعتقال رئيسه إثر تصريحات أدلى بها تتعلق بقوات الدعم السريع وخرج غاضباً من الوطن بعد خروجه من المعتقل. ولم تفرض الحكومة وحزبها الحاكم وصاية على مؤتمر الحوار الوطني وما يدور في أروقتة وتركتهم وشأنهم دون تدخل ولكنها اهتمت بالجانب الاعلامي وتسلط الاضواء عليه عبر كافة الوسائط

الاعلامية المحلية والخارجية لتعلن للعالم أنها أقامت حواراً وطنياً جامعاً مستقلاً استقلالاً تاماً عن السلطة الحاكمة وفي نهاية المطاف بعد عامين أو أكثر أقامت احتفالاً كبيراً تم نقله نقلاً مباشراً عبر الاذاعات والفضائيات وحضره السفراء الممثلون لدولهم في السودان وحضرت وفود عديدة من خارج القطر ووقع كافة رؤساء وممثلو الاحزاب الذين شاركوا في المؤتمر على الوثيقة الشاملة التي تحوي مخرجات الحوار الوطني ووقع عليها أيضاً ممثلو الحركات المسلحة الذين ألقوا السلاح وشاركوا في المؤتمر وألقيت كلمات عديدة من عدد من ممثلي الاحزاب والحركات المسلحة وألقى عدد من ممثلي الوفود التي أتت من الخارج كلماتهم وقرئت الوثيقة بكامل محتوياتها وألقى الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني كلمة والقي السيد رئيس الجمهورية الكلمة الختامية بعد تسلمه للوثيقة الممهورة بأسماء وتوقيعات من أشرت اليهم اعلاه ممثلين لاحزابهم وحركاتهم المسلحة وأعلن أن الباب سيكون مفتوحاً لكل من يريد أن يلحق بالركب ويوقع على الوثيقة. والمعروف عن المؤتمر الوطني أنه كان يتحايل ويلتف حول القضايا ويعتمد على عنصر الزمن في التسوية والتهميش وكان يدرك أن الأضواء ستحسر عن مؤتمر الحوار الوطني بالتدريج بعد الجلسة الختامية وانفضاضه ويعتبر بعد ذلك مخرجات المؤتمر مجرد توصيات يمكن الرجوع إليها والاستهداء بها في بعض القضايا ولكنها ليست قرارات ملزمة لمؤسسات الدولة واجهزتها وعلى سبيل المثال فإن بعض اعضاء المؤتمر الوطني الذين عينوا أعضاء في المجلس الوطني طالبوا بأن يجيز المجلس الوطني ماورد في الوثيقة عن الحريات كما هي دون تغيير نقطة أو شولة فيها ورفض رئيس المجلس الوطني وأعضاء الهيئة البرلمانية لحزب المؤتمر الوطني ذلك وأعلنوا أن مجلسهم منتخب وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني ليسوا منتخبين ومفوضين من الشعب وليس لهم حق الوصاية على مجلس منتخب كما ذكروا. وورد في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ضرورة تعيين رئيس للوزراء واستجاب المشير البشير رئيس الجمهورية وأصدر قراراً بتعيين الفريق بكري حسن صالح النائب الاول لرئيس الجمهورية رئيساً للوزراء وقام بدوره بعد التشاور مع رئيس الجمهورية

بتعيين ثلاثة نواب لرئيس الوزراء وتمت مكافأة الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني بتعيينه وزيراً اتحادياً وكوفئ كل الذين اشتركوا في مؤتمر الحوار الوطني بكل أحزابهم التي لا يلم بأسماء أغلبها إلا رؤسائها أو القلة الضئيلة التي تنتمي إليها وكوفئ أيضاً رؤساء أحزاب غير مسجلة عند مسجل الأحزاب تسمى الأحزاب المخطرة «أي انها اخطرت مفوضية الأحزاب ولم تكمل اجراءات التسجيل» ولا يعرف اسماءها الا الذين أعلنوا تكوينها ولم يسجلوها وكوفئ أيضاً الذين اشتركوا في الحوار من الحركات المسلحة التي ارتضت وضع السلاح والانخراط في العملية السلمية وكانت المكافأة بتعيين عدد من الوزراء ووزراء الدولة في الحكومة الاتحادية وتعيين عدد من الوزراء الولائيين وعدد من المعتمدين في الولايات وتعيين أكثر من خمسين عضواً بالمجلس الوطني وتعيين عشرات الاعضاء بالمجالس التشريعية الولائية ومن فاتهم التعيين وهم قلة قليلة وعدوا بتعيينهم في المجالس التشريعية للمحليات عندما يتم تكوينها. وكوفئ البعض بعربات ومنح مالية (من تكية أموال دولة الانقاذ السائبة)!! وعين الفريق دكتور عوض الركابي وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني، وفي عهده قدمت وأجيزت ميزانية أثارت جدلاً واسعاً وردود فعل متباينة ودافع عنها البعض منذ اجازتها وبدء العمل بها مثل السيد مبارك المهدي الذي كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للاستثمار ومنهم من هاجمها وانتقدها نقداً لاذعاً ومن أخطر القرارات التي اتخذت رفع قيمة الدولار الجمركي. وأخذ السيد رئيس الجمهورية يتدخل تدخلاً مباشراً في المسائل الاقتصادية والمالية وأصبح وثيق الصلة ببنك السودان مع اهتمامه ومتابعته لكل ما يتعلق بالسيولة النقدية والعملية الصعبة واكتنف الغموض بعض الأحداث وحدث ارتفاع في سعر الدولار وانخفاض في القيمة الشرائية للجنيه السوداني وانعكس ذلك على الأسواق التي رفعت الدولة يدها عنها منذ أمد بعيد وسادت فيها الفوضى وظلت الأسعار ترتفع ارتفاعاً جنونياً دون حسيب أو رقيب وحدثت أزمات في السلع الضرورية مثل الدقيق والخبز والوقود والغاز وصحب ذلك شح في السيولة النقدية وأخذ منظر المواطنين وهم يقفون في صفوف طويلة لساعات عديدة أمام الصرافات والمصارف يلفت

النظر ويشد الانتباه وأصبح هؤلاء المواطنين المحترمون كأنهم يتسولون للحصول على جزء يسير من مرتباتهم أو مدخراتهم ولم يحدث هذا من قبل في العهود الوطنية السابقة أو حتى في عهد الاستعمار واستمر هذا الوضع البائس لشهور طويلة وأدى كل هذا لزيادة الاحتقانات المتراكمة في النفوس وقد مد الشعب العظيم حبال الصبر طويلاً لنظام الإنقاذ ومنحه فرصاً لم يمنحها لعهد غيره وبدلاً عن أن يولي النظام الحاكم كل همه ليجاد معالجات اسعافية للازمات المتفاقمة انصرف لمسألة انصرافية ومنذ عام ٢٠١٧م أخذ الحديث يدور عن ترشيح البشير في انتخابات عام ٢٠٢٠م وتأكد للجميع أن هذه هي رغبة البشير الملحة وتنافست عدة مجموعات وسعت كل منها لتكون أكثر قرباً من البشير وتكوين لجنة لمناصرته ودعم ترشيحه وكثف بعضهم الدعاية والاعلام لما تقوم به لجنّتهم أملاً في الحصول على تمويل كبير ومال وفير لحملتهم وأعلن بعضهم أنهم سيقومون بيتاً في كل قرية وفي كل حي من الأحياء بالمدن ويسمونه بيت البشير لدعم حملته في انتخابات عام ٢٠٢٠م وحضر عدد من رجال الإدارة الأهلية والطرق الصوفية في وفود كبيرة وأعلنوا تأييدهم لترشيح البشير في انتخابات عام ٢٠٢٠م ونشر عدد منهم اعلانات في الصحف لتأييد ترشيح البشير ومدحه. أما الولاية المعينون فقد أصبح الشغل الشاغل لكل منهم في ولايته هو إظهار ولائه وعمله الدؤوب لانجاح حملة البشير الانتخابية وعندما يزور البشير أية ولاية يجتهد كل وال لجمع أكبر حشد لاستقباله واعلان الولاء والطاعة له وتقديم وثيقة بتأييده في انتخابات عام ٢٠٢٠م وبعض الوثائق كتبت بالدم وكان المعتمدون في المحليات يتنافسون لحشد التأييد للبشير كسباً لرضاه ورضا الولاية الذين يرأسونهم. ومن جانب آخر تقرر تعديل الدستور من أجل البشير الذي انتهت دورته الانتخابية وليست له فرصة ليترشح لدورة ثالثة والتعديل المقترح الجديد كان يقضي بأن تكون الدورات الانتخابية لرئاسة الجمهورية مفتوحة دون التقيد بدورتين وهذا التعديل يتيح للبشير أن يترشح في عام ٢٠٢٠م وفي الدورات التالية لها إذا مد الله في عمره. وأخذ الكثيرون يرددون أنه لا يوجد بديل للبشير إلا البشير وقولهم هذا يعني أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم

عقيم في القيادة السياسية ولم ينجب غير البشير وأن كل القيادات الأخرى لا ترقى لمستوى خلافته وذهب آخرون من المنتمين لأحزاب أخرى أبعد من هذا وأعلنوا أن ترشيح البشير يجب أن يكون بواسطة لجنة قومية تضم ممثلي حزبه وممثلين للأحزاب الأخرى وأخذ الكثيرون يرددون أن للبشير شعبية واسعة تفوق شعبية حزب المؤتمر الوطني الذي يستمد شعبيته من شعبية البشير على حد قولهم وبالأحرى على حد نفاقهم ولذلك أخذ البعض يعلقون صورة البشير ورمز الشجرة على صدورهم بل إن بعض النساء كن يرتدين ثياباً عليها رسوم لعدة أشجار في إشارة لرمز البشير وأدى كل هذا لأن تمتلئ نفوس عدد من المنتمين للحزب الثلاثي (حكومة - حزب - حركة) بالغيظ وسعوا لوضع المعوقات أمام حكومة بكري ووضع المعوقات أيضاً أمام ترشيح البشير للمرة الثالثة بعد انتهاء دورتين وسعوا للضرب تحت الحزام في الظلام وساهموا ضمن آخرين بالاضافة لعوامل أخرى لخلق أزمات معيشية ليغضب الشارع ويثور ضد حكومة بكري وضد إعادة ترشيح البشير في انتخابات ٢٠٢٠م ولذلك إشتدت الأزمات لا سيما في الدقيق والخبز والوقود والغاز وشح السيولة النقدية وارتفعت الأسعار في كافة السلع ارتفاعاً جنونياً وحدث تضخم رهيب في ظل ظروف خارجية ضاغطة على السودان مع تخبط في إدارة ملف العلاقات الخارجية ومحاولة اللعب على الحبلين في التعامل مع المحورين العربيين وأعاد المشير البشير تعيين الفريق أول أمن صلاح قوش مديراً لجهاز الأمن والمخابرات ولعله أراد أن يستعين به مرحلياً ولأجل محدود ليكون سنده وعضده في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٢٠م ولقوش خصوم في النظام كان بينه وبينهم ما صنع الحداد ويمكن أن يعمل على تحجيم أدوارهم وتقليل أظافرهم سياسياً ويكون حامياً للبشير منهم. وكان المشير البشير يغضب عند الحديث عن الفساد والمفسدين ويحسب أن هذه حملات اعلامية وتعبوية يقوم بها المغرضون ضد النظام الحاكم مع أن كثيراً من الانتقاضيين والاسلاميين الصادقين ظلوا يجأرون بالشكوى من هذا الداء الوييل والشر المستطير. وفي عام ٢٠١٧م أعلن المشير البشير أنه سيقود حملة شعواء ضد من وصفهم بأنهم قاطط سمان وكان يعتمد في حملته هذه على الفريق قوش

والأمن الاقتصادي وجند البشير عدداً من الشباب ليتابعوا ويتقنوا ويمدوه بالمعلومات والأرقام ولعله قصد وحدد أسماء قطط سمان بعينهم وجرت اعتقالات وتسويات مع بعضهم ولم تسفر الحملة التي أعلنها البشير ضد الفساد الذي تمدد تمداً اخطبوطياً عن نتيجة تذكر، وأضحت حملته زوبعة في فئجان (وبندق في بحر!!).

وإذا عدنا للوراء قليلاً فإن المشير البشير اصدر قراراً في شهر سبتمبر عام ٢٠١٨م أعفى بموجبه الفريق أول بكري حسن صالح من منصب رئيس الوزراء ويعني هذا تلقائياً حل حكومته وقد بذل ما وسعه الجهد في ظل ظروف صعبة وعقبات ومعوقات بعضها مفتعل لافشال مهمته ويحمد له أنه لم يكسب عداً أية جهة في الساحة السياسية ولم يسيئ ل احد بكلمة في غير موضعها. وأصدر المشير البشير قراراً عين بموجبه الأستاذ معزز موسى رئيساً للوزراء وقد عرف بالتهذيب الجم والخلق الرفيع. وقام دكتور فيصل ابراهيم حسن نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني للشؤون السياسية والتنظيمية بترشيح دكتور عبد الله حمدوك ليكون وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني ولم يكن اسمه معروفاً إلا في نطاق ضيق لأنه كان خارج البلاد لسنوات طويلة وان ملاسبات اعلان تعيينه واعتذاره وما صحب ذلك من تناول اعلامي وصحفي كثيف جعل اسمه على طرف كل لسان في تلك الايام ومرد ترشيح دكتور فيصل له أنهما تزاملا في شمبات في سبعينيات القرن الماضي حيث كان دكتور فيصل طالباً بكلية البيطرة وكان دكتور حمدوك آنئذ طالباً بكلية الزراعة ونال بعد ذلك دراسات عليا في الاقتصاد الزراعي وجمعت بين الدكتورين في ذلك الزمان رابطة طلابية لأبناء كردفان وباشرت حكومة معزز مهامها وبعد اعتذار دكتور حمدوك وتولى الأستاذ معزز رئيس الوزراء منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني بنفسه وحدث له ما حدث للفريق أول بكري من قبله من عقبات وأزمات في الدقيق والخبز والوقود والغاز وشح السيولة ووقوف المواطنين في صفوف طويلة كالمسولين أملاً في الحصول على قليل من المال لمجابهة متطلباتهم الحياتية اليومية وكان معزز يعمل كالتحفة ويتجول بين المخابز وطلسمبات الوقود والصرافات والمصارف وتقع عليه المسؤولية الكلية

المتعلقة بالوطن كله. وان ما كان يقوم به فهو من مهام الموظفين المكلفين بهذه المهام ومن ناحية واقعية لا يمكن أن يقوم بزيارتها كلها وتتبع العمل فيها في كل أرجاء العاصمة والولايات وما حدث هو نتيجة لتراكمات وأخطاء وأزمات حادة استفحلت وكان من الطبيعي أن تخرج مظاهرات شعبية يحمدها أنها كانت سلمية وتمضي بطريقة حضارية ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات أن تحدث تقلبات وردود فعل من الطرفين واستمرت التظاهرات التي رفع فيها شعار (تسقط بس) وهو الشعار الأقوى الذي قابله شعار (تقعد بس) وسيرت مسيرة مصنوعة بذل فيها سماسرة المواكب جهداً كبيراً وكان قوامها بالساحة الخضراء حوالي عشرين ألف ويطلق على مثل هذه المسيرات مجازاً اسم (المسيرة المليونية) وانتشى البشير وعرض ورقص .. وفي شهر مارس عام ٢٠١٩م ألقى المشير البشير الأستاذ معزز وحكومته وعين السيد محمد طاهر ايلاً رئيساً للوزراء وشكل حكومته على عجل واعتذر بعضهم عن المشاركة فيها وكان المرجو أن ينشغل ايلاً فور تعيينه بالسعي لإيجاد معالجات للأزمات المتفاقمة في الدقيق والخبز والوقود والغاز وشح السيولة ولكنه كرس جهده في الوقت القصير الذي أمضاه في موقعه في الاعضاء والتعيينات في عدد من المصالح والوزارات والهيئات واحتج البعض واصفاً بعض القرارات بأن فيها تصفية حسابات شخصية واستمرت الازمات واشتدت المعاناة وتبعاً لذلك اشتدت المظاهرات السلمية التي بدأت في اليوم التاسع عشر من ديسمبر عام ٢٠١٨م ولم تتوقف حتى سقط البشير وكان للشباب دوراً كبيراً وهم العمود الفقري فيها. وتقرر أن يتجه المتظاهرون للقيادة العامة للقوات المسلحة في اليوم السادس من أبريل الذي يوافق الذكرى الرابعة والثلاثين لانتفاضة رجب أبريل من عام ١٩٨٥م. وفي يوم السبت الموافق السادس من أبريل ذهب الثوار المتظاهرون بأعداد هائلة للقيادة العامة للقوات المسلحة دون أن يجدوا أية مقاومة بل إن الكثيرين منهم دخلوا في القيادة العامة ثم خرجوا منها تحت حماية القوات المسلحة وأقاموا في الساحة المجاورة للقيادة العامة وصمدوا طويلاً ولم يغادروها وفي يوم الخميس الموافق الحادي عشر من شهر ابريل حدثت المفاجأة الكبرى وظلت الاذاعة والفضائيات تردد أن

بياناَ هاماً سيذاع وفي منتصف النهار أذاع الفريق أول عوض ابن عوف وزير الدفاع بياناَ أعلن فيه عزل المشير عمر البشير من جميع مناصبه وهذا يعني بالضرورة أن نظام الانقاذ الحاكم سقط تلقائياً وطويت صفحته. وأخذ أحد الثوار يردد بصوته الجمهوري أن المنى في طي المحن وأن الازمات الحادة أدت للمظاهرات والتي أدت بدورها لعزل وخلع البشير الصخرة الثقيلة التي أزيلت عن كاهل الشعب السوداني الذي تنفس الصعداء ولا يعقل أن يدور شعب كامل حول فرد واحد... وأن اللجنة الأمنية العليا المكونة من قادة القوات المسلحة والأمن والدعم السريع والشرطة قد انحازت للشعب.

وابان الحراك الجماهيري الذي كان الشباب يمثلون فيه العمود الفقري كتبت مقالا بعنوان : الحوار مع الشباب واجب وطني ملح ... نشر بصحيفة الإنتباهة الغراء يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١٩م وهذا هو نصه :

لقد تولى سيدنا أسامة بن زيد بن الحارثة قيادة الجيش وإمارته وهو شاب في مقتبل العمر وكان صغيراً في سنه وكبيراً وناضجاً في عقله وأثبت جدارته في القيادة وهو مثال يحتذى به. وهناك شواهد عديدة ونماذج كثيرة تدل على نجاح الشباب فيما يوكل إليهم من مهام وكانوا مبادرين في فعل الخيرات. وأذكر بعض الأمثلة بلا ترتيب زمني وبطريقة عفوية غير انتقائية ومن هذه النماذج في مجال الفكر والثقافة أن الأستاذ العقاد علم نفسه بنفسه وولج عالم الصحافة والثقافة والفكر وهو صغير وأطلق عليه الزعيم سعد زغلول صفة الجبار في عام ١٩٠٧م وهو في الثامنة عشرة من عمره لأنه كان يقدم عرضاً للتصريحات وأقوال الزعيم بأفضل مما نطق بها صاحبها، وفي ثلاثينيات القرن الماضي جمعت مدينة القضارف بين ثلاثة شباب ربطت بينهم صداقة وطموح وتوق للمعرفة وهم الأساتذة عبد الله رجب ومحمد أحمد السلمابي ومحمد الخليفة طه الريفي ولم يزد ما نالوه من تعليم نظامي على المرحلة الأولية التي لم يكملها الريفي وكانوا يجتمعون ويقرأون مجلة الرسالة وغيرها من المجلات والصحف التي تصلهم بالبريد على ضوء مسرحة وبتناقشون حول ما يقرأون وبدأوا في مراسلة الصحف من القضارف وأصبحوا من

نجوم الصحافة وبلغ كل منهم موقع رئيس التحرير. وكان أبرز كتاب مجلة الفجر في ثلاثينيات القرن الماضي من الشباب الموهوبين الطامحين الذين كانت أعمارهم في ذلك الوقت تزيد قليلاً على العشرين عاماً وهم الأساتذة محمد أحمد محبوب ومحمد وعبد الله عشري صديق وأحمد يوسف هاشم الخ. وفي مجال السياسة والحكم تولى السيد الصادق المهدي منصب رئيس الوزراء في عام ١٩٦٦ م وهو في الثلاثين من عمره وتولى الرئيس جعفر نميري الرئاسة وهو في التاسعة والثلاثين من عمره وتولى الرئيس البشير الرئاسة وهو في الخامسة والأربعين من عمره وكان الأستاذ علي عثمان محمد طه رائداً لمجلس الشعب في العهد المايوي وهو في السابعة والثلاثين من عمره وتولى زعامة المعارضة في الجمعية التأسيسية في عام ١٩٨٦ م وهو في التاسعة والثلاثين من عمره وتزعم الأستاذ عبد الخالق محبوب الحزب الشيوعي السوداني وتولى موقع السكرتير العام متفرغاً وهو في الثانية والعشرين من عمره بعد أن قطع لأسباب صحية دراسته الجامعية بالقاهرة بعد إكمال الصف الثاني وأمضى في زعامة حزبه اثنين وعشرين عاماً. وأضحى الأستاذ الرشيد الطاهر بكر مرشداً للاخوان المسلمين وهو في الخامسة والعشرين من عمره وتولى دكتور حسن عبد الله الترابي قيادة جبهة الميثاق الإسلامي وهو في الثانية والثلاثين من عمره وقبلها كان يشغل في تلك السن موقع عميد كلية الحقوق بجامعة الخرطوم وتولى دكتور منصور خالد منصب وزير الشباب وهو في السابعة والثلاثين من عمره. وتولى الرئيس جمال عبد الناصر عضو وقطب مجلس الثورة منصب رئيس الوزراء في عام ١٩٥٢ م وهو في الخامسة والثلاثين من عمره وتولى منصب رئيس الجمهورية في عام ١٩٥٤ م وهو في السابعة والثلاثين من عمره بعد إزاحة اللواء محمد نجيب عن سدة الرئاسة. وكان عدد من الرؤساء الأمريكيين في عمر دون الخمسين عام بعدة سنوات عندما اعتلى كل منهم سدة الرئاسة وهم جون كينيدي وبييل كلينتون وباراك أوباما، وتولى السيد عبد العزيز بوتليقة منصب وزير الخارجية في الجزائر في عام ١٩٦٢ م وهو في الثامنة والعشرين من عمره والنماذج لا تحصى. وفي مجال العمل الدعوي فإن الداعية الإسلامية الشيخ محمد سيد حاج الذي

استشهد في حادث حركة مؤسف وهو في الثامنة والثلاثين من عمره، ترك إرثاً وأشربة منتشرة متداولة بكثافة في الداخل والخارج... وفي مجال الشعر والأدب فإن الشاعر الفذ التيجاني يوسف بشير صاحب ديوان اشراقه توفى وهو في الخامسة والعشرين من عمره وترك انتاجاً متميزاً شعراً ونثراً يدرس في المدارس والجامعات وأعدت عنه بحوث ورسائل علمية عديدة وكتب عنه كبار الأدباء والنقاد مثل دكتور شوقي ضيف ودكتور عبد المجيد عابدين وجماعة الأدب المتجدد وغيرهم. وغنى الفنان عمر أحمد بصوته الحنون قبل أن يبلغ الحلم اغنيته الشهيرة كان بدري عليك وتوفى وهو صغير. هذه مجرد نماذج وقد لعب الشباب في مختلف الحقب والعهود دوراً كبيراً في مختلف المجالات وكافة المهن من زراعة وتجارة وصناعة ومنهم مهنيون أكفاء في شتى المجالات مع مشاركتهم في كافة المناشط المجتمعية وتنعج الساحة الآن بأعداد هائلة من المؤهلين علمياً في شتى المجالات والتخصصات وتنعج بدوي السواعد القوية من العمال المهرة ولو تضافرت الجهود وفجرت هذه الطاقات الهائلة واستثمرت الموارد الضخمة فإن الوطن سيكون في ذروة شامخة.

وفي ستينيات القرن الماضي كتب هيربرت ماركيز نظرية ذكر فيها أن الثورات في أوروبا والدول الصناعية لن يقوم بها العمال كما كانوا يفعلون في الماضي لأنهم أصبحوا ينعمون برغد العيش الهنيئ المرئى وذكر أن الثورات سيفجرها الطلاب والشباب وفي عام ١٩٦٨م فجر الطلاب والشباب مظاهرات عارمة في فرنسا لا سيما في العاصمة باريس حتى كادت تبلغ درجة الانفلات والفوضى، وأدرك الرئيس الجنرال ديغول أن الهياج الأهوج سيقابله بالضرورة هياج أهوج مضاد واحتكم النافذون لصوت العقل وخاطب اندرية مارلو وزير الثقافة الطلبة والشباب وكل الشعب الفرنسي عبر الشاشة البلورية والإذاعة وامتص الغضب بعد أن اشرك الطلبة والشباب في حوار جاد مفتوح ووصل الجميع لأرضية مشتركة وحفظ للطلبة والشباب حقوقهم وضمن للوطن استقراره. وتقتضي الضرورة هنا فتح أبواب الحوار مع الطلبة والشباب لينخرطوا في المسيرة الوطنية بمسؤولية وهم أصحاب حق أصيل في الوطن. والمقصود فيما ورد أعلاه الشباب والطلبة من الجنسين لأن للعنصر

النسائي دوره الوطني المقدر. وبحفظ التاريخ للشباب أنهم كانوا العمود الفقري لثورة التغيير والاصلاح والتجديد ودورهم مشكور غير منكور.

اللحظات الأخيرة لسقوط البشير!! (وقد أعدت ونشرت هذا التقرير المفصل «الجزيرة نت» وهذا هو نصه :

التفت المشير البشير سائلاً: أين حميدتي؟ كان ذلك عصر يوم الجمعة (٣ أبريل ٢٠١٩) الأخيرة في عمر حكمه الطويل. مناسبة اجتماعية حاشدة في حي كافوري الذي يقطن فيه غالب رموز المؤسسة الحاكمة، كان الرد يشير إلى خلافات في وجهات النظر بين حميدتي ورئيس هيئة الأركان الفريق أول كمال عبد المعروف.

لم يكن الرئيس قلقاً على مثل هذه الخلافات، بل كان أحياناً يذكيها ويشعل النار بين أطرافها حتى لا يتفق ضده كبار الجنرالات، لكن ما كان يخشاه تحقق بعد أيام قليلة.

الأحداث لم تتوقف هنا، في يوم السبت ٦ أبريل كانت المفاجأة إذ فتح ضباط في جهاز الأمن للشوار الذين كانوا يتظاهرون منذ أشهر في الخرطوم ومدن أخرى مطالبين بسقوط البشير المدخل الغربي للميدان الفسيح أمام قيادة الجيش ثم بقية المداخل، كانت تلك الثغرة جزءاً من معركة الصراع بين أجنحة النظام المتناحرة.. احتشد الناس في باحة القيادة العامة وأعلنوا عن اعتصام، وأحسن الجند وفادتهم.

في يوم الإثنين ٨ أبريل اجتمع وزير الدفاع عوض بن عوف والفريق أول كمال عبد المعروف بالرئيس البشير لبحثا معه حلاً مشرفاً يقضي بتنازله عن السلطة.. طرح الجنرالين كان دبلوماسياً عبر باب تلمس اتجاهات تفكير الرئيس، لكنه لم يبد أي حماس باتجاه التسوية.

فمع مرور كل يوم كانت الحشود تتزايد في باحة القيادة العامة. وفشلت محاولات كثيرة لفض الاعتصام بسبب تعاطف الضباط من صغار ومتوسطي الرتب مع المعتصمين، حيث أصيب النقيب حامد عثمان حامد أثناء دفاعه عن المدنيين، وتمرد الملازم محمد صديق من سلاح المظلات وتمترس بقواته

وسط المدنيين.

قوش : تواصل معي على الواتساب

في وقت لاحق من مساء يوم الإثنين ٨ أبريل كان البشير يعود لقيادة حزبه بعدما أعلن في وقت سابق ابتعاده عن رئاسة الحزب وتفويض السلطات لأحمد هارون في اجتماع للمكتب القيادي تم تبادل اللوم بين القيادات. كانت هنالك أكثر من إشارة إلى اتهام الأمن بالتهاون في فتح الثغرة الغربية في باحة القيادة العامة.

لم يرد الرئيس تبديد الوقت وهو يرى النار قد لحقت بأطراف ثوب السلطة الذي امتد ثلاثين عاماً.. انتهى الاجتماع إلى قرار فض الاعتصام بقوة مشتركة تمثل الجيش والشرطة والأمن والدعم السريع.. كان ذلك ما يبحث عنه الرئيس في تلك الأمسية.

صباح الأربعاء ١٠ أبريل كان المهندس محمد وداعة القيادي في قوى الحرية والتغيير يستقبل مكاملة مقتضبة في هاتفه من مدير جهاز الأمن الوطني (المخابرات) صلاح قوش، يطلب منه التواصل معه عبر تطبيق (واتساب). مدير الجهاز نفسه كان يخشى أن تكون للجدران التي يحرسها آذان.

حاول قوش إقناع وداعة المنحدر من نفسه منطقتة الجغرافية بحمل رسالة تطمين للمعارضة وربما أخباراً سعيدة لكن وداعة الذي تعلم الحذر من أروقة حزب البعث العرب، إعتذر عن لعب دور (المرسال) واقترح ترتيب اجتماع مع من عناهم قوش برسالته.

كان قوش يرغب في الحديث إلى زعيم حزب الأمة الصادق المهدي والقيادي في الحزب الشيوعي صديق يوسف وعمر الدقير ويحيى حسين من حزب البعث، لعب وداعة دور الوسيط في ترتيب الاجتماع الذي عقد ظهرًا بمنزل المهدي.

ضيف غير مرغوب

كان قوش قد اتصل بالبشير في إطار خطة التضليل ليخبره أنه سيجتمع بالمهدي وقادة المعارضة لاقتناعهم بالانسحاب من أمام القيادة العامة وإلا سيتم إكراههم على ذلك. وطلب منه الرئيس الذي بدا غير واثق من رجاله

خاصة قوش نفسه ألا يذهب وحيدا، واقترح أن يذهب معه الفريق ابن عوف. في الميعاد المحدد كان ابن عوف مشغولاً باجتماع آخر، فحاول قوش استغلال الفرصة ليذهب وحده، إلا أن البشير أمره باصطحاب أحمد هارون هذه المرة حينها أرسل قوش رسالة مقتضبة لوداعة مفادها أن هناك (لغماً) للإشارة إلى وجود ضيف غير مرغوب فيه.

في الاجتماع كان هارون متشنجاً ومتشدداً خاصة بعدما أخبره المهدي بنيته إمامة المعتصمين أمام القيادة العامة للجيش في صلاة الجمعة. حيث هدد هارون بأن الاعتصام سيفض بالقوة إن لزم الأمر. وهنا طمأن قوش المجتمعين بأنه لن يتم فض الاعتصام ثم طلب من المعارضة تقديم رؤيتها للحل، فتحدث المهدي على ضرورة تنحي الرئيس وتكوين مجلس عسكري واعترض هارون على هذه المقترحات بينما وعد قوش بنقلها إلى الرئيس. في مراسم الوداع وفي زحام التحايا، همس قوش في أذن وداعة أن اللجنة الأمنية ستجبر الرئيس على التنحي، لهذا لم يكن خبر الانقلاب مفاجئاً لقادة تحالف قوى الحرية والتغيير.

اجتماع السيادة العسكرية

في يوم الأربعاء ١٠ أبريل عاد وزير الدفاع برفقة رئيس الأركان لزيارة الرئيس في مقر إقامته الملحق بالقيادة العامة للجيش، وفي هذه المرة عرضاً عليه بشكل واضح حل التنحي عن السلطة، فكان هو بدوره أكثر وضوحاً وغضباً، وأخبرهما بأنه لن يتنحي وأن الشرع (أباح له قتل ثلث الشعب من أجل سلامة الثلثين)!!

بل إنه هدد ضيفيه بالإقالة وقال: (الحكاية دي لو ما قدرتو عليها سأكلف الأمن والدعم السريع بهذه المهمة) ولم يكن بوسع ابن عوف وعبد المعروف سوى التفكير في خيارات أخرى، فقد بات الرئيس خلفهم والشعب أمامهم والرصاص بأيديهم.

في الخامسة مساءً من اليوم نفسه كانت اللجنة الأمنية تعقد اجتماعاً خصص لطرح خطة فض الاعتصام، ترأس الاجتماع عوض بن عوف بحضور رئيس هيئة الأركان ومدير جهاز الامن ومدير الشرطة وقائد الدعم السريع

ومدير الاستخبارات العسكرية الفريق مصطفى محمد مصطفى والفريق أول عمر زين العابدين نيابة عن قائد التصنيع الحربي. قبل الاجتماع كانت تفاهات ثنائية قد أبرمت، الأول بين قوش وحميدتي، والثاني بين قوش ومدير الشرطة، والثالث بين حميدتي والفريق أول عبد الفتاح البرهان المفتش العام للجيش، والرابع بين حميدتي وابن عوف ويلاحظ أن أكثر هذه التفاهات كان طرفها حميدتي، مما عزز أحساس جميع الجنرالات بأن قوات الدعم السريع ستكون القوة المرجحة في معركة خلافة الرئيس.

كما فهم بعضهم أن طموحات حميدتي قد ارتفعت من مجرد مراقبة الأحداث إلى مستوى صناعتها، كل التفاهات كانت تفكر في الإطاحة بالبشير، فقط عامل الثقة كان يفرق بين كبار الجنرالات، هنا اقترح قوش عزل غرفة الاجتماعات وإخراجها من التغطية الاليكترونية ما يعني استحالة التصنت على الاجتماع أو إرسال أي رسالة من ذات الغرفة إلى الخارج وانتهى الاجتماع إلى الاتفاق على الإطاحة بالرئيس.

البحث عن البرهان

حتى تلك اللحظة لم يكن الفريق أول عبد الفتاح البرهان جزءاً من ترتيبات الإطاحة بالرئيس البشير، حيث لم يكن عضواً في اللجنة الأمنية، وعند منتصف الليل بعث رئيس هيئة الأركان باللواء محمد عثمان حسين لاحضار البرهان الذي كان استأذن لزيارة منزله.

حضر البرهان إلى مكتب رئيس هيئة الأركان حوالي الثانية صباحاً من يوم الخميس ١١ أبريل وتم إخباره بقرار اللجنة الأمنية، وطلب منه قيادة وفد يشمله بجانب مدير الاستخبارات واللواء محمد عثمان الحسين لابلاغ الرئيس بالقرار عقب صلاة الصبح. كما وجه بتغيير كتيبة حراس الرئيس المقدر عدد أفرادها بتسعين فرداً من غير الحراسة الشخصية. وتم إنجاز المهمة دون مقاومة تذكر وجئ بقوات من الدعم السريع للقيام بمهمة حراسة الرئيس إلى حين.

في فجر اليوم نفسه خرج البشير من بيته داخل قيادة الجيش متجهاً نحو

المسجد الصغير وهو يحمل مسبحة صوفية في يده اليمنى. لم يكن قلقاً فقد طمأنه مدير الأمن أنهم سيفضون الاعتصام قبل الشروق. لمح البرهان برفقة بعض الضباط يخطون نحوه بسرعة أبداً البشير خطواته، ظن وقتها أن المفتش العام للجيش يريد التزود بالنصائح قبل خوض المعركة الأخيرة ضد الشعب، لكن البرهان كان يحمل أخباراً سيئة.

احتاج البشير لبعض الوقت ليستوعب أنه بات رئيساً معزولاً بأمر مرؤوسيه في اللجنة الأمنية التي أوكل لها مهمة فض ما يراه شغباً.. لم يتأكد البشير من تلك الحقيقة إلا بعد أن فتح النافذة التي تفصله عن كتائب الحراس، فوجد أن رجال اليوم ليسوا حراس الأمس، بعدها دخل في تفاصيل البحث عن أمنه الشخصي، مفضلاً البقاء في ذات المقر الرئاسي.

خلاف يؤخر إذاعة البيان العسكري

في الخامسة صباحاً كان مذيع نشرة الأخبار في الإذاعة السودانية يتأهب لأداء واجبه الراتب وسمع وقع أقدام ثقيلة داخل الاستديو، عسكريون يأمرونه بأن يذف البشري لشعب السودان عبر الإعلان عن بيان منتظر من القوات المسلحة، تلك الشفرة كانت تعني للسودانيين أن عهداً جديداً في طريقه إلى التشكل، لكن البيان تأخر بسبب خلافات القادة الجدد.

أعضاء اللجنة الأمنية كانوا يفضلون أن يتلو البيان الأول رئيس هيئة الأركان، باعتبار وزير الدفاع ويشغل منصب النائب الأول للرئيس. كما أن صحيفته الجنائية الدولية لا تخلو من الإدانات لكن الفريق ابن عوف واجه كل رجاءاتهم بعنت شديد وغضب بائن كان يدرك منطقتهم لكنه يعرف جيداً أنه إن لم يظهر في الصورة فسيصح ضمن سجناء العهد القديم. في النهاية تم التوافق على البيان وأن يتلوه الفريق ابن عوف مما يعني ترحيل الخلافات إلى يوم آخر.

بعدما أذاع ابن عوف بيانه أراد أن يضع الجميع أمام الأمر الواقع مستقوياً بالجيش. لاحقاً بعد الفراغ من البيان وقبل الاتفاق على تشكيل المجلس العسكري، أدى ابن عوف القسم وأصر كذلك على أن يؤدي الفريق كمال عبد المعروف القسم نائباً لرئيس المجلس العسكري الانتقالي.

تلك الخطوة فجرت الخلافات، موقع الرجل الثاني كان يتنافس عليه كل من قوش وحميدتي، ربما كلاهما يعتبره الخطوة قبل الأخيرة للوصول إلى مقعد الرئاسة.. هنا اتخذ حميدتي خطوة أشبه بالتمرد، فأغلق جميع هواتفه وأعلن عبر الموقع الإلكتروني لقوات الدعم السريع تعاطفه مع الثوار وزهده في عضوية المجلس العسكري.

تلك الخطوة التكتيكية رفعت من مكانته بين الثوار وخلقت أجواء خوف بين جنرالات الجيش. وبعد جهود مضنية قادها اللواء الصادق سيد، الرجل الثالث في قوات الدعم السريع وصهر الفريق ابن عوف تم التواصل مع حميدتي لإعادة ترتيب المشهد. وبدأت رئاسة ابن عوف تبدو في الغروب مع مغيب شمس اليوم الأول للثورة.

تجدد الخلافات بين الأقوياء

شهد يوم الجمعة ١٢ أبريل تجدد الخلافات بين كبار الجنرالات حيث اقتنع الفريق ابن عوف بالتحدي عقب موجة الرفض الشعبي لشخصه باعتباره أحد رموز النظام القديم.

رفض ابن عوف وصل إلى عقر داره حيث كان أحد أنجاله متعاطفاً مع شباب الثورة وضغط كثيراً على والده للاستقالة منذ أن كان في منصب الرجل الثاني. كان خيار ابن عوف أن يخلفه على المقعد نائبه كمال عبد المعروف لكن كان هناك من يعترض.

الذاكرة السودانية كانت تحفظ لعبد المعروف وصفه للمتظاهرين بأنهم: (شذاذ الآفاق) كما أن خلافات عميقة بينه وبين حميدتي عادت إلى السطح حيث اشترط حميدتي إلا تتبع قوات الدعم السريع لرئيس المجلس العسكري في حالة اختيار عبد المعروف وفي الناحية الأخرى كان البرهان قد حقق طلعة شعبية ناجحة حيث خرج إلى جموع المعتصمين أمام القيادة مطمئناً في يوم الثورة الأول إضافة إلى علاقة قديمة ومتجددة تجمعته مع الفريق حميدتي منذ أن كانا معاً في سلاح حرس الحدود إلى تنسيقهما مشاركة السودان في الحرب التي تقودها السعودية على اليمن، ثم أثناء تقلد البرهان منصب مفتش للجيش وهكذا تم التوافق على رئاسته للمجلس الانتقالي رغم أنه

الرجل الرابع في هرمية الجيش.

بعد التفاهم مع حميدتي تم عقد اجتماع في الخرطوم باحدى البنايات التابعة لقوات الدعم السريع شارك فيه ابن عوف الذي كان وقتها لا يزال رئيساً للمجلس العسكري وما يزال قوِش أيضاً مديراً للمخابرات. كان الاجتماع صريحاً وحاسماً وفقاً لمصدر عسكري مطلع، اتضح للفريقين أن حميدتي أحكم التنسيق مع أكثر من جهة ومن ثم لا يمكن استبعاده من كعكة السلطة، وهنا حسم أمر توليه منصب نائب رئيس المجلس العسكري. وقبل أن يفرغ القادة الجدد من اجتماعهم كان على الباب العميد محمد إبراهيم عبد الجليل المعروف في المجلس بود إبراهيم، الذي قاد محاولة انقلابية فاشلة ضد البشير عام ٢٠١٢م.

هدد (ود إبراهيم) بتحريك أنصاره في الجيش للقيام بمحاولة انقلابية تم إعداد بيانها الأول، ووعده الجنرالات باستيعابه في عضوية المجلس الجديد إذا ما صرف النظر عن استخدام القوة وبعد انصرافه قتل قوِش من قدرات (ود إبراهيم) في القيام بأي انقلاب ولاحقاً تم إحالة عدد من الضباط الذين يشتهب في تعاطفهم معه إلى التقاعد.

الأيادي الخارجية

قبل أسبوعين من تعيينه نائباً أول لرئيس الجمهورية زار ابن عوف القاهرة يوم ١٣ مارس ٢٠١٩م برفقة قوِش، في تلك الزيارة طرح المصريون سؤالاً عن تماسك ووحدة الجيش أمام الضغوط الشعبية، فكانت إجابة ابن عوف بنعم، بينما كان قوِش أكثر صراحة مع المصريين حيث قدم لهم كل السيناريوهات المتوقع حدوثها في ما يشبه نعيماً لنظام البشير.

الاتصالات الأخرى مع الإمارات والسعودية أحكم تنسيقها الفريق طه عثمان خاصة مع صديقه حميدتي، ولم تتمكن الجزيرة نت من الحصول على معلومات إضافية، إلا أن كثيراً من الروايات المتداولة بعد الانقلاب أكدت أن أبو ظبي والرياض كانتا في الصورة وربما علمتا بالتحضير للإطاحة بالبشير. بات البرهان رئيساً للمجلس العسكري بينما خطف حميدتي مقعد الرجل الثاني، وتمت ترقيته إلى فريق أول، بينما اعتذر الفريق عبد المعروف عن

قبول أي منصب حيث عرض عليه البقاء في رئاسة هيئة الأركان لكنه رفض بحجة أنه الأقدم في الخدمة من كل أعضاء المجلس العسكري، وبذات المنطق تم الضغط على قوش لينسحب من عضوية المجلس الجديد باعتبار أن أقدميته تمثل عائقاً.

لكن مصادر عزت الإبعاد إلى نصيحة غالية من الفريق طه الحسين المدير الأسبق لمكاتب الرئيس المعزول، والمستشار بالديوان الملكي السعودي وغريم قوش السابق.. لاحقاً تم قبول استقالة الثلاثي الفريق عمر زين العابدين والفريق بابكر الطيب مدير الشرطة والفريق جلال الشيخ الطيب الذي خلف قوش في إدارة جهاز الأمن. حيث اتهمهم الثوار بأنهم من أنصار حزب البشير، فقدمهم البرهان قرباناً للتقرب زلفى لتحالف الحرية والتغيير، أحد أبرز مكونات الثورة الشعبية.

لاحقاً استقال مدير الاستخبارات العسكرية الفريق مصطفى محمد مصطفى بعد خلاف حاد مع حميدتي، وحسب مصدر مقرب فإن الخلاف تركز حول حجب الفريق مصطفى معلومات تتعلق بمجموعات عسكرية وأسلحة تم ضبطها في الضاحية الشرقية للخرطوم. عرفت بقضية كتائب الظل وهي مليشيا شبه عسكرية تناصر النظام السابق بجانب معلومات أخرى.

ثلاثة من أبرز الغاضبين سافروا إلى المملكة العربية السعودية بصحبة أسرهم وهم ابن عوف وعبد المعروف وعضو المجلس العسكري الأسبق الفريق جلال الشيخ بينما تتضارب الأنباء عن مكان قوش إلا أن مصادر مطلعة أكدت وجوده في مصر. أما الفريق عمر زين العابدين فعاد إلى عمله بالتصنيع الحربي ولزم الفريق مصطفى داره ممتنعاً عن الرد على كل الاتصالات الهاتفية ومتعللاً بظروف صحية).

ثم ماذا بعد؟

بعد ثورة أكتوبر في عام ١٩٦٤م وسقوط الحكم العسكري النوفمبري مضت الامور بسهولة ويسر وتم التغيير والتحول من نظام حكم لنظام آخر بسلاسة لأن النظام النوفمبري أدار السودان أكثر من القول أنه حكم السودان إذ لم يكن له تنظيم سياسي واهمل هذا الجانب اهمالاً تاماً وسعى لملء الفراغ السياسي بالتشجيع الكوري. وكانت الحياة سهلة والمتطلبات المعيشية البسيطة بمقاييس ذلك الزمان متوفرة. وكانت الفئات التي تقاوم النظام تطالب بالحريات وعدم كبتها. وأدار الحكم العسكري النوفمبري السودان عن طريق الخدمة المدنية التي كانت راسخة وقوية وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة على رأس الدولة ويشغل كل عضو من أعضائه منصباً وزارياً وكان الرئيس الفريق ابراهيم عبود القائد العام للقوات المسلحة يرأس مجلس الوزراء بجانب رئاسة الدولة وكان مجلس الوزراء يضم خمسة أو ستة وزراء مدنيين. وعلى رأس كل مديرية من مديريات السودان التسع عين حاكم عسكري كان بروتوكولياً هو الأول في المديرية ومن أهم مهامه حفظ الأمن والنظام ويدير المديرية المدير التنفيذي الذي يرأس مجلس المديرية، وكانت علاقات السودان الخارجية متوازنة ووظفت الدبلوماسية لخدمة التنمية واستثمرت الحرب الباردة بين القطبين العالميين المتنافرين وجلبت مكاسب تموية وخدمية من كليهما مع الوقوف بوضوح مع كتلة دول عدم الانحياز ... وفي مساء يوم الاربعاء الموافق الحادي والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٦٤م انطلقت شرارة الثورة ضد الحكم العسكري ومن ثم تفجرت الثورة العارمة واندلعت المظاهرات الشعبية الهادرة وفي ليلة الاثنين الموافق السادس والعشرين من أكتوبر أعلن الرئيس عبود حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وحل مجلس الوزراء وحل المجلس المركزي واعفي حكام المديریات العسكرية من مناصبهم، وفي ليلة الخميس الموافق التاسع والعشرين من أكتوبر وقع الاختيار على الأستاذ سر الختم الخليفة عميد المعهد الفني ليكون رئيساً للوزراء في فترة إنتقالية مدتها سبعة أشهر وفوجئ الأستاذ بهذا الاختيار عندما أخطره وفد زاره بمنزله ووافق وذهب معهم وادي القسم وكون حكومة أكتوبر الأولى وفي شهر فبراير عام ١٩٦٥ حل تلك الحكومة وكون حكومة أكتوبر الثانية وبعد سقوط النظام النوفمبري استمر الفريق ابراهيم عبود رئيساً للدولة لامتد قصير وقدم استقالته في شهر نوفمبر عام ١٩٦٥م وكون مجلس سيادي خماسي رئاسته دورية وكان من بين اعضائه ثلاثة من كبار الأطباء هم دكتور التجاني الماحي ودكتور عبد الحليم محمد ودكتور مبارك الفاضل شداد والاستاذ ابراهيم يوسف سليمان والسيد لوجي أدوك وفي نهاية الفترة الإنتقالية أجريت انتخابات عامة وتسلمت السلطة حكومة منتخبة.

وبعد انتفاضة رجب ابريل في عام ١٩٨٥م وسقوط النظام المايوي كون المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق أول (مشير فيما بعد) عبد الرحمن سوار الذهب وعضوية عدد من كبار الجنرالات اختير منهم اللواء عثمان عبد الله وزيراً للدفاع بجانب عضوية للمجلس العسكري وتم تكوين المجلس العسكري بكل سهولة ويسر وبلا شد وجذب وتم اختيار دكتور الجزولي دفع الله نقيب الأطباء بذات السهولة واليسر رئيساً للوزراء وكون حكومته وأمضي المجلسان العام الانتقالي في انسجام تام وكانا مجتمعين يقومان مقام السلطة التشريعية دون حوجة لتكوين مجلس تشريعي انتقالي ونفس الشي حدث في الفترة الانتقالية التي اعقبت ثورة أكتوبر عام ١٩٦٥م إذ لم يكون مجلس تشريعي انتقالي. وكان العام الانتقالي ١٩٨٦/٨٥م مستقراً بدعم مالي وعيني سخي من الدول العربية النفطية الشقيقة.

وبعد ثورة اكتوبر عام ١٩٦٤ وانتفاضة رجب ابريل عام ١٩٨٥ م مضت الامور بسلاسة كما ذكرت آنفاً وتم الاتفاق بسهولة ويسر على كيفية تكوين المجلس الرئاسي اياً كان اسمه وتم الاتفاق بسهولة ويسر في الفترتين الانتقاليتين المشار اليهما على اختيار رئيس الوزراء وتكوين الحكومة أما بعد نجاح ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م - ابريل عام ٢٠١٩ م التي اطاحت بنظام الحكم الذي كان يرأسه المشير عمر البشير فقد حدث العكس تماماً وشهدت البلاد شداً وجذباً وصراعات حادة ومناضات شرسة ومفاوضات عويصة معقدة حول هيكلية الحكم وكيفية تكوين مجلس السيادة ومجلس الوزراء (والمجلس التشريعي وهذا المجلس غير المنتخب يمثل لدعة جديدة في الفترات الانتقالية).... دعك من التفاصيل الأخرى التي ربما تؤدي لخلافات أشد وجراحات أعمق ولأول مرة منذ الاستقلال مضت اكثر من ثلاثة أشهر ظل السودان فيها بلا حكومة ودون اختيار رئيس للوزراء ووزراء وأصبح كالمركب التي تسيير بلا شرع وترتب على ذلك اشتداد المعاناة واستفحال الأزمات وفي ظل هذه التآزمات تصبح جولات المفاوضات الشاقة أشبه بالولادة القيصرية دعك من الأزمات المتوقعة عند الخوض في التفاصيل الأخرى واختيار الأسماء. والوطن محاط إحاطة السوار بالمعصم بمعضلات اقتصادية وأمنية يشيب لها رأس الوليد مع تحرشات أجنبية والضرورة القصوى العاجلة غير الآجلة تقتضي إجراء اصلاحات جذرية في كافة المجالات وتأتي على رأسها ضرورة استئصال ميزانية التمكين والقضاء عليها قضاءً مبرماً لتكون وزارة المالية هي المهيمنة والمسيطرة على المال العام الذي استبيح واهدر. ويسجل التاريخ أن الأشهر التي اعقبت اليوم الحادي عشر

من ابريل عام ٢٠١٩م سادها الهرج والمرج والعواطف المتأججة
والأنانية والحسابات الضيقة ولابد من اتساع الأفق وتحكيم العقل
وإعمال الحكمة والسودان ملك لكل السودانيين.

حاشية: (رحم الله جميع الذين وردت أسماؤهم في الكتاب ورحلوا عن
الدنيا وادخلهم فسيح جناته وأطال الله أعمار الأحياء ومتعهم بالصحة
والعافية).

كتب صدرت للمؤلف

١. ثورة عبد القادر ود حبوبة.
٢. الشيخ الطيب ود السائح.
٣. من رواد التعليم (١).
٤. حركة مزارعي مشروع الجزيرة وامتداد المناقل.
٥. معالم واعلان - الجزء الأول.
٦. القبائل السودانية والتماذج القومي - الجزء الأول.
٧. الشريف الحسين يوسف الهندي.
٨. أحداث الجزيرة أبا وود نوباوي.
٩. الجبهة الوطنية - أسرار وخفايا.
١٠. من رواد الإدارة في السودان.
١١. ابو الصحف أحمد يوسف هاشم.
١٢. قصة حل الحزب الشيوعي.
١٣. محطات قصيرة على هوامش السلطنة الزرقاء.
١٤. المشير البشير في محكمة التاريخ - من حي كوبر إلى سجن كوبر
وهناك عدد من المخطوطات جاهزة وأخري تحت الإعداد.

بلادي

كلمات / الشاعر مصطفى سند

يا بلادي...
يا عيون الشمس يا زهور النهار
نحن في عيدك غنينا أناشيد الفخار
يا بلادي.....
كم حبيب بضاف النيل هاما...
وشهيد عانق الأرض وناما
كم حبيبة...
تسج التاريخ ثوباً من بطولات فتية وتغني لبلادي.....
ملعب النور ومجد الاعتداد
عيدك الأخضر عيدي ونشيدي.....
فرحة الدنيا باعياد الحصاد
يا بلادي.....
لم تكن حلماً.... ولا كانت خيالاً وأماني هذه الثورة.....
نحن زرنا حباها الأخضر في قلب الزمان
من قديم في ضمير الشعب كانت مثل نار قدسية ليلها النازف دما...
وجراحاً أبدية
أصبح الساعة عرساً وأغاني في عيون صبرت حتى انتصرنا... وغسلنا
كل آثار الهوان
يا بلادي.